الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 23 - November 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق-تشرين الثاني ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ٢٣

لعبة الرمال المتحركة ليست بديلاً للشرعية الدستورية

غسان العطية

التلويح بالانفتاح الديمقراطي

تحت وطئة الهزيمة العسكرية في حرب الخليج الثانية لوح النظام في أوائل عام ١٩٩١ بورقة الانفتاح، فعين الدكتور سعدون حمادي رئيساً للوزراء، واخذت صحافة النظام تتحدث عن الديمقراطية الجديدة التي سيعمل البعث الحاكم على تطبيقها، واطلق طارق عزيز، المكلف بـ "ملف الديمقراطية" تصريحات تبشر بقرب تحقيق الممارسة الديمقراطية، ويذكر عنه قوله ان العراق خسر الكويت بالحرب ولكنه سيسترجعها بالديمقراطية. وذهب طارق عزيز وهو من ابرز منظري البعث الحاكم وكاتبي تقارير مؤتمراته الحزبية للقول في مقابلة نشرت بتاريخ ٢٩ آيار ١٩٩١ في صحيفة الاتحاد الاشتراكي المغربية، في صدد التجربة الديمقراطية ومستقبلها في العراق وهنا اقتبس حرفياً،

(. . ان احد أسباب عدم نجاحنا للدخول في التجربة الديمقراطية في المرحلة السابقة هو عدم وضوح الرؤية. ولا اخفي عليك ايضا ان نزعة الحزب الواحد، الحزب القائد كانت قوية في الحزب. كان هناك شعور لدى عدد من البعثيين انهم قادرون على القيام بالمهمة وحدهم.)

ويستطرد طارق عزيز قائلاً ،

(. . . فنحن مقتنعون ان المرحلة المقبلة لن تحقق اهدافها كاملة اذا لم نتجه نحو التعددية، لابد ان نتجه نحو التعددية . . . فلابد ان تكون لدينا الان رؤية اكثر تسامحاً ، اكثر اتساعاً للمرحلة الديمقراطية ولكن بالتاكيد، بكل تأكيد، فالمرحلة الجديدة مهما كان الاختلاف حول اسسها ستكون فعلا مرحلة جديدة، هي مرحلة الانتقال من المشروعية الثورية الى المشروعية الدستورية، اي سيكون هناك نظام دستوري ينبثق من خلال الانتخابات، بمعنى ان رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب والمجلس الوطني ينتخب كذلك من الشعب. صحيح ان عندنا الان مجلس منتخب شعبيا لكن في ظروف المشروعية الثورية، اما حين ننتقل الى ظروف المشروعية الدستورية فبالتأكيد ان الحياة السياسية في البلد ستختلف. كلما كان الاختلاف اكثر عمقا وايجابية كلما حققت المرحلة نتائج افضل.)

وفي تشخيص الخطأ الذي وقع فيه البعث، يقول طارق عزيز في ذات المقابلة،

(والله الخطأ الرئيسي . . الذي وقعنا فيه والذي وقعت فيه كل الاحزاب الثورية التي مارست نظام الحزب الواحد او الحزب القائد، اقول الخطأ الجوهري هو التفرد، التفرد في السلطة. . . .

حين تقود وحدك لاتكتشف عيوبك، اما حين يكون معك آخرون في القيادة او عند وجود معارضة شرعية موجودة حتى ولو لم تكن مرتاحا لهذه المعارضة فالامر يختلف.)

التعامل مع الاكراد

للنظام العراقي وبالذات صدام حسين باع طويل في التعامل مع الاكراد، فصدام هو مهندس اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ بشأن الحكم الذاتي للاكراد، عندما كانت قضبة النظام لاتزال هشه، ولكن عندما اشتد ساعد النظام أخذ يتلكأ بتنفيذ الاتفاق ولجأ حتى للأغتيال من اجل اجهاض روح الاتفاق.

وعندما اصبح الاكراد مرة اخرى طرفا حاسما في تقرير مصير النظام، ابان صراع البعث العراقي مع نظام الشاه، لجأ صدام حسين عبر اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ الى تقديم التنازل للشاه بأمل انهاء

الخطر الكردي على نظامه.

ان معاناة الاكراد وخيبة امالهم المتكررة جعلتهم اكثر حذرا وريبة من وعود تعطى ولا تنفذ، ومع ذلك توجه بعد احتلال الكويت بعض ممثلي الحركة السياسية الكردية لتونس عارضين على منظمة التحرير توسطها من اجل فتح باب المفاوضات بين الاكراد وبغداد بأمل تحقيق صيغة تضمن حقوق الاكراد ووحدة العراق وتعبيرا عن حسن نواياهم امتنع الاكراد عن القيام باي عمل عسكري مضاد لبغداد. استبشر الجانب الفلسطيني بالموقف ووعد خيرا. ولكن، حسب قول الطرف الفلسطيني، تجاهلت بغداد هذا العرض.

وعندما تحدثت بغداد عن الديمقراطية الجديدة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، استجابت الجبهة الكردستانية ودخلت بمفاوضات مع بغداد، ولكن ما لبثت ان انتهت عندما ادرك الاكراد بان هدف النظام هو مجرد استمرار التفاوض لأمتصاص النقمة وشق المعارضة دون تقديم تنازل حقيقي لصالح الديمقراطية او لصالح حقوق الشعب الكردي القومية. وسرعان ما تناسى النظام حديثه عن الديمقراطية، مبررا ذلك بحجج واهية، مستخدما "الاستعمار" و"الاجنبي" كشماعة يحملهما وزر اخطائه، وانتهى الدكتور حمادي ليحل محله (حمزة) الذي ميز نفسه بممارسة البطش ابان انتفاضة اذار ١٩٩١.

مدرسة صدام السياسية

خسر صدام حسين الحرب ولكنه لم يخسر الحكم، وصدام الذي اصبح ضليعاً في ادارة لعبة البقاء راهن ولازال يراهن على الزمن وقدرته على الصبر، للخروج سالما ان لم يكن منتصراً في هذه اللعبة.

فالحاكم المسكون بعاطفة البقاء الجامحة يستخدم كل الاوراق والوسائل من اجل البقاء، فكل يوم جديد في الحكم هو نجاح اضافي.

وان المعيار الاساس في تعامل النظام مع حلفائه وخصومه السياسيين هو معيار برغماتي مكيافيلي، قائم على احترام القوة والقوة فقط. فعندما لا يملكها يهادن حتى يقوى، وسرعان ما ينقلب على حلفاء الامس بمجرد تمكنه او تتعزز مواقعه. فقد وصل البعث للسلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ من خلال انقلاب عسكري كان هو الطرف الاضعف فيه، في وقت كانت كتلة عبد الرزاق النايف وابراهيم الداود الطرف الاقوى لامتلاكها مفاتيح القصر، وصلتها بالامريكان من خلال عناصر امثال لطفي العبيدي وناصر الحاني. ولكن البعث نجح بعد اسبوعين من انقلاب ١٧ تموز باطاحة النايف والداود.

وشهدت السنوات الاولى من حكم البعث انفتاحاً على القوى السياسية العراقية الاخرى كالشيوعيين والاكراد، وذلك في وقت لم يستتب الحكم بعد للبعث، فجاءت مشاركة الشيوعيين والاكراد بالوزارة. ولكن سرعان ما تلاشى كل هذا لينفرد البعث بالحكم ويضطهد الاكراد والشيوعيين وغيرهم من القوى السياسية وينفرد بالسلطة تماماً.

وبعد تصفيات ١٩٧٩ التي تمت فيها تنحية احمد حسن البكر واعدام الكثير من قيادي البعث تلاشى هامش الديمقراطية ضمن الحزب واختزل دوره لمجرد اداة بوليسية جديدة، وتحول اعضاء الحزب الى جوق يسبح بعبادة الفرد ودكتاتوريته المطلقة باسم القائد الضرورة وغيرها من الاوصاف التي أوصلت العراق الى ما هو عليه اليوم.

وانطلاقا من مبدأ تصدير المشاكل الى الخارج، وجد صدام ان السبيل الافضل لمواجهة المعارضة العراقية التي اخذت شكلاً اسلامياً، خاصة بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران [علماً ان المعارضة عبر تاريخ العراق اخذت لون المرحلة السياسية، فكانت يسارية في العهد الملكي، وبعثية وناصرية في عهد عبد الكريم قاسم، واسلامية في عهد البعث ولكنها جميعا كانت تعبيرا عن غياب الديمقراطية] وهو شن الحرب على ايران ولقيت رغبته هذه تشجيعاً من الغرب وامريكا بالذات التي صورت له الحرب وكأنها نزهة لاتستمر اكثر من اسابيع وعلى اسوء الاحوال اشهر، فاغرق العراق بحرب ضروس استمرت ثمانية سنوات كان الغرب المستفيد الوحيد منها.

وفي مواجهة النتائج الاقتصادية المدمرة للحرب مع ايران لجأ صدام مرة اخرى الى تصدير المشكلة وذلك بمغامرة جديدة - احتلال الكويت.

ان مقولة طارق عزيز "حين تقود وحدك لاتكتشف عيوبك" صحيحة ولكن لسان حال صدام حسين يقول، "انا موجود فاذا انا منتصر".

لعبة الرمال المتحركة

اكدت مسيرة النظام عبر السنوات الثلاثة الماضية، قدرته على البقاء ولكن بدلا من اعتماد الديمقراطية خياراً كما وعد في نهاية الحرب، كرس النظام سياسته التقليدية القائمة على القمع والانفراد.

ولكن من اجل فك عزلته الخارجية وانهاء الحصار المفروض عليه اعتبر كافة الخيارات مفتوحة. فصدام الذي قاد اشرس حرب ضد ايران، يمد يده للتعاون معها بعد ايام من غزو الكويت باسم محاربة الامبريالية، وينسى انه كان بالامس حليفا لتلك الامبريالية في محاربة ايران الاسلامية. ويلوح، مرة اخرى اليوم بالتقارب مع ايران ويتبادل وزراء النظامين الزيارات ويلبس النظام لبوس الورع ويفرض الدروس الدينية في المدارس ويغلق حانات الخمر.

وصدام الذي هدد بحرق نصف اسرائيل، يلوح لاسرائيل اليوم (انظر صحيفة معاريف ويعدوت احرنوت الاسرائيليتين) بورقة الاعتراف مقابل فك عزلته.

ويحاول اغراء فرنسا وتركيا وروسيا بالعوائد الاقتصادية مقابل المساعدة على التطبيع، ويبذل الغالي بهدف التطبيع مجددا مع امريكا.

وصدام الذي تلكأ في الاستجابة لقرار مجلس الامن ٦٨٧ الخاص بتدمير ومراقبة التسلح العراقي، عاد اليوم ليوافق على كل ما رفضه سابقا، علما لو استجاب في حينها للقرار لما تراكمت قرارات العقوبات الى المدى الذي وصلت اليه اليوم.

ان التحالفات الموقتة والمناورات الدولية قد تكسب النظام بعض الوقت خاصة وان الغرب بالذات امريكا تعتبر حالة العراق اليوم هي النصر المطلوب، فبغداد ضعيفة تستجدي التطبيع مع واشنطن افضل من تورط الاخيرة بتغيير رأس النظام وتحمل تبعية النظام البديل.

ان استمرار الوضع هو وصفة لنحر العراق، ولخلاصه لابد من تفكير جذري جديد من قبل النظام والمعارضة على حد سواء، يحقق التحول الى "المشروعية الدستورية"، وحان الوقت -ان لم يكن قد فات- بان يتنازل بعضنا للبعض لصالح العراق، لا ان نتنازل عن العراق للاجنبي لصالح الاستحواذ الفردي او الفئوي او العرقي بالسلطة.

ان خلاص العراق هو بأخلاص ابناءه له. ■

هنري اونغر يكتب في المعاريف الاسرائيلية (١٥ أكتوبر ١٩٩٣)

من مصلحة اسرائيل التحالف مع نظام صدام حسين ضد الاصولية الاسلامية

مازالت مسألة ما اذا كان عرفات سيحصل على دولة، ويصبح بن غوريون فلسطين، او لايحصل على دولة، مجرد لغز للمستقبل. ولكن عرفات حصل على ثلاثة اشياء، هي بطاقة خضراء لجيب دافع الضريبة الامريكية. وبطاقة وقوف سيارة في حديقة البيت الابيض. وتغطية وسائل الاعلام لمصافحة الايادي هناك، والتي فاقت برواجها حفلات الايرفزيون وجائزة الاوسكار معاً.

كان عرفات شخصية غير مرغوب بها، ومفلسا دوليا. اي ان مساعدة اسرائيل لعرفات لاتقدر بثمن. وهناك في العالم العربي شخص يراقب مايجري بلهفة وطول انتظار، هذا الشخص هو صدام حسين، وهو كذلك يريد السلام. ولقد اشار الى نواياه عندما زاره عرفات في شباط (فبراير) الماضي، حيث اطلق عرفات تصريحات لشبكة التليفزيون الامريكية سي. ان. ان. مفادها ان صدام يبارك السلام بين الامة العربية والكيان الصهيوني.

كان ذلك تلميحا مقصودا يهدف الصلح. يعرف صدام ان الطريق الى قلب الغرب تقصر جدا، اذا حصل على شهادة حسن سلوك من اسرائيل. ولكن هل اسرائيل لها مصلحة ان تغدق عليه باعادة الاعتبار.

للاجابة على هذا السؤال، لابد من تقييم صدام في الماضي والمستقبل. كان خبراء المخابرات المركزية الامريكية طوال عقد من السنين يعتبرون صدام سدادة ضد الاصولية في الشرق الاوسط.

وكذلك المخابرات الاسرائيلية اعتبرت صدام حليفا محتملاً، فهو حاكم موال للغرب وسياسي "براغماتي" يمكن اجراء محادثات معه. اما المغامرة في الكويت، تتطلب "اعادة تقييم". ولكن في منطقتنا المرنة للتغيرات، يعتبر كل تقييم اساسا لاعادة التقييم. كذلك اعادة التقييم قابلة لاعادة التقييم. ذلك ان مزايا صدام قبل الحرب، ما زالت سارية المفعول اكثر من اي وقت مضى.

ما يشكل خطرا على اسرائيل حاليا هو الاسلام الكفاحي. ولاينبع خطره من تهديد عسكري مباشر، بل بسعيه المتواصل لاسقاط الحكام العرب المستغربين، والذين تعتمد عليهم في بناء السلام. يخوض هؤلاء الحكام صراعا تناحريا مع الاصولية. وليس صدفة ان يعلن الملك حسين ومبارك ان "اسلام ايران ليس الاسلام الصحيح".

يشبه تصريحهما تصريح شولاميت الوني، ان "الاصولية الدينية المتعصبة ليست اليهودية الصحيحة". الا ان هذا التصريح قد يثير اهتمام علم الاديان في المستقبل، ولكنه لا يهم الاصوليين في الوقت الحاضر. لان الاصولية حقيقة بالنسبة للمؤمنين. ولما كانت حقيقتها مطلقة، فهي غير قابلة للحلول الوسط. هل يوافق الحاخام شاخ ان يشاهد تلامذته، الفاسقة "مادونا" شريطة ان تضع باروكة على رأسها؟ او ان يأكل الاسرائيليون "شينكن" ما عدا ايام السبت والاعياد؟ او ان يعترف الحاخام شاخ بوجود ديناصورات في الماضي، ولكن من نوع صغير؟

ان كان الحاخام شاخ كذلك، فان رفسنجاني ليس كذلك. ليس الاسلام الايراني اطارا اجتماعياً يدعو المؤمنين الى المسجد مرة كل اسبوع، لانعاش البرنامج الفني للمؤذن. بل هو عقيدة شمولية. ولاتوجد في قاموسها كلمة "حل وسط". ليس بامكانها ان تقبل حلا وسطا بشأن "حقوق المواطن"، لان الحقوق هي تعاليم والمواطن هو المؤمن. وهي لاتسلم بالنظام الديمقراطي، لان الديمقراطية بديل لسلطة الله. وليس بامكانها استعياب "فصل الدين عن الدولة". لان الدين هو الدولة.

وفعلا، ليست ايران دولة بأي مفهوم عصري، بل هي حكم رجال الدين يحكمها مجلس كبار الفقهاء بالقران. فهي ليست دولة فيها اسلام، بل هي اسلام احتل له دولة. وتعتبر اسرائيل عظمة في حلقهم، خاصة انها مغروزة في قلب المجال الطبيعي لحياتهم. واذا كان رفسنجاني يبعث اشخاصا لاغتيال سلمان رشدي، فما عجب ان يرسل ارهابيين الى اسرائيل، التي تعتبر دليل الهاتف للايات الشيطانية، يحضر الارهابيون حاليا في لبنان ويتم ايقافهم في محطة الباصات المركزية الجديدة، حيث توجد قنبلة جيب ذرية في حقيبتهم.

تزدهر الاصولية الدينية في الاحياء المعزولة التي ليس لديها ماتخسره، وترغب بالتعويض عن حالتها بالعالم الآخر. وفي الشرق الاوسط، حيث السكان مصابون بالفقر، والانظمة معلقة بحاكم واحد، يكفي القيام باغتيال ناجح لتحويل اسرائيل الى جزيرة صغيرة في محيط خميني.

على المدى البعيد، يمكن حل المشكلة بتحقيق حلم بيريز، بشرق اوسط مزدهر. فالفنى والاصولية لايسكنان معا. وزعوا تليفزيونات ملونه على الناس فلا يحتاجون لمسلسل جنة عدن الذي جرى تأليفه في القرن السابع. ولكن حتى ذلك الحين، مازالت الطريق طويلة، ولابد من وضع سد امام موجات الاسلام العارمة التي تلاطم الحدود الايرانية الغربية، قبل ان تتدفق على العراق والاردن حتى تصل الى بوابات القدس. صدام حسين هو هذا السد. لقد تصدع هذا السد، ويحتاج لترميم بدون اي تأخير، ليس لنا احتكاكات حول اراض اقليمية معه، وبالتالي لن يكلفنا الترميم شيئاً.

ليس علينا سوى التغلب على رواسب النايلون المضاد للصواريخ. وعلى اي حال، أيادي صدام ليست ملطخة بالدماء الاسرائيلية. كل ما في الامر انها مدهونة بقليل من طين "رمات غان". لذلك وجهوا البوصلات يارجال بيزيز شرقا، فالمهمة المقبلة بغداد.

نقلا عن - القدس العربي، ١٩٩٣/١٠/٢٢

نفي عراقي لوجود صفقة مع اسرائيل من اجل فك الحصار الاقتصادي عن العراق

رويتر، اف ب. بغداد (١٩٩٣/١٠/٢) - نفى مصدر عراقي مسؤول ما تردد من وجود (صفقة) تربط بين تأييد العراق لاتفاق غزة-اريحا وبين رفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الامم المتحدة على العراق. وقال هذا المصدر في تصريح لوكالة انباء الشرق الاوسط ان فك الحصار مرتبط بالمفاوضات مع الامم المتحدة وليس على حساب القضية الفلسطينية. كما نفى المصدر ان ما يقال من ان هناك صفقة تدور الان لاقناع العراق بقبول توطين ٤٠٠ الف فلسطيني في العراق مقابل رفع الحصار الاقتصادي.

مدى استعدادنا للسلام مع بغداد
موشية زاك

تحت عنوان (مدى استعدادنا للسلام مع بغداد - اذا عقدت اسرائيل صفقة مع العراق فانها تفتح ثغرة في الجبهة الدولية) كتب موشيه زاك في صحيفة المعاريف الاسرائيلية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٩٣، -

ادلى وزير الخارجية الاسرائيلي بتصريح لصحيفة الاهرام المصرية، ورد فيه ، ان اسرائيل مستعدة للسلام مع كل دول المنطقة، ما عدا ايران. هل حقا كذلك؟ هل حقا نحن مستعدون للسلام مع صدام حسين، رغم الحظر الذي فرضته عليه دول العالم؟ وهل حقا من الممكن ان تتورط اسرائيل في عراق- غيت، ليس لشيء، سوى لكون العراق يبحث حاليا عن نقطة ضعف في سور العزلة الذي فرضه العالم الحر على صدام حسين؟

لاداعي للافتراض ان اسرائيل ستتمرد على الرئيس كلينتون، بسبب اوهام تسوية مع دولة عربية كبرى. لقد لعب مبعوثو صدام ما فيه الكفاية في عقول اسرائيلية ساخنة، خلال الحرب الايرانية-العراقية، اذ رأوا بصيص نور في نهاية النفق العراقي، ولكنهم بعد الحرب تلقوا حماما باردا من الطاغية العراقي الذي اعلن انه سيحرق نصف اسرائيل. يبدو ان الكثيرين من الاسرائيليين لم تشفهم الصواريخ التي سقطت على تل ابيب من امراضهم. وما زالوا يحلمون بالوصول الى السماء ببرج بابل، وكان هذا الوقت هو انسب وقت لاجراء محادثات مع اكثر الدول العربية تطرفا.

نضج حاليا على دول كالصين والمانيا لانها تساعد ايران على بناء بنية تحتية ذرية. نحن نعتبر، وبحق، ان ايران تشكل خطرا على السلام في منطقتنا. ولم نقبل نصيحة اليابان الداعية لعدم دفع ايران الى التطرف بواسطة عزلها. ونتحفظ من موقف الصين. التي تزود ايران بالافران الذرية. ولكن حتى نقنع غيرنا، يتوجب علينا ان نحرص على القواعد.

لاينفي الصينيون حقيقة انهم وقعوا مع ايران اتفاقية لتزويدها بالافران الذرية، على ان لاتستغل للاغراض العسكرية. ولكنهم لايسألون ما هي حاجة هذا البلد الغني بالنفط لهذا القدر من الافران الذرية. كذلك الالمان يزودون ايران بالعناصر اللازمة للتطوير الذري. يصعب على اسرائيل ان تشكو من الصين او المانيا. ذلك ان اسرائيل ذاتها قد حاولت قبل اشهر معدودة ان تعقد صفقة مع كوريا الشمالية، مع انها تصدر الى ايران صواريخ بعيدة المدى وعناصر للتطوير الذري، فسرت اسرائيل سلوكها هذا بانها تستهدف من جريها وراء كوريا الشمالية ان تمنع تصديرها الوسائل الخطيرة الى الشرق الاوسط. الا ان كل دولة من الدول الخارجة عن الاجماع الدولي لها اعتباراتها الخاصة لتبرير تعاملها مع الدول التي تدعم الارهاب الدولي.

عندما يكسر المبدأ العام، وتتصرف كل دولة على هواها، تنفرط الجبهة الدولية، التي اذا وقفت موقفا ثابتا تتمكن من تغيير السياسة الارهابية لدول شتى.

بامكان اسرائيل المساهمة في المجهود الدولي للتخلص من الارهاب، اذا اتبعت هذا المبدأ دائما. الا ان بريق الاتفاق مع العرب وفتح قنوات جديدة مع دول عربية، من شأنه ان يخطف الابصار، ويفتح ثغرة في الجبهة الدولية.

اسفر الاتفاق الاسرائيلي مع منظمة التحرير بشكل غير مباشر، عن فتح ثغرة في الجبهة الامريكية لمكافحة الارهاب وتنظيماته. طالما ان الدول الاوربية تتنافس فيما بينها لمنح مزايا لمنظمة التحرير، حتى تحصل على حصة من الاموال الدولية المخصصة لتطوير الشرق الاوسط، تضعف الكوابح التي استخدمت لغاية الان ضد دعم الارهاب. وقد يسفر ذلك عن ابعاد بعيدة المدى بصدد سلوك كل الجهات المعارضة للسلام، والمتمسكة بطريق الارهاب. وهناك دول وتنظيمات كثيرة هكذا في المنطقة.

كانت دول نفط عربية قد عرضت نفطا على اسرائيل، عن طريق الوسطاء حتى قبل اتفاقية اسرائيل- منظمة التحرير، فهي تعرض النفط لكل من يطلبه. ولم نعد نتوهم بامكانية تجفيف تيار النفط المتدفق على اسرائيل، كما كانت تظن قبل سنوات. ولذلك، حتى لو ان العراق عرض على اسرائيل تزويدها بالنفط، لا يشكل ذلك اغراء يستحق المخاطرة بمواجهة سياسية مع الولايات المتحدة من اجله.

ولو قام العراق بذلك، فانه لايعمل معروفا مع اسرائيل. اما اسرائيل، فيتوجب عليها ان تحافظ على التضامن الدولي لمكافحة الدول الداعمة للارهاب. (نقلا عن القدس العربي ١٩٩٣/١٠/٢٩).

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review

Published by the Centre for Iraqi Studies

Editor : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England

Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818

ISSN 0965-9498

محنة الاهوار والصمت العربي

د. مصطفى جمال الدين

تعريف وتحديد

الاهوار : جمع هور وهو، منخفض من الارض يتجمع فيه الفائض من مياه الانهار والترع والمبازل مكونة بحيرات مختلفة الاعماق، تتصل فيما بينها بقنوات تسمى في العرف الاهواري بـ (الكواهين) جمع (كاهن) وهذه الكواهين هي الممرات المائية التي ينتقل فيها سكان الاهوار بين قراها المختلفة وهي الطريق العام الذي يشد قرى الاهوار بقرى الارياف المحيطة بها، ثم بالقصبات والمدن الصغيرة التي تزودهم بما يحتاجون اليه من طعام ولباس، وهذه الكواهين العميقة نسبياً عن قاع الهور، لاينبت فيها لعمقها شيء من البردي او القصب، لذلك فهي واضحة المعالم بين الغابات المحيطة بها.

والاهوار في العراق هي التي كانت تسمى قديماً بالبطائح - ولعل في تسمية (الحمار) بناحية البطائح ما يشير الى ذلك - وهذه البطائح هي منبسطات منخفضة قليلاً عن النهر، تبدأ من ملتقى نهري دجلة والفرات في (القرنة) ثم تتصاعد في الفرجة المتسعة بين النهرين حتى تصل أعالي سوق الشوخ في مجرى الفرات، واعالي (المجر) وقلعة صالح في مجرى دجلة ولعل مساحتها الكلية اكثر من عشرة الاف كيلومتر مربع.

وباعتباري واحداً من نابتة القرى المحيطة بتلك الاهوار في سوق الشيوخ، لذلك ازعم اني على معرفة قريبة الى الدقة بمنشأ هذه الاهوار، وطبيعة تكونها واتساعها، ومعرفة لابأس بها بالقبائل العربية من سكانها.

فحين ازعم بأن (هور الحمار) مثلاً هو ما كان يسمى قديماً بالبطائح المحيطة بنهر الفرات والمنخفضة عنه قليلاً حدث لها في بعض الظروف مازلزل اجراف النهر، فاتسع باتساع البطحاء المحيطة به وكون هذا الهور، حين ازعم ذلك فانني أبني هذا الزعم على مشاهداتي في المنطقة، فقد قضيت اكثر غضارة العمر من شبابي في هذه البحيرات الجميلة. يتكون هور الحمار من مصدرين احدهما اساسي وهو نهر الفرات والثاني فرعي وهو نهر دجلة. فنهر الفرات بفروعه الكثيرة المتشعبة التي تبلغ اكثر من عشرين فرعاً لعل اهمها ثلاثة : (السفحة) في ناحية (عكيكة) و (الكرمة) و (ام نخلة) في ناحية (كرمة بني سعيد)، حين تصل هذه الفروع الى ناحية (الطار) وهي مدخل الهور تذوب جميعاً في الحمار. اما فرع دجلة (الغراف) فهو بعد ان يتفرع منها في الكوت، لارواء اراضي (الحي) و (قلعة سكر) و (الرفاعي) و (الشطرة) تنتهي (بزايزه) بناحية (الفهود) التابعة لقضاء (الجبايش) فيذوب ايضا في هور الحمار، لان الفهود تقع في بدايات الجانب الشمالي لهذا الهور، ويكون الماءان - دجلة والفرات - مسيلاً واحداً يتسع باتساع حوض الهور.

والماء في تلك المنطقة من هور الحمار ليس راكداً، شأن البحيرات الاخرى - كما يتصور البعض - بل هو جار ابتداء من قرية الفهود شمال البحيرة وقرية آل اسماعيل جنوبها، حتى يصل الى قضاء الجبايش، اي في مساحة طولية تتجاوز ٥٠ كيلومتراً تقريباً، فاذا وصلت هذه البحيرة الجارية (ناحية المدينة) تضايقت قليلاً قليلاً، حتى كونت نهر الفرات من جديد، باجرافه الواضحة وشطآنه اليابسة، حتى اذا التقى بنهر دجلة، في قضاء القرنة انبثق منهما معاً مايسمى في محافظة البصرة بـ (شط العرب).

فهور الحمار اذن، او برقة الحمار - كما يسمى محلياً - ولعل هذه التسمية برقة الحمار جاءت من البريق، لانها على سمتها لانبت فيها فيشتد بريق الشمس على امواجها، وعدم وجود النبت راجع الى عمقها، ولانها طريق السفن والبواخر الصغيرة الصاعدة من البصرة الى الناصرية، وقد سلك الانكليز (١٩١٥م) ببواخرهم الحربية، بعد موقعة الشعيبة هذا المجرى حتى اذا دخلت سفنهم مجرى السفحة كانت معركة السفحة المعروفة بين عشائر سوق الشيوخ وبين الانكليز. وقد دخلت هذه التسمية برقة الحمار شعرنا العربي الحديث واظنكم تتذكرون رائعة المرحوم علي الشرقي في (احلام الحضر) التي يقول فيها :

أكل هذا البذخ يابغدادنا
من برقة الحمار او جرف الصخر

اقول :فهو الحمار اذن متسع من الارض المنبسطة تحيط بنهر الفرات اساساً وبزايز الفرع الثاني من دجلة.

وهذا الهور يشكل مساحة كبيرة من محافظة الناصرية، بطول اكثر من ٥٠ كيلومتر، وعرض اكثر من ٢٠، ولكننا اذا اضفنا الى هذا العرض مساحة (هور السناف) المحادد لسكة القطار، يكون عرضهما مساوياً لطولهما، اي ان المساحة التقريبية لهور الحمار تبلغ ٢٥٠٠ كيلومتر مربع، تحيط بهذا الهور اراض صحراوية وزراعية تسمى بالشامية والجزيرة، وفي جانب الشامية تقع السكة الحديد الموصلة بين بغداد والبصرة، وتبدأ مع الهور من سوق الشيوخ غرباً، وتنتهي بالشعيبة شرقاً، وليس في الشامية زراعة ولاقبائل ريفية مستقرة السكنى، بل اكثر سكانها من القبائل الرحل التي تمتهن تربية الاغنام والابل ويصطلح على اهل الغنم ب (العرب)، واهل الابل بـ (البدو)، وهي تتنقل عادة حسب المراعي بين العراق والسعودية والكويت.

اما جانب الجزيرة فهو اراض زراعية تكثر فيها زراعة الحنطة والشعير، في الاراضي البعيدة عن الهور نسبياً، كاراضي (البو صالح) و (آل نصر الله) حتى تصل الى (الصيكل) واراضي (آل عيسى) في محافظة ميسان، اما القبائل التي تسكن على الضفاف الشمالية من بحيرة الحمار، فتعيش عادة على زراعة النخيل والحنطة، في الاراضي المرتفعة خلف البيوت، وزراعة (الشلب) الرز في الاراضي المنخفضة التي هي جزء من هور الحمار. وفي وسط هذا الهور يمتد لسان طويل هو مرتفع من الارض لاتغمره مياه الهور عادة، يتراوح عرض هذا اللسان بين الثلاثة والاربع كيلومترات، ولكنه بطول اكثر من عشرين كيلومتراً، وتسكنه قبائل عربية ثابتة السكنى، تمتهن زراعة النخيل قليلاً، والشلب كثيراً، وفيهم عشائر ال اسماعيل و آل بوعبد علي و بني مشرف وعبادة وآل بوحمدان، يقابلهم في جانب الجزيرة

مرتفع اخر، يمتد اكثر من صاحبه، وتسكنه قبائل ثابته السكنى ايضاً هي : آل حول والعمايرة من خيكان، وآل بوشامه، وبني حطيط من وائل، و آل غريج من خزاعة، والمواجد و الحدادين وال عنيسي و آل خيون من بني اسد.

وأنا استغرب كثيراً ممن يقدر سكان الاهوار، بخمسين او مائة الف نسمة، فالمعروف ان بعض هذه القبائل يتجاوز هذين الرقمين، وهناك (هوسة) معروفة تقول : (لو ضاع أصلك كول (اعبادي) كناية عن سعة افراد قبيلة (عبادة).

وفي ظني ان سكان اهوار محافظة الناصرية، وحدها، لو قدر عددهم باضعاف هذا الرقم لكان التقدير صحيحاً لان العشائر المحيطة بهور الحمار، او هور (الغموكة) - شمال شرق الناصرية - والتي تعيش عادة على خيرات هذه الاهوار، ابتداء من صيد الاسماك والطيور المهاجرة وانتهاءً بتصنيع البردي والقصب، وما بينهما من زراعة الرز وتربية الحيوانات المائية بما تنتجه من خيرات الزبد واللبن، هذه العشائر تكون في اعدادها ثلث سكان المحافظة تقريباً، فليس الامر مقصوراً على سكان اعماق الهور ممن نسميهم بـ (المعدان) الذي لاعمل لهم يعتاشون منه، غير تربية الجاموس واستغلال ضروعها، ولو اقتصر الامر في سكان الاهوار على هؤلاء المعدان وحدهم، لكان للتقدير المذكور وجهه المقبول.

على ان هؤلاء (المعدان) يشبهون من بعض الوجوه اخوانهم ممن نسميهم بـ (العرب) و (البدو) سكان البادية الرحل ممن يعيشون على تربية الاغنام والابل، فليس لهؤلاء المعدان مساكن ثابتة في الاهوار، لانهم لاتربطهم بالتربة اراض زراعية يعيشون منها، فاراضيهم الزراعية هي ضروع جواميسهم التي ينتقلون معها، حسب المراعي التي يكثر فيها النبت الصغير من القصب الذي يسمونه بـ (العنكر) وهذا النبت له زمن محدد، فهو مازال صغيراً كان مرعى للجاموس، فاذا طال وصار قصباً، لم يقبل عليه هذا الحيوان، فيضطرون للانتقال من واحة الى اخرى حسب توافر هذا العنكر في الاهوار المختلفة.

وقد سهل الله لهؤلاء المعدان الرحل تلالاً ومرتفعات متباعدة في اعماق الهور، يسمونها (إشانات) جمع (إشان) تكون محلات موقتة لسكناهم (وكلمة إشان - كما حدثني العارفون - كلمة سومرية تعني التل)، اما مساكنهم، واثاثهم، ووسائط نقلهم، فهي من البساطة بحيث لاتتعارض مع هذا الترحل.

على انه يغلب على الرجل من هؤلاء المعدان استعمال مايسمى بـ (الدبون) جمع (دبن) وهو جزيرة صغيرة طافية على الماء بمقدار البيت مصنوعة من القصب والبردي المشدود باحكام وهي تشبه ما يسمى في دجلة بـ (الكلك) الا ان الكلك مجموعة من الجذوع او قطع الخشب المشدود الى بعضه اما الدبون فهي من القصب، وهذا القصب، وهو مادة اكواخهم ودبونهم، متوفر معهم اينما ساروا، ولكل عائلة منهم (كمد) واف يستطيع ان يحمل كل مالديهم من اثاث بسيط ومؤنة قليلة، لذلك فهم يتنقلون مجموعات مجموعات، من إشان الى إشان وان كان اكثرهم يستعمل تلك (الدبون) الطافية التي يستطيعون دفعها كالسفينة من مكان الى مكان.

وهذه الاشانات - كما يبدو لي - لأني وقفت على بعضها، بقايا قصور قديمة، او بيوت متقاربة، لعلها كانت (آثاراً سومرية) في هذه البطحاء قبل ان تغمرها مياه الفرات، وقد تهدمت، وترسبت عليها مع الفيضانات المتتالية، ما جاء به الفرات من غرين وطين، وما تجمع عليها من بردي، والبردي يستحيل طيناً حين تقتلع طافياً في الماء.

وقد وقفت على بعض هذه (الاشانات) في هور المناف جنوب هور الحمار فوجدت فيها آثار حفريات وبقايا صخر وطابوق، ويحدثنا كبار السن، ان بعض ابناء العشائر الذي يذهبون في رحلات صيد طويلة، وجدوا في هذه الاشانات بعض التماثيل وبعض الاواني الخزفية، وما ادري اذا كانت هذه الحفريات هي من صنع هؤلاء الصيادين، ام علماء آثار لانعرفهم.

خلاصة الامر ان سكان الاهوار، والمتضررين من جفافها، ليس هم المعدان وحدهم، بل القبائل العربية التي تعيش من الزراعة والصيد، وتصنيع القصب والبردي، ومن تربية الحيوانات المائية، واذا قدرنا هؤلاء في محافظة الناصرية وحدها باربعمائة الف، فلكم ان تقدروا سكان الاهوار في ثلاث محافظات هي الناصرية، والبصرة، والعمارة.

اما عن اصول سكان الاهوار - بما فيهم المعدان - فهم قبائل عربية صريحة الانتماء الى تميم، ومالك، وخزاعة، واسد، وقيس، وغيرها من قبائل العرب المعروفة. اما ما يدعيه بعض المستشرقين من امثال الفريد تسجير في كتابه (عرب الاهوار) من انهم ليسوا عرباً، وانما هم من بقايا السومريين الذي لاذوا الى مناطق الاهوار، هرباً من بطش القبائل العربية القادمة من الجزيرة العربية، فهو يشبه في خرافيته، ما كتبه رأس النظام في جريدة الثورة - البغدادية - على أثر الانتفاضة التي هزت عرشه من ان سكان الاهوار الشيعة فلاحون من الهند جاء بهم محمد بن القاسم الثقفي بعد عودته من فتح الهند، مع الجاموس الذي استورده من هناك.

لماذا التجفيف وما هو الاسلوب الذي اتبعه النظام في ذلك :

لعل هذه الصورة الواضحة عن جغرافية الاهوار - مساحةً وموارد وسكاناً - كانت بحاجة الى رسم الخطة التي بذل النظام جهده لتجفيفها، ثم عن علاقة هذه الخطة بما طبلت له اجهزة النظام من فكرة (النهر الثالث) وهو عمل قديم من اعمال مجلس الاعمار في العهد الملكي لاعلاقة له مطلقاً بعمليات التجفيف !!

فالهور كما عرفناه منخفض من الارض يصب فيه فائض النهرين، ومبازل البساتين والمزارع المحيطة به، ومسألة التجفيف لاتحتاج الى اكثر من سد مصادر المياه الوافدة الى هذا المنخفض، وحينئذ يصبح الهور وادياً فارغاً من سائر اودية العراق المهملة، ولكن المشكلة والمأساة الحقيقية هي في الطريقة البدائية الحاقدة التي استعملها هذا النظام في كيفية سد هذه المصادر، دون ان يعبأ بحياة المواطنين ومصادر عيشهم.

وانا هنا لااتحدث عن اهوار العمارة والبصرة، لعدم اطلاعي الواسع عليها، واظن ان اطلاعي على اهوار سوق الشيوخ ووسائل تجفيفها، كفيل برسم الصورة لبقية الاهوار.

فمصادر مياه هور الحمار - كما عرفتم - تاتي من دجلة فرع الغراف، ومن الفرات بفروعه المختلفة، وجميع هذه الفروع والانهر تذوب في مجمع (الحمار)، وطبيعي ان اية دراسة متأنية لخبراء فنيين من مهندسي الري والزراعة لايمكنها ان تقدم على هذه الخطوة، وبهذا السهولة التي عالج فيها النظام مسألة التجفيف، وذلك لكثرة اللوازم الباطلة، والاضرار الفادحة، التي تنشأ من هذا التجفيف، سواء في عملية الري، او عملية البزل، ولكن النظام الذي حصر كل همه، طيلة

عمره المديد، في بقاء الكرسي الذي يتربع عليه رأس النظام، مثل هذا النظام عادة، لايفكر بمصالح الشعب زراعية كانت او صناعية، او اقتصادية، او اجتماعية، فكل ما يهمه من القضية هو جانبها الامني، فقد كانت الاهوار، منذ القديم، ملجأ لكل المتمردين، على كل الانظمة، وفي عصر صدام حسين كانت الاهوار اكثر اماناً لهؤلاء المتمردين ابتداءً من الكفاح المسلح في السبعينات، وانتهاءً بابطال الانتفاضة الشعبانية في التسعينات، وقد اتخذ هؤلاء الابطال من ملاجئهم في الاهوار، منطلقاً لاستمرارية الانتفاضة، وزعزعة هيبة النظام في المحافظات الجنوبية. وهذا هو الشيء الوحيد الذي يقلق رأس النظام.

اما قصة النهر الثالث، واستصلاح الاراضي الزراعية، التي تكتب عنها بعض الاقلام التي جفت ضمائرها قبل ان يجف حبرها، فهي قصة خرافية اعلامية، لاواقع لها مطلقاً، او لاصلة بينها وبين عملية التجفيف، فليست العملية اكثر من تغيير مجرى نهر الفرات، قبل دخوله سوق الشيوخ اي قبل تفرع الفروع العشرين منه لارواء ملايين الدونمات التي تمد العراق بالتمر والرز والحاصلات الاخرى، وقام النظام بشق قناة موازية لسكة الحديد، في جانب الشامية، تبدأ من (الفضلية - قبل سوق الشيوخ) وتنتهي بعد (الشعيبة) لتصب في (شط البصرة) الذي احدثته الموانيء العراقية، بين البصرة والزبير، ليصب في (خور عبد الله) ومن ثم في ميناء (ام قصر) بذلك تستغني الموانيء العراقية عن شط العرب، الذي تقاسمه النظام مع شاه ايران، بعد ضغط الشاه عليه.

وفي هذه الحالة فان النهرين لايلتقيان في (القرنة) كما كانا من قبل، بل يبقى مصب دجلة في شط العرب، ومصب الفرات في شط البصرة.

وقام النظام بتعلية سدة ترابية. على الجانب الشمالي لهذه القناة مما يلي الهور، ونصب مضخات هائلة على الاماكن العميقة، لسحب مياه الاهوار المتجمعة فيها، واعادتها الى القناة.

وقد صنع في دجلة على الجانب الجنوبي من العمارة، نفس القناة لتجميع مياه فروع دجلة فيها ثم اوصل هذه القناة من قلعة صالح الى القرنة، لتعود بعد ذلك الى دجلة، فشط العرب، وجعل في جنوب هذه القناة سداً ترابياً يمنع من وصول أية قطرة ماء تتسرب الى الاهوار.

هذه هي العملية باختصار، وهذا هو الهدف منها بوضوح، ليس زراعياً، ولاصناعياً، ولكنه أمني بحت !!

والعجيب ان بعض الاقلام التي لاتعرف شيئاً عن طبيعة الاهوار، تعكس هذا الامر تماماً، فتجعل هذا العمل الامني الحاقد مشروعاً لانعاش الزراعة في العراق، وتربطه بالنهر الثالث، بين دجلة والفرات، الذي بدأ العمل بَه في العهد الملكي ووقف قبل الناصرية ثم انشغلت الانظمة المتعاقبة بنفسها عنه طيلة السنوات الخمس والثلاثين الماضية. اما هذا العمل الامني الصرف فليس فيه اكثر من تهجير مليون عراقي، كانوا يعيشون على الزراعة والصيد، وصناعة الحصر والبواري مئات السنين وتعطيل معامل الورق والسكر التي انشئت لتزود اسواق العراق من قصب هذه الاهوار وبرديها.

ولعل بعضكم قد شاهد - وهو في القطار النازل - أرتال الشاحنات في ساحل الهور الممتد من (أرطاوي الى الشعيبة) وهي تنتظر سفن الصيادين القادمة من هور السناف لتملأ اسواق العراق، باسماك الاهوار وطيوره الموسمية المهاجرة (الخضيري).

الموقف الدولي من مأساة الاهوار

اظن ان القضية العراقية ليست هي مأساة تجفيف الاهوار، وتغيير طبيعتها، وتهجير أهلها الى الحدود الايرانية، او الى ايران نفسها، فهذه واحدة من مآسينا الكثيرة، وان كانت هي الاحدث عهداً ومن ثم فهي اشد ايلاماً.

واعتقد اننا لانملك لها - ولالغيرها - في الوقت الحاضر، اي حل ناجع، فالقضية - فيما يبدو لكثير من المراقبين - تتلخص في ان هذه المناطق المتاخمة لايران- والمظللة بغابات كثيفة من القصب والبردي، وبطرق آمنة ومتعددة مما سميناه بـ (الكواهين) - تجعل الخطوط سالكة بين الجمهورية الاسلامية وبين الثوار في الاهوار، مما ينعش ما يسمى بـ (الحركة الاصولية) التي يحاربها النظام العالمي الجديد بكل طاقاته، وبمختلف حلفائه حتى العرب المسلمين.

ان هذا التجفيف - وان كان المنفذ الفعلي له هو النظام الدكتاتوري في العراق- الا انه لاقى هوى وتأييداً مطلقاً ممن بيدهم القدرة على اعاقته بطائرة واحدة- من هذه الطائرات التي تقصف العراق بين حين واخر- لتنسف كل السدود الترابية، وتعيد الاشياء الى طبيعتها، في اقل من ساعة، والمظنون ان قصف السدود، بحجة وجود قواعد مضادة لطائراتهم،لاتكلفهم واحداً بالالف، من الضجة التي احدثها قصف مركز المخابرات العراقية، وهو في حي مدني مكتظ بساكنيه، ولا واحداً بالمليون من خسائر الجنود الامريكان، وهم يطاردون (عيديد) ونظامه في احراج الصومال، ولكنهم سكتوا عن هذه المأساة البشرية المروعة، واكتفوا بعرض (الافلام) والتقارير الاخبارية التي تغطي هذا الواقع الحزين.

وبذلك يحققون هدفين مهمين لم يبذلوا فيهما جهداً :

١- ان هذا التجفيف- بما يرافقه من حرائق الغابات - يثبت وجود القوات العراقية في اليابسة، فيحقق لهم ذلك قطع الصلة بين مراكز الاصولية ومنابعها في ايران، وبين فروعها القائمة والمرتقبة في العراق، ومن ثم يحقق لهم تحجيم طموحات الثورة الاسلامية من جهة، والاطمئنان- من جهة اخرى- على سلامة النظام المرتقب الذي يخططه هذا النظام العالمي الجديد للعراق ولثرواته النفطية.

٢- ان الحملة الاعلامية في التلفاز والاذاعة تشوه وجه النظام القائم الذي هم بصدد تحجيمه واضعافه واذلاله من جهة، ويرضي، من الجهة الاخرى، طموحات من يحسن الظن بهم، ويلقي كل بيضه بسلتهم، من اطراف المعارضة العراقية. ■

(محاضرة القيت في مركز أهل البيت الاسلامي لندن ١٩٩٣/٨/٢٢)

اختفاء معتقلين منذ انتفاضة آذار ١٩٩١

تأكد للملف العراقي استمرار اعتقال واختفاء العديد من الشباب منذ انتفاضة آذار لعام ١٩٩١، وذلك دون محاكمة او حتى اعلام ذوي المعتقلين بمصير ابنائهم. ومن هذه الاسماء :

محمد عبود بحر العلوم، مواليد النجف عام ١٩٥٩، مهندس مدني ومتزوج ، واخيه عمار عبود بحر العلوم، مواليد النجف عام ١٩٧٣.

الاوضاع في الاهوار ـ تأكيد استخدام النظام للاسلحة الكيمياوية

نظام صدام يهاجم هور أبو زركي في البصرة بالاسلحة الكيمياوية

جاء في نشرة (العراق) الناطقة باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق والصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٢.

استخدم نظام صدام الاسلحة الكيمياوية في هجمات قواته الاخيرة على منطقة هور أبو زركي في محافظة البصرة.

وقالت مصادرنا في خبر عاجل لها من جنوب العراق ان قوات الطاغية استخدمت هذه الاسلحة الكيمياوية بعد فشل هجومها على المنطقة المذكورة يوم ١٩٩٣/٩/٢٩.

واضافت ان سحباً من الدخان الابيض قد غطت سماء منطقة هور أبو زركي بعد ان اطلقت مدفعية وهاونات النظام قذائف معبئة بالمواد الكيمياوية السامة. وأضافت مصادرنا ان سكان القرى القريبة من هور ابو زركي قد فروا مذعورين باتجاه منطقة هور صلين الى الجنوب من هور أبو زركي. وكانت مصادرنا قد اوردت في وقت سابق أنباءً عن قيام النظام بتزويد كتائب المدفعية المستقرة في اهوار الجنوب بكميات كبيرة من القذائف المعبأة بالغازات السامة والمواد الكيمياوية القاتلة لاستخدامها في عملياته الانتقامية ضد سكان اهوار الجنوب.

وفي هذا الصدد اكدت مصادرنا ان النظام قد جهز كتيبتي مدفعية بالعتاد الكيمياوي احداهما في منطقة الدير والثانية في منطقة الرميلة في محافظة البصرة وقالت نقلاً عن مصادر عليمة ان هاتين الكتيبتين قد وضعهما النظام في حالة الانذار والاستعداد وللتحرك في اي وقت تطلبه القيادة لتنفيذ المهام التي توكل اليها.

ونقلت مصادرنا في خبر لها أوردته مساء السبت ١٩٩٣/١٠/١٦ ان المدفعية والهاونات الثقيلة التابعة لنظام الطاغية صدام مازالت تقصف وبشكل كثيف عموم منطقة هور أبو زركي، واكدت ان عمليات القصف استهدفت كذلك مئات العوائل العراقية الهاربة من المناطق التي تعرضت في الايام الماضية لضربات الاسلحة الكيمياوية.

وقالت مصادرنا ان شهود عيان ذكروا لها ان العشرات من اطفال ونساء هور أبو زركي قد تعرضوا لاصابات مختلفة مات العديد منهم جراء انعدام الادوية والاجهزة الطبية والمواد الغذائية اللازمة واضافت ان قذائف المدفعية تلاحق السكان الهاربين منهما الى منطقة هور صلين التي لم تسلم هي الاخرى من هجمات قوات النظام حيث بدأت عدة كتائب مزودة بالعتاد المعبأ بالغازات الكيمياوية بنشر مدافعها حول منطقة هور صلين بمحافظة البصرة استعداداً لشن هجمات متوقعة في الايام القادمة.

عرب الاهوار يتحدثون عن هجوم بالغازات للقوات العراقية

كتبت جولي فلنت، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣، في صحيفة الغاردين تقول «برزت بالامس ادلة جديدة على استخدام العراق للاسلحة الكيمياوية في هور الحمار معقل المقاومة الشيعية الاخير في الجنوب، وذلك عندما تحدث لاجئون عن تعرضهم لهجوم من قبل جنود يلبسون اقنعة ضد الغازات السامة.

ففي شهادة للاجئين العراقيين امام منظمة ضحايا حرب الخليج، وهي مؤسسة للابحاث مستقلة تتخذ من طهران مقراً لها، قولهم انهم وجدوا، بعد عودتهم لبيوتهم في القطاع الشمالي الشرقي من منطقة الحمار هربا من القصف، عددا من الجنود العراقيين القتلى ولكن دون اثر واضح للاصابة. الامر الذي يوحي بانهم ماتوا خطأ نتيجة التحول المفاجىء للرياح الحاملة للغازات السامة.

وذكر هؤلاء اللاجئين، بان في اليوم التالي تعرضوا مرة اخرى لهجوم القوات العراقية مما ادى الى احراق دورهم، مما اضطرهم للهرب باتجاه الحدود الايرانية.

هذا وبعد مضي اسبوعين على ادعاء الهجوم بالغازات، ذكر لاجئون من ثلاث مستوطنات في الاهوار - الحيادر، العبد، و المحيط - انه تم اخلائهم من بيوتهم نتيجة تهديدهم من قبل القوات الحكومية بضربهم بالغازات، مما دفعهم كذلك للهرب الى ايران.

وذكرت بالامس النائبة المحافظة، آيما نيكلسون، بان الاطباء العاملين في حملتها في المنطقة يعالجون رجلين يعانون من اثار الهجوم بالاسلحة الكيمياوية، هذا وان شخصا ثالثا توفى متأثرا من اصابته. وذكرت ايما نكليسون "ان هذا ليس فسفور او غاز سام، او نابالم، ولكن بدون شك بالنسبة للاطباء العاملين هناك، بانه سلاح كيمياوي، واذا ما سكتنا على ذلك فسيكون من الصعب ان نرفع رؤوسنا امام العالم". وذكرت بانها قدمت الادلة المتوفرة لديها لبعثة الامم المتحدة الخاصة التي اتصلت بها مساء اليوم الماضي.

تصاعد القلق بشأن فشل المجتمع الدولي في حماية الشيعة في العراق بعد حرب الخليج، خاصة بعد ان برز شهود عيان تقدموا بقاريرهم يوم امس عن مقتل المئات من الرجال تم القبض عليهم في جنوب العراق ضمن حملة "للتطهير" بدأ العمل بها من آب الماضي.

وتعتقد جماعات حقوق الانسان بان ٦٠٠ شخص على الاقل قد قتلوا في هذه الحملة. وان ما ذكره اقرباء القتلى الذين طلب منهم استلام جثث اقربائهم اكدوا هذا، علماً بان حجم عمليات القتل هي اقل مما كانت عليه في اب الماضي.

وفي شهادة مسجلة على شريط فيديو وصلت اوربا هذا الاسبوع، تحدث شاب استدعي لبغداد لاستلام جثة احد اقربائه من سجن ابو غريب، قائلاً انه دخل غرفة لاستلام جثمان متفسخ ويصعب التعرف على صاحبه ضمن ركام من الجثث الغارقة بالدم. كما ذكر قائلاً بانه هناك في الغرفة ما يقرب الـ ٦٠ جثمان، وقد علم بان عوائل اخرى جاءت لاستلام جثث اقربائها من خمس غرف مشابه لتلك الغرفة التي دخلها. وان الوسيلة الوحيدة للتعرف على الجثث هي بطاقات التعريف المربوطة بالجثث، وعزى تفسخ هذه الجثث الى فقدان وسائل التبريد. وذكر بان خلال زيارته لابو غريب كان يصطحبه شخصان يلبسان جزم مطاطية عالية للتحرك بين الجثث المتفسخة. وقد ذكر هذا الشخصان بانهما مجرد مجرمان عاديان محكوم عليهما بمدد طويلة سمح لهما مقابل هذا العمل بزيارة اهاليهما لمدة اسبوع كل شهر.

وعندما ابدى اعتراضه لعدم استطاعته التعرف على الجثة، قيل له "ليس بمستطاعك عمل اي شيء، فالجثث موجودة هنا منذ ايام عديدة. وعليك ان تكون سعيدا بانه مطلوب منك التعرف على جثة واحدة، لان هناك اخرين طلب من منهم التعرف واستلام ثلاث او اربع جثث". ■

سيسعى العراق الى رفع مبكر للعقوبات رغم معارضة الولايات المتحدة المتوقعة

Christine Helms & Jonathan Bearman
Oil Daily Energy Compass - 14/10/1993

يبدو ان الوضع الآن مهيأ لنائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ليحاول اقناع مجلس الامن الدولي منتصف الشهر القادم برفع العقوبات المفروضة على العراق قبل ان يقرر المجلس تمديدها. ففي الاسبوع الماضي كرر وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف لسكرتير عام الامم المتحدة بطرس غالي عزم العراق على محاولة رفع العقوبات بشكل كامل بدل القبول ببيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط فقط.

تختلف هذه المحاولة عن سابقاتها التي ولدت ميتة، في ان عزيز سيتلقى بعض التأييد لموقفه من لدن الامم المتحدة نفسها - حسب ما ورد في وثيقة حصلت عليها هذه المجلة. تشير هذه الوثيقة - الموقعة في بغداد في ١٩٩٣/١٠/٨ من قبل ممثلين عن العراق و هيئة الامم المتحدة الخاصة المشرفة على تدمير اسلحة العراق غير التقليدية و الهيئة الدولية للطاقة الذرية - الى اجماع بضرورة حل المشاكل العالقة.

و قد صرح رولف ايكيوس - رئيس هيئة الامم المتحدة الخاصة المشرفة على تدمير اسلحة العراق غير التقليدية - الصيف الماضي بأن تدمير الاسلحة التقليدية و موافقة العراق على المراقبة الدولية طويلة الامد على برامجه التسليحية تفي بشروط رفع العقوبات. تبعا لذلك، فإن بغداد تعتبر في الوقت الحاضر مركز النشاط الحقيقي فيما يخص هذا الامر، حيث يقوم كل من نيكيتا سميدوفيش - الذي يرأس وفدا من المفتشين قوامه ٥٠ شخصا - و الهيئة الدولية للطاقة الذرية باعداد تقرير موسع لـ(اكيوس) حول وضع برنامج تدمير قدرات العراق النووية و البيولوجية و الكيماوية و البالستية.

و مع ان توصيات (اكيوس) غير ملزمة لمجلس الامن الدولي، الا ان مسؤولين اخبروا هذه المجلة بأنه حتى الامريكان و الانكليز سيجدون صعوبة في تجاهلها.

في هذه الاثناء، قام العراق بتأسيس ثلاثة شركات اهلية - و هي شركات السديرة ، و وادي حجر و البشائر - و ذلك للتجارة في مختلف المواد بضمنها النفط و المنتجات النفطية. وقد قامت هذه الشركات ببيع ما يقارب ٢٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ برميل يوميا من النفط العراقي الى تركيا و ايران، كما يقال بأن مبيعات نفطية قد تمت الى الاكراد كذلك. اذا كانت هذه الاخبار صحيحة، فإن هذه المحاولة في التحايل على العقوبات سوف تزيد من غضب الولايات المتحدة.

حسب وثيقة ١٠/٨ المشار اليها و تصريحات مسؤولي الامم المتحدة، فإن العراق يسير سيرا حثيثا نحو تطبيق شروط رفع العقوبات عنه. تقتصر هذه الشروط نظريا على تدمير اسلحة الدمار الشامل و تزويد الامم المتحدة بالمعلومات الكاملة حول برامج التسليح و الموافقة الرسمية على المراقبة طويلة الامد.

في حال قبول مجلس الامن الدولي توصيات اكيوس في الشهر القادم، فسوف تبدأ عندئذ فترة امدها ستة اشهر الغرض منها التأكد من التزام العراق - و لم يتضح بعد هل ان العقوبات ستخفف في هذه الفترة ام لا.

تنص الوثيقة بأن الهيئة تعتبر ان العراق قد قطع شوطا كبيرا في امر توفير المعلومات المتعلقة ببرامجه الكيماوية و البيولوجية و البالستية المنصوص عليها في قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١. و قد تمت بشكل كبير معالجة الثغرات التي ظهرت ابان المحادثات الفنية التي جرت في نيويورك في ايلول الماضي.

و على الرغم من ان العراق قد اعترف باتلافه وثائق تخص هذه البرامج، الا ان هذه الحقيقة "لم تؤثر في استنتاجات الهيئة". اضافة لذلك، فإن "العراق، بتوفيره المعلومات الضرورية و المتعلقة بمصادر تسليحه الخارجية، و بعد التأكد من تلك المصادر، سيكون بامكان الهيئة الاستنتاج حينئذ بان العراق قد اوفى بالتزاماته كاملة فيما يتعلق بتوفير المعلومات حول نشاطاته السابقة في الميادين البالستية و البايولوجية".

كما تشير الوثيقة الى ان "الهيئة مقتنعة بانه - و باستثناء كميات المواد و الذخائر و معدات الانتاج التي قامت فرق الهيئة بتدميرها - فإن كافة الموجودات الكيماوية قد تم تدميرها او التخلص منها بشكل من الاشكال". اضافة لذلك، فإن الهيئة الدولية للطاقة الذرية على ثقة من ان العناصر الرئيسية في برنامج الاسلحة النووية العراقي قد تم تدميرها.

المراقبة: نقطة الخلاف الاخيرة

تعتبر موافقة العراق على المراقبة طويلة الامد النقطة الوحيدة الباقية التي لم يتم لحد الآن الوصول الى اتفاق بشأنها، و لو انها تبدو الآن قريبة جدا من الحل. توضح وثيقة اكتوبر بأن رفض العراق القبول بالمراقبة قد عرقل البرنامج منذ شهر تشرين الاول ١٩٩١، و بأن "القبول بالمراقبة يعتبر شرطا من الشروط الاساسية التي يطالب بها مجلس الامن لرفع العقوبات بموجب البندين ٢١ و ٢٢ من القرار ٦٨٧".

الا ان الوثيقة تشير الى ان "العراق على استعداد لاعلان موافقته الرسمية على خطط المراقبة المستمرة بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١) و تطبيقات ذلك، عندما يتضح له بان التزامات مجلس الامن الدولي نحوه - و خصوصا البند ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) - ستطبق بشكل كامل و بدون عراقيل او تحفظات او شروط اضافية".

مشكلة الموقف الامريكي

لقد تأخر العراق لحد الآن في الموافقة الرسمية على المراقبة حتى يحصل على تعهد بشأن جدول زمني ترفع بموجبه العقوبات، و لو انه قد وافق على نصب اجهزة للتصوير في منشآتين للتجارب. كما يخشى العراق ان تصر الولايات المتحدة على تطبيق كافة القرارات، او منع التقدم العلمي في الحقول الاخرى او استصدار قرارات جديدة حتى في حالة قيام مجلس الامن برفع الحظر عن النفط و وافق العراق على المراقبة.

في حالة اصرار الولايات المتحدة على التطبيق الكامل، فإن موقفا غريبا سينشأ يستطيع العراق فيه بيع نفطه، الا انه لن يكون بامكانه استيراد ما يحتاجه. يشعر المسؤولون الامريكيون بثقة من ان العراق لن يستطيع تطبيق كل القرارات لانهم يعتقدون بان (صدام حسين) لن يوافق علنا على التخطيط الجديد للحدود العراقية الكويتية.

في حين ان المسؤولين الامريكيين لم يقوموا بالادلاء بالشئ الكثير عن العراق منذ تموز الماضي ، الا انهم انتقدوا بطرس غالي و اكيوس لتجاوزهم الصلاحيات التي منحتها اياهم الامم المتحدة. ذكر بعض الخبراء لهذه المجلة بأن فترة التأكد البالغة ستة اشهر قد وضعت اساسا لارضاء الحنق الامريكي.

مع ذلك، فإن عدم الوضوح في الموقف الامريكي قد يكون سببه الحساسية التي تشعر بها الولايات المتحدة ازاء حاجتها استجماع التأييد لجهودها في بناء التحالفات الحالية و المستقبلية. ثم باختصار، هل يمكنهم الآن التخلي عن (اكيوس) بعد ان شجعوه و مدحوه في الماضي لقيامه بمهمة صعبة.

الصورة الأوسع

رغم التكهنات المتشائمة على المدى القصير بسبب اصرار الولايات المتحدة على اسقاط صدام حسين، فأن ضغطا يتزايد بين مسؤولي الامم المتحدة لتخفيف العقوبات و لذلك عدة اسباب.

فقد قال مسؤولو الامم المتحدة و الهيئة الدولية للطاقة الذرية بأن عملية تدمير قدرات العراق التسليحية غير التقليدية قد تم الفراغ منها، و ان التعاون العراقي ضروري في المرحلة القادمة و هي مرحلة المراقبة.

كما ان برامج الامم المتحدة الخاصة بالعراق تشكو شحة الموارد، و لم يتم جمع اي مبلغ يذكر لتعويض الاشخاص و الشركات و الدول المتضررة من حرب ١٩٩١. كما ان القلق بشأن الاحتياجات الانسانية للعراق في تزايد. في ذات الوقت، فان النشاط الكردي المتزايد - و الذي يعزى الى التأييد الامريكي - يثير المخاوف لدى تركيا و ايران و سوريا. كما ان اقتصاد دول اخرى في الشرق الاوسط تعاني من العقوبات المفروضة على العراق، ففي هذا الاسبوع ستقوم رئيسة الوزراء التركية بمحاولة اقناع الرئيس الامريكي برفع العقوبات او تعويض تركيا التي تخسر حاليا ٧٥٠,٠٠٠ دولار يوميا جراء غلق انبوب النفط العراقي المار باراضيها.

العراق يكشف مصادر اسلحته النووية والكيمياوية لاول مرة لتعجيل رفع الحظر الاقتصادي

رويتر، اف ب. بغداد (٩ تشرين الاول ١٩٩٣) ، صرح رئيس البعثة الخاصة المكلفة نزع السلاح العراقي رولف ايكوس (١٩٩٣/١٠/٨) في بغداد انه تلقى لائحة باسماء مزودي العراق بالتجهيزات في المجالين النووي والكيمياوي، التي تطالب بها الامم المتحدة منذ اشهر عدة.

وقال "لقد تلقينا اجوبة" على طلب الامم المتحدة الحصول على لائحة باسماء مزودي العراق في المجالين النووي والكيمياوي، موضحا انه لايعرف ما اذا كانت اللائحة "كاملة ام لا". من ناحية اخري اكدت وكالة الانباء العراقية ان المشكلة المتعلقة بمزودي العراق بتجهيزات الاسلحة غير التقليدية "قد تمت تسويتها" بعد ان قامت بغداد بتسليم الامم المتحدة المعلومات المطلوبة بهذا الخصوص. وقالت الوكالة العراقية ان "موضوع المجهزين قد تمت تسويته بعد ان لبت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية طلب العراق بتوقيع رسالة تتعهدان فيها بان تتعاملا مع المعلومات الخاصة بالمجهزين للاغراض الفنية ولاهداف القرار ٦٨٧ فقط وان تحافظا على سريتها".

وقال ايكوس من ناحيته "بما يتعلق بالقسم الفني فان العراق سلم معلومات للجنة، وهذه المعلومات تتعلق بالمزودين الاجانب كما طلبت اللجنة". واضاف ان هذه المعلومات ستكون موضع "دراسة" من قبل الخبراء في نيويورك "في ضوء المعلومات المتوفرة لدينا" وكذلك المعلومات المتعلقة "بالمعطيات الجديدة" التي قدمها العراق حول الانتاج المكثف "للمواد المحظورة". وقال ايكوس ان المحادثات ستستأنف نيويورك في اواسط تشرين الثاني المقبل مع عزيز.

وذكرت وكالة الانباء العراقية ان اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وقعتا مع العراق "محضر المحادثات" التي استغرقت اسبوعا. ويؤكد الطرفان فيه "احراز تقدم كبير وجوهري في اغلاق ملفات القرار ٦٨٧ في مجالات التسلح النووي والصاروخي والبيولوجي والكيمياوي". واضافت وكالة الانباء العراقية ان "المحضر يتضمن ايضا موقف العراق الكامل والواضح ازاء ضرورة ايفاء مجلس الامن بالتزاماته تجاه العراق برفع الحصار".

دجرجيان يستبعد رفع الحظر عن العراق

الحياة (٢٣ تشرين الاول ١٩٩٣) - اكد مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط السفير ادوارد دجرجيان انه لايوجد اي سبب يسمح الان برفع العقوبات الدولية عن العراق، وان بغداد غير ملتزمة بقرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧ الذي يتضمن شروط وقف النار في حرب الخليج. وكان دجرجيان يرد على سؤال للنائب لي هاملتون رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي عن موقف الادارة الامريكية من قضية رفع العقوبات والمساعي الرامية الى السماح للعراق ببيع نفطه.

وتحدث هاملتون عن اشارات تفيد ان العراق يتحرك نحو القبول بشروط الامم المتحدة لانهاء الحظر المفروض على تصدير النفط العراقي. وقال انه علم ان الامم المتحدة ابلغت العراقيين استعدادها لاعتبار بغداد متقيدة بالقرار ٦٨٧ اذ قبلوا مبدأ الرقابة الطويلة الامد على برامج اسلحة الدمار الشامل، وتقيدوا بهذه الرقابة لمدة ستة اشهر. ونفى دجرجيان ان يكون لديه علم بما تبلغه الامم المتحدة للعراقيين لكنه اعترف بان المنظمة الدولية ربما "تقول ذلك لبعض الناس" من دون ان يعني الامر ان ما يقولونه هو موقف رسمي.

وكرر ان موقف واشنطن لايزال ثابتا في مطالبة العراق بالتقيد بكل جوانب قرارات مجلس الامن، وليس فقط بتلك التي تتعلق باسلحة الدمار الشامل. واعترف بان العراق زاد تعاونه مع فرق التفتيش الدولية وقدم معلومات عن انتاجه اسلحة الدمار الشامل.

واكد دجرجيان وجود فرق بين سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق وسياستها تجاه ايران. لكنه اوضح انه لا يعترض على اطلاق مصطلح "الاحتواء المزدوج" في التعامل الامريكي مع البلدين.

واوضح ان ادارة الرئيس كلينتون "لن تدعم رفع العقوبات الدولية عن العراق الى ان يلتزم قرارات الامم المتحدة" واضاف ، "لا نرى مصلحة في الحوار مع العراق".

تحرك العراق على الصعيد الدولي

برزان : بغداد عازمة على التطبيع مع واشنطن، والكويت ستختار الوحدة مع العراق "ديمقراطيا".

لندن، الجمعة ٨ أكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٣ - رويتر : القى برزان التكريتي سفير العراق في جنيف واخ الرئيس العراقي صدام حسين مسؤولية عزلة العراق على الولايات المتحدة وحلفائها أمس ولكنه ادك في نفس الوقت رغبة بغداد في تطبيع علاقاتها مع واشنطن.

والقى التكريتي على الغرب ايضا مسؤولية المحنة التي يعانيها العراق نتيجة للعقوبات التي فرضتها عليه الامم المتحدة بعد اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وقال ان الغرب خطط لاضعاف العراق ليس فقط على الصعيد العسكري ولكن في مختلف المجالات.

وقال التكريتي خلال حديث لشبكة سكاي التلفيزيونية البريطانية عن طريق مترجم ان استمرار الحصار والضغوط المفروضة على العراق كشف بدرجة كبيرة المخطط الغربي لا ضد العراق وحده بل ضد دول المنطقة ايضا.

وقال التكريتي خلال الحديث الذي اجري معه في جنيف ان شعب العراق يعتبر الغرب وامريكا على وجه الخصوص مسؤولة عن الموقف العربي الحالي من العراق.

وصرح التكريتي بان العراق لن يجتاح الكويت قط واعرب عن ثقته بان الكويت ستطلب التوحد مع العراق في نهاية الامر.

واضاف قوله انه سيجيء يوم يتوجه فيه الكويتيون الى بغداد ويطلبون الوحدة مع بغداد وستتم هذه الوحدة على اساس من الديمقراطية وليس على اسنة الرماح.

ورغم هجومه على الولايات المتحدة اعرب السفير العراقي عن رغبة بلاده في تطبيع العلاقات مع واشنطن.

وقال انه طبقا للمعلومات المتوافرة لديه فان العراق لديه النية والعزم على تطبيع العلاقات وان العراق اتخذ قرار تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة.

ونفى التكريتي ما تردد عن وقوع محاولات انقلابية ضد صدام ورفض مزاعم المعارضة العراقية عن مسؤوليته عن مقتل الالاف في العراق بوصفه رئيس مخابرات صدام.

وقال التكريتي ان سبب قوة صدام تكمن في القاعدة الشعبية العريضة التي يتمتع بها ولان شعب العراق يعرف ما يعنيه غياب صدام.

وعندما سئل التكريتي عن مزاعم التعذيب والقتل قال انها مجرد مزاعم مختلقة.

وصرح التكريتي خلال الحديث الذي وصفته الشبكة بانه اول حديث تلفزيوني بريطاني له بان المواطنين البريطانيين الثلاثة المعتقلين في بغداد بزعم دخولهم البلاد بطريقة غير مشروعة لن يطلق سراحهم قبل رفع العقوبات عن العراق.

ومن جهة اخرى اعلن رولف ايكوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة والمكلفة نزع سلاح العراق مساء امس ان العراق وعد بتسليم الامم المتحدة لائحة كاملة بمزوديه بالمواد الكيمياوية والنووية. وقال انه يتوقع الحصول عليها اليوم الجمعة.

كريستوفر يشدد على احتواء العراق وايران

الحياة - السبت ٢ تشرين الاول ١٩٩٣

التقى وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذين يشاركون في اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك. ونقل عن مسؤول امريكي رفيع المستوى عن كريستوفر قوله خلال اللقاء "يجب احتواء التهديد الآني من كل من العراق وايران".

افتتاح قسم لرعاية المصالح العراقية في باريس

باريس - ١ تشرين الاول ١٩٩٣

اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية امس ان "قسماً لرعاية المصالح العراقية" افتتح الاثنين الماضي في مقر السفارة المغربية في باريس. وقالت الناطقة باسم الوزارة كاترين كولونا ان ديبلوماسياً عراقيا يعاونه اربعة موظفين اداريين وتقنيين سيتولون شؤون القسم. واضافت ان افتتاح القسم لا يتعدى كونه "اجراء تقنياً" ولا يعبر عن "اي تعديل في موقفنا أزاء العراق".

طارق عزيز في زيارة خاصة لباريس

القدس العربي - ٢٠ أكتوبر ١٩٩٣

ذكرت مصادر فرنسية مطلعة لـ (القدس العربي) ان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قد التقى عددا من المسؤولين في قطاع الصناعات النفطية وجمعية الصداقة الفرنسية-العراقية وبعض مساعدي جاك شيراك بهدف استكمال المباحثات التي كان قد اجراها معهم في جنيف في شهر تموز الماضي حول مستقبل العلاقات بين البلدين وخاصة في مجال النفط.

يذكر ان عددا من الشركات النفطية الفرنسية كانت تتمتع بامتيازات خاصة في العراق قبل فرض الحظر الدولي عليه بعد اندلاع الازمة الخليجية.

وكان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قد توجه الاثنين الى مستشفى ايفري القريب من باريس لاجراء فحوصات طبية. ووصل عزيز الموجود في باريس منذ نهاية الاسبوع الماضي "لدواع طبية" في سيارة مصفحة الى المستشفى ترافقه زوجته وابنته وعدد كبير من الحراس الشخصيين. وغادر المستشفى بعد ساعتين دون اعلان سبب زيارته او المرض الذي يشتبه في اصابته به.

المؤتمر الوطني العراقي وزيارة عزيز لباريس

لندن- ١٩٩٣/١٠/٢٦ ، قام السيد هاني الفكيكي ود. لطيف رشيد نائبا رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي بزيارة الى السفارة الفرنسية في لندن وقابلا السيد بوشارد، رئيس دائرة الشرق الاوسط، وبحثا معه الوضع العراقي. ومن جانبه اكد السيد بوشارد تمسك الحكومة الفرنسية الثابت بموقفها من نظام صدام حسين وحرصها على تطبيقه لجميع قرارات مجلس الامن وخصوصا قرار رقم ٦٨٨. كما اكد ان زيارة طارق عزيز لفرنسا كانت لاسباب طبية وانه لم يستقبل من قبل اي مسؤول في الادارة الفرنسية. ■

حول العلاقات الايرانية ـ العراقية

افتتاحيات الصحافة الايرانية تدعو للتحالف مع بغداد

- طهران ، اف.ب. تحدثت صحيفة (طهران تايمز) شبه الرسمية (٤ تشرين الاول ١٩٩٣) عن جبهة ايرانية عراقية مشتركة في وجه الولايات المتحدة، ودعت بغداد الى فتح "صفحة جديدة" في علاقاتها مع طهران بمناسبة الزيارة المقبلة التي سيقوم بها نائب وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف الى العراق.

ورأت الصحيفة في مقال افتتاحي يعتبر بمثابة اول تعليق ايراني على اعلان هذه الزيارة ان "هناك املا في ان تسمح هذه الزيارة بتحسين "العلاقات بين ايران والعراق وبفتح صفحة جديدة تتميز بعلاقات ترتكز على الحكمة وحسن الجوار وتمحي تدريجيا ذكرى الماضي الاليم".

وتابعت (طهران تايمز) ان البلدين يتقاسمان "حدودا مشتركة ومصالح مشتركة"، ثم اعربت عن اسفها لان بغداد التي "تؤكد انها تحارب الولايات المتحدة والامبريالية، لم تضم قواتها الى قوات ايران التي هي في طليعة هذه المعركة".

لكن هذه الدعوة المبطنة لانشاء جبهة ايرانية عراقية مشتركة ضد الولايات المتحدة ترافقت مع تحذير موجه لبغداد التي اتهمتها الصحيفة بانها لم تبد "حسن النية" منذ ثلاث سنوات لتسوية المشكلات الناجمة عن الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) لاسيما منها مشكلة الاسرى.

واعتبرت (طهران تايمز) ان نتائج زيارة المسؤول الايراني الى العراق في غضون الاسبوعين المقبلين "ستبين ما اذا كان العراقيون يرغبون بصدق في تحسين علاقاتهم مع ايران او انهم يسعون فقط القيام بمناورة سياسية جديدة".

- طهران ، انقرة، اف. ب. رويتر (٦تشرين الاول ١٩٩٣) - رأت صحيفة "سلام" الناطقة باسم المتشددين الايرانيين امس الثلاثاء ان "العراق يعتبر حليفاً طبيعياً للثورة الاسلامية، وعاجلاً او اجلاً سيجد هذا البلد مكانه الى جانب ايران".

وحيت الصحيفة "المبادرة الجديدة" لطهران في سعيها الى التقرب الى العراق بارسالها احد نواب وزارة الخارجية محمد جواد ظريف الى بغداد. وذكرت ان "التضامن والتنسيق بين البلدين اللذين يواجهان التسوية (مع اسرائيل) يعتبران ضرورة لابد منها".

ورأت ان ايران "يجب ان تتخطى بشجاعة العقبات النفسية المترسخة في علاقاتها الماضية مع العراق (اشارة الى الحرب بين البلدين من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٨) وفي سياسة التهديدات التي تتبعها الولايات المتحدة في المنطقة". واشارت الى ان "تحسين العلاقات بين العراق وايران يضر بالسياسة الامريكية في المنطقة".

وكانت صحيفة "طهران تايمز" شبه الرسمية كتبت الاثنين عن امكان تشكيل جبهة مشتركة ايرانية-عراقية مناهضة للولايات المتحدة. ودعت بغداد الى فتح "صفحة جديدة في علاقاتها مع طهران".

اغتيال معارض ايراني في بغداد

بغداد - اف.ب. (الجمعة - ٨ اكتوبر ١٩٩٣) اعلنت منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة في بيان لها من باريس ان عضوا في هذه المنظمة قتل واصيب اخر بجراح امس الاول في بغداد عندما "فتح ارهابيون من نظام الخميني" النار عليها.

واضاف البيان "حوالي الساعة التاسعة والنصف من صباح امس الاول قام ارهابيون من نظام الخميني بفتح النار على اثنين من مجاهدي خلق كانا يتبضعان داخل محل تجاري في احد احياء بغداد".

واوضح البيان ان ماجد رضا ابراهيمي (٣٦ سنة) قتل على الفور واصيب اخر لم تعرف هويته بجراح "في يده وصدره ونقله سكان الحي الى المستشفى".

وحسب بيان المنظمة التي تتخذ من العراق مقرا لها فان "سفارة نظام الخميني في بغداد ودبلوماسييها الارهابيين هم الذين خططوا لهذه الجريمة الجبانة ونفذوها".

وتابع البيان " ان جريمة اليوم هي حلقة جديدة في مسلسل الارهاب الذي يصدره الملالي الى العالم من جنيف الى روما مرورا باسطنبول وبرلين وفيينا وكراتشي".

ولايتي يزور بغداد "قريباً" لبحث استئناف العلاقات

القدس العربي ، الجمعة - ٨ اكتوبر ١٩٩٣

طهران ، اف.ب. اعلن رئيس لجنة الدفاع في مجلس الشورى الايراني حجة الاسلام احمد صادق امس الخميس ان وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي سيزور بغداد "قريبا" لبحث استئناف عملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

واوضح صادق في حديث نشرته صحيفة (ابرار) ان القيام بهذه الزيارة تقرر مبدئيا خلال لقاء ولايتي بنظيره العراقي محمد سعيد الصحاف الاسبوع الماضي في نيويورك على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة.

واضاف النائب ان الهدف من الزيارة "استئناف المفاوضات" حول قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ الذي يحدد شروط وقف اطلاق النار بين ايران والعراق واطار مفاوضات السلام بعد الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨.

ولم يؤكد المتحدث باسم وزارة الخارجية مرتضى سرمدي زيارة ولايتي الى بغداد في مقابلة اجرتها معه وكالة الانباء الايرانية امس الاول. واكد سرمدي في حديث عن العلاقات العراقية الايرانية انه من غير المقرر اجراء اي تبادل للزيارات عدا زيارة نائب وزير الخارجية محمد جواد ظريف الى بغداد "خلال الاسابيع المقبلة".

مجاهدو خلق تعلن عن مناورات واسعة على الحدود العراقية ـ الايرانية

بغداد- رويتر (الخميس ١٤ تشرين الاول ١٩٩٣) ، قالت جماعة "مجاهدي خلق" الايرانية المعارضة اسم الاربعاء انها اجرت تدريبات عسكرية واسعة النطاق على طول الحدود العراقية مع ايران بينها تدريبات بطائرات هليكوبتر لاول مرة.

وقال البيان "شارك الاف المقاتلين وسرب طائرات هليكوبتر وطائرات ودبابات ومشاة ومدفعية ووحدات الدفاع الجوي التابعة لجيش التحرير الوطني الايراني. . في التدريبات التي اجريت في

المنطقة الحدودية الايرانية العراقية". وجيش التحرير الوطني لايران هو الجناح العسكري لجماعة مجاهدي خلق وله مواقع في العراق على طول الحدود مع ايران.

طهران تتهم واشنطن بدعم هجمات المعارضين من شمال العراق

القدس العربي - الاثنين، ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٣،

طهران - اتهم الكولونيل محمد رضا نجدي قائد أجهزة الاستخبارات في قوى الامن الايرانية (السبت ١٠/٢٣) الولايات المتحدة بـ "دعم العمليات المناهضة لايران التي تشنها مجموعات معادية للثورة انطلاقا من شمال العراق".

واكد الكولونيل نجدي في تصريح نشرته الصحف انه "تم نشر عملاء لبلدان اجنبية في شمال العراق بالقرب من الحدود الايرانية للاخلال بأمن ايران".

ونقلت صحيفة (كيهان) عن الكولونيل قوله ان "الاستكبار العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة هو وراء العمليات المناهضة والمعادية للثورة". التي تستهدف الاراضي الايرانية.

واضاف الكولونيل الموجود في اذربيجان الايرانية انه سيتم "زيادة عدد قوى الامن" في هذه المنطقة الواقعة على الحدود مع العراق وتركيا. واوضح ان قوى الامن الايرانية "لاتسيطر سوى على ٩٠٪ من الحدود مع العراق. وغلبا ما تشهد مناطق غرب ايران وشمال غربها لاسيما مقاطعة كردستان عمليات عسكرية تشنها مجموعات معارضة لنظام طهران.

طهران تربط اعادة الطائرات العراقية برفع العقوبات الدولية وتمهيد لزيارة الصحاف الى ايران

طهران - اف ب. (٢٣ اكتوبر ١٩٩٣) اعلن نائب وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف لدى عودته الى طهران من بغداد ان اعادة الطائرات العراقية التي لجأت الى بلاده عشية اندلاع حرب الخليج قضية مرتبطة برفع الحظر الدولي المفروض على العراق.

ونقلت اذاعة طهران عن ظريف ان محادثاته في بغداد كانت ايجابية، وانه بحث مع الصحاف، وزير الخارجية العراقي في قضايا المفقودين والاسرى الايرانيين الذين ما زالوا في العراق، والعراقيل التي تحول دون تطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨ الخاص بوقف الحرب بين البلدين.

واكد ضرورة استخدام ايران والعراق لكل الاساليب لحل قضية المفقودين والاسرى. وزاد ان الجانبين وضعا الترتيبات اللازمة لاجتماع الصحاف مع نظيره الايراني علي اكبر ولايتي، مشيرا الى ان الاخير سيزور بغداد بعد زيارة وكيل وزارة الخارجية العراقية السيد سعد عبد المجيد الفيصل لطهران منتصف الشهر المقبل. واعلن ان الصحاف سيزور العاصمة الايرانية بعد اجتماعه مع ولايتي. ■

صفقة عراقية تركية . . بشأن النفط والحصار والاكراد

الوطن الكويتية، ٤ أكتوبر، ١٩٩٣، تم الاتفاق بين النظام العراقي وتركيا في الاجتماع الذي عقده حكمت تشيتين وزير الخارجية التركي مع وزير خارجية العراق في نيويورك على هامش اعمال الدورة ٤٨ للأمم المتحدة على حصول انقرة على ٤٠٪ من كمية البترول الموجودة في خط انابيب كركوك-يومورتاليك التي تقدر بسبعة ملايين و ٢٠٠ الف برميل تم التحفظ عليها وفقا لمقررات الحظر الدولي على نظام بغداد.

يقضي الاتفاق التركي - العراقي بحصول انقرة على هذه الكمية وبيعها والحصول على المستحقات التركية منها. وفي تصريح خاص لـ **الوطن** اكد السفير طوحابي اولو تشفيك مساعد مستشار وزارة الخارجية ان هذا الاتفاق لايخرق قرارات الحظر وان هناك اتفاقا في وجهات النظر العراقية والتركية حول هذا الموضوع وانه بحصولنا على هذه الكمية يمكن ان نحصل على مستحقاتنا حيث انها من حقنا. اما بالنسبة لـ ٦٠٪ فانها تعود للعراق وسيتم التصرف فيها وفقا للمقررات التي يصدرها مجلس الامن.

وعلمت الوطن ان الاتفاق العراقي التركي الاخير يدخل في اطار مكافأة نظام بغداد لأنقرة على محاولاتها لرفع الحظر الدولي عنها علاوة على تشجيعها لمواصلة هذا الدور خاصة في ظل تغاضيها عن اتصالات القطاع الخاص التركي بالعراق واحتمالات قيام شركاته بخرق الحظر بشكل واسع.

واكدت المصادر انه تمت مناقشة الاوضاع في شمال العراق بين الجانبين وتم الاتفاق على مواجهة الروح الانفصالية لدى الاكراد سواء في العراق او تركيا. واتفقت وجهتا نظر الوزيرين على ان اي دعم من كلتا الدولتين لاكراد الاخرى سيهدد الامن الاقليمي في المنطقة.

وتم الاتفاق على ان تحصل انقرة على اذن من السلطات العراقية في حالة قيام بأي هجوم عسكري ضد حزب العمال الكردي الذي تعسكر بعض قواته في شمال العراق خاصة في المناطق التابعة لنفوذ جلال الطالباني. وممارسة الضغوط على كل من برزاني وطالباني لاعادة الاتصالات ببغداد وحل كافة المشكلات المتعلقة. وموافقة بغداد على الدور التركي في شمال العراق وتشجيعه بهدف ابعاد ما أسماه محمد سعيد الصحاف القوى الغريبة عن المنطقة.

واكد حكمت تشيتين للصحاف ان بلاده ستبذل كافة جهودها لرفع الحظر المفروض على العراق وعدم التجديد لعمل قوات الانتشار السريع "قوة المطرقة" والتي ينتهي عملها في نهاية العام الحالي.

وفي محاولة تركية جديدة لمغازلة نظام بغداد اشار ارطوغرك اوزكوك مدير تحرير جريدة "حريت" واسعة الانتشار في مقالة يوم الجمعة (١٩٩٣/١٠/١) ان السيدة طانسو تشيلر رئيسة الوزراء التركية قالت في اجتماع لمجلس الامن القومي التركي الذي عقد يوم الثلاثاء (١٩٩٣/٩/٢٨) "بان الاستخبارات التركية MIT لم تقدم اية وثائق حول دعم العراق وايران لحزب العمال الكردي الانفصالي".

وكان المسؤولون الاتراك قد ذكروا مرارا وتكرارا في تصريحات رسمية عن وجود دعم عسكري عراقي لحزب العمال الكردي. مما يعني ان التصريحات الاخيرة تدخل في اطار تبييض وجه النظام العراقي امام الشعب التركي لتبرير توجهات الحكومة التركية لتحسين العلاقات معه.

العراق وايران .. تطبيع الحلفاء ام احتواء الاعداء؟

رياض نجيب الريس

ان سياسة "الاحتواء المزدوج" قد بدأت تواجه صعوبات معينه، ولم يمر على وضعها سوى اشهر قليلة. اهم هذه الصعوبات ان لا ايران ولا العراق سيرضخان طواعية ليكبلا من قبل منظري ادارة كلينتون، فايران ستلجأ الى القوى المعادية لامريكا، من اسلامية اصولية او سواها، لتقاوم هذا الاحتواء. وستعرقل،اذا استطاعت، اي مشروع امريكي في المنطقة. وستصطف وراء اي فريق مستعد للتصدي للمصالح الامريكية وستشتري السلاح والتكنولوجيا من اي مصدر يبيعهما او يقايضهما بالنفط. لذلك هي تستقطب اليوم، او تحاول، كل القوى المعارضة لاتفاقات السلام في الشرق الاوسط وخاصة اتفاق غزة-اريحا الفلسطيني-الاسرائيلي الاخير، في محاولة لافشاله.

لذلك تندفع ايران في اتجاه تقارب مع العراق، والتقارب هذا ليس هدفه فقط الوصول الى تعاون نووي ونقل الخبرات العراقية في هذا المجال الى طهران، والذي ما زال يتطلب التحاما اكثر بين النظامين ما زال غير متوفر حتى الان، بل هدفه ايجاد محور تحالف بين طهران وبغداد يتصدى للسياسة الامريكية والوضع الدولي الجديد. اهم مؤشرات احتمالات التقارب، تبدأ من موقف ايران المعادي للتحالف الغربي في حرب الخليج حين ظلت الحدود الايرانية مع العراق البوابة الوحيدة التي كانت وما زالت تنفذ منها المواد الغذائية والاقتصادية الى العراق منذ الاشهر الاولى بدءا من حصاره بعد الحرب وحتى اليوم. وقد تحولت الحدود القريبة بين مندلي العراقية وقصر شيرين الايرانية الى منطقة تجارية مفتوحة، وبقيت العلاقات الايرانية-العراقية علاقة تحالف مريبة بين عدوين سابقين- وحاليين، يجمعهما فقط عداؤهما لامريكا والغرب. وقد اهتزت احتمالات هذا الحلف عندما قمع صدام بعنفه المعهود انتفاضة الشيعة في جنوب العراق، فساءت العلاقات من جديد بين طهران وبغداد.

الا انه سرعان ما عاد حلف الاعداء الى شيء من سابق عهده عندما تفاقمت الازمة الكردية، واصبح للاكراد "مناطق آمنة" في الشمال العراقي، وبدأ الاتصال والتعاون بين اكراد العراق واكراد ايران، الى جانب اكراد تركيا، وخافت ايران من تحريض الغرب لاكراد ايران للانضمام الى اكراد العراق في محاولة انشقاق كردي في ايران، واتخاذ من سابقة "المناطق الآمنة" العراقي، مبررا لاقامة مناطق مماثلة في ايران. فتعاملت ايران بذكاء مع اكرادها، فلم تلجأ الى القمع بل لجأت الى الردع، خوفا من ايجاد مبرر للغرب في ضربها وخلق نواة كردية ايرانية قد تلتحم مع اكراد العراق في محاولة تشكيل وطن كردي ما.

ذلك كله، شجع ايران على تقارب مصلحي جديدة مع العراق، بقدر ما شجعها موقف تركيا المعادي من الموضوع الكردي برمته وقمعها العسكري لاي تحرك كردي داخل اراضيها، مما اضفى صفة الخطر على الموضوع الكردي اذا استغل او تفاقم. وايران لم تنس كيف لعب الشاه ورقة اكراد ايران ضد العراق في السبعينات، مما اقلق واتعب النظام في بغداد الى درجة خطيرة دفعته الى القبول باتفاق الجزائر في آذار ١٩٧٥، الذي اعتبره العراق مجحفاً بحقه، وكان سببا معلنا في حرب العراق ضد ايران في العام ١٩٨٠.

وسط هذه الاجواء اصبح الحديث عن تطبيع العلاقات بين العراق وايران، اكثر الحاحا في الاونة الاخيرة بالنسبة للبلدين وكان من ابرز مظاهره احتمالات زيارة وزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي الى بغداد، (وهناك من ذكر انه قام بزيارة سرية الى العراق) اثر اجتماعه في الامم المتحدة في نيويورك الاسبوع الماضي، مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف (وهناك من ذكر ايضا انه قام بزيارة سرية الى طهران) واتفاقهما على ضرورة زيارة مسؤول ايراني كبير الى العاصمة العراقية خلال فترة زمنية قصيرة لاجراء محادثات مع المسؤولين العراقيين. وكان قد سبق لولايتي ان اجتمع بالصحاف في كراتشي على هامش الاجتماع الوزاري الطارىء لمنظمة المؤتمر الاسلامي في مطلع العام، الذي شكل مناسبة لكسر الجليد بين البلدين.

والرغبة في التعجيل بتطبيع العلاقات بين البلدين، و قيام "محور طهران-بغداد" في هذه المرحلة على الاقل، تعود بالدرجة الاولى الى الخوف الايراني من تطبيق سياسة "الاحتواء المزدوج" الامريكية التي بدأت تتخذ اشكالاً عملية ومواقف صريحة واستفزازية من ايران. ومن ثم تعود الى الرغبة العراقية العارمة لكسر طوق الحصار والعزلة المضروب حول العراق بأي شكل من الاشكال، ومع اي طرف قادر على ان يقاوم الضغوط الامريكية، وايران وحدها في هذه الظروف لها مصلحة في ذلك.

لذلك رحبت الصحافة الايرانية، بمحاولات البلدين التقارب، حتى ان صحيفة "طهران تايمز" الحكومية، دعت الاسبوع الماضي كلا من بغداد وطهران الى الانتقال "لتشكيل وقيادة جبهة معادية للولايات المتحدة". في الوقت الذي قالت فيه صحيفة "سلام" الناطقة بلسان الجناح المتطرف في الحكم الايراني. ان "العراق هو حليفنا الطبيعي في المنطقة، وان التعاون الايراني- العراقي يخيف الامريكيين بقدر ما يخيف الانظمة الرجعية في الخليج، وان ايران الاسلامية حاملة لواء الامم المستقلة المعادية للاستعمار في العالم، من واجبها ان تظهر الشجاعة والاقدام لتتخذ الخطوة الاولى نحو الصلح والتفاهم مع العراق، بغض النظر عن تاريخ النظام العراقي المعادي لايران". واضافت "ان جميع الدول المعادية لاتفاق العار بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، هم اصدقاء لايران وان امر توحيدهم في جبهة عالمية معادية للولايات المتحدة يعود الى ايران".

على الرغم من كل ذلك، مازال هناك العديد من المشاكل بين طهران وبغداد، التي لاتجعل التقارب والتطبيع الايراني-العراقي بالسهولة التي تدعو اليها الصحافة الايرانية. اهمها مشكلة اعادة الطائرات العراقية الحربية والمدنية التي ارسلها العراق الى مطارات ايران لحمايتها اثناء حرب الخليج، ثم مشكلة اسرى الحرب العراقية - الايرانية التي ما زالت عالقة منذ نهاية الحرب عام ١٩٨٨. وهؤلاء الاسرى يتراوح عددهم بين خمسة وثمانية الاف اسير. ثم الدعم الايراني لحركات المعارضة العراقية بأغلب فصائلها وكذلك الدعم العراقي للمعارضة الايرانية بمختلف اشكالها، الى جانب مشكلة

تعويضات الحرب وخلافات الحدود. كل هذا يجعل من الصعب التوصل الى حلول معقولة لهذه المشاكل في فترة زمنية قصيرة، مما قد يؤسس ارضية صلبة نوعا ما، تصلح لقيام تحالف رسمي بين البلدين. اذ ان دماء كثيرة قد سالت بين العراق وايران، فالارض لم تجف بعد والجراح لم تندمل.

ثم ان هناك موقف العداء المشترك بين العراق وايران للغرب برمته، الذي تجد فيه ايران ارضية مشتركة تؤهلها للعب دور الريادة في الوقوف بوجه الاستعمار الجديد. وخاصة ان هزيمة العراق العسكرية وتحطيم قدراته الحربية وسقوط زعامته السياسية، افقدته خطره عليها، وعلى طموحاتها الاقليمية وبالتالي تستطيع ان تتعامل معه براحة اكبر، ومن موقف متعال، حيث لم يعد النظام في بغداد يددهما، بل هي التي تهدده. حتى في حال سقوط صدام، فان ايران تعتبر ان لها حصة كبيرة في النظام المقبل عن طريق الاسلاميين والشيعة الممثلين في المعارضة العراقية. ومن الطبيعي ان تجد محاولات التطبيع بين البلدين معارضة شديدة في ايران، اكثر مما تجد في العراق. ليس فقط لانه لايمكن تجاهل اثار حرب مدمرة استمرت ثماني سنوات. وخلقت الكثير من الاحقاد وغذت الكثير من الخلافات وليس لان العراق اكثر حاجة اليها في هذه المرحلة، بل لانه في حال حدوثها ولو بشكل اعرج، لابد لطهران من ان تعيد النظر في طبيعة علاقاتها مع المعارضة العراقية، والشيعة تحديدا لان هذا سيكون احد شروط بغداد الاساسية للتطبيع، والذي في حالة تطبيقه سيقلب، رأسا على عقب وضع المعارضة العراقية بتحالفاتها العريضة، ويقلص الكثير من فعاليتها وقدراتها على الحركة ضد صدام ونظامه. في الوقت نفسه قد يجد النظام العراقي في هذا التحالف فرصته السانحة لاعادة دوره الضائع والمشلول في المنطقة.

من هنا تجعل الظروف الدولية المتغيرة بسرعة لم يألفها احد من قبل، من احتمالات فرص التطبيع الايراني- العراقي امكانية جدية. كذلك قد توفر التحولات الجذرية في مواقف معظم دول العالم الفرص التي ينتظرها كل من بغداد وطهران للمضي في قيام تحالف بينهما. هذه الامكانية ترصدها الولايات المتحدة بعناية، وتقلق لها دول الخليج العربي كثيراً.

(النص المذكوراعلاه يشمل القسم الخاص بالعراق وايران مباشرة، النص الكامل منشور في القدس العربي، ١٨ أكتوبر ١٩٩٣).

● ● ●

تركيا مع رفع الحظر الاقتصادي عن العراق

الحياة، السبت، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ - ودعا وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين المجموعة الدولية الى "النظر بسرعة في وسائل لكسر دوامة، استمرار الحكومة العراقية في ترددها الامتثال الكامل لقرارات المجلس واستمرار الحظر الدولي المفروض على العراق، وقال "لا يمكننا ان نبقى غير مكترثين بمعاناة الشعب العراقي (. . .) ان عددا من الدول خاصة تلك المجاورة للعراق، هي ايضا معرضة لتأثير سلبي نتيجة استمرار العقوبات الاقتصادية وعلى المجموعة الدولية ان تبتكر اجراءات لمعالجة الخسائر المرتفعة لهذه الدول".

واعلن تشتين ان تركيا قررت تنفيذ برنامج انساني لمساعدة السكان في شمال العراق، كلفته ١٣,٥ مليون دولار، ولفت الى ان البرنامج "لايشكل اي ضرر او اجحاف بسيادة العراق ووحدته وسلامة اراضية".

تركيا تطالب بتعويضات امريكية عن استمرار الحظر على العراق

واشنطن، رويتر (الاربعاء ٢٠ اكتوبر ١٩٩٣)، قالت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر مساء الاثنين ان العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الامم المتحدة على العراق تزيد من الاضطرابات في جنوب شرق تركيا حيث يسعى الثوار الاتراك الى اقامة دولة مستقلة.

واضافت تشيلر قولها في كلمة امام نادي الصحافة القومي ان عقوبات الامم المتحدة تضر تركيا اكثر مما تضر بالرئيس العراقي صدام حسين وانها تبحث مع الولايات المتحدة "كيفية تعويض" بلادها عن تلك الاضرار.

وقالت تشيلر ان الحظر الذي تفرضه الامم المتحدة على العراق "يعاقب الشعب التركي. . . ولكن صدام حسين نفسه لايعاقب بنفس القدر". وتشيلر في زيارة للولايات المتحدة تستغرق اسبوعا. واجرت محادثات مع الرئيس الامريكي بيل كلينتون يوم الجمعة في البيت الابيض قال بعدها كلينتون انه يريد مساعدة تركيا للتغلب عن الخسائر المالية الناتجة عن عقوبات الامم المتحدة على العراق ولكن دون انفاق اموال دافعي الضرائب الامريكيين.

تركيا تسعى لاستئناف استيراد النفط العراقي

رويتر - بغداد، نيقوسيا، من ليون برخو (٢٦ تشرين الاول، ١٩٩٣)، افادت النشرة الاسبوعية المتخصصة ميدل ايست ايكونوميك سرفي (ميس) امس الاثنين ان تركيا تحاول اقناع الدول الغربية والامم المتحدة بالسماح لها باستيراد نفط عراقي بشروط مشابهة لشروط الاردن. واضافت ميس ان انقرة تأمل في الحصول على اذن، شأنها شان الاردن، باستيراد النفط العراقي لاستهلاكها الداخلي وان يتم الاعتراف بتركيا كـ "ممر" لنقل البضائع التي توافق عليها الامم المتحدة الى العراق. ويشار الى ان الامم المتحدة تسمح لبغداد بتصدير ٥٠ الف برميل من المنتجات النفطية يوميا الى الاردن لتسديد دين العراق للاردن خلال الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨).

الهيئة المركزية العراقية للحوار تعلن عن حل نفسها

اصدرت الهيئة المركزية العراقية للحوار في ١٨ تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٣ البيان التالي:

الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة تحل نفسها وهذه هي الاسباب.

انبثقت "الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة" عن الاجتماع التداولي الذي انعقد في العاصمة البريطانية في يومي ٣-٤ نيسان ١٩٩٣ وهو الاجتماع الذي حضره ١٨٢ شخصية عراقية مستقلة ومنتمية ومن مختلف الساحات الجغرافية والتيارات السياسية وسادت الاجتماع روح المصارحة والحرية وأجواء الديمقراطية واخذ باسلوب الترشيح الفردي والانتخاب الحر المباشر والاقتراع السري وعن هذا الطريق لاغيره فاز اعضاء الهيئة وحصلوا على اصوات الثقة المطلوبة وكان في اعناقهم التكليف الذي انيط بهم وهو ينقسم الى قسمين.

التكليف الاول ، وهو الخطاب السياسي الوطني العراقي الذي ثبت او عدد القواعد الوطنية الاساسية واصر على استقلالية القرار السياسي العراقي والرهان على حالة الشعب العراقي الداخلية وعدم الارتباط بالدوائر الاجنبية وتجاوز الطائفية والعنصرية والحزبية والتمسك بالاساليب الديمقراطية في اختيار قيادات المعارضة العراقية.

التكليف الثاني ، هو الدعوة الى عقد اجتماع موسع وعام ثان تبرز منه القيادة السياسية الموحدة التي تقود العمل الوطني المعارض على طريق اسقاط النظام الدكتاتوري الاستبدادي الحالي في العراق واجراء التغييرات الجذرية والنوعية في الحالة العراقية الراهنة. وكان ذلك هو الخطوة الاولى على طريق المشروع الوطني العراقي السياسي وهي خطوة تكللت بالنجاح رغم العصي والعقبات التي وضعت في الطريق وهي عقبات زرعتها جهات متعددة، وكان الاعتقاد ان مثل هذه العقبات تلهم المجاهدين العراقيين والعاملين من اجل القضية على المضي في طريقهم الصعب بدلاً من ان تدفعهم للتقاعس او التراخي، وبالفعل فان الساحة العراقية الواسعة شهدت في الفترة الاخيرة بعض التطورات المهمة كمسألة انضمام اعداد غفيرة من العراقيين الى صفوف المعارضة وبدء الانهيار الفعلي لاعمدة النظام الاستبدادي وخروج بعض قواعده ونقمتها عليه. ومن الجهة الاخرى تعددت مبادرات اطراف المعارضة وكثرت اجتهاداتها للوصول الى الحل المناسب الذي يوحد المعارضة ككل وينقلها الى دائرة الفعل والتأثير فكان تشكيل لجنة التنسيق القومي في سورية وخروج حزب الدعوة الاسلامية من المؤتمر الوطني الموحد وتعدد مظاهر الحوار ومشاريعه في الساحة، كل هذا يؤثر على الجدية بالتوجه صوب المشروع الوطني الواحد ويجعل "الهيئة المركزية العراقية" تعيد النظر في وجودها وامكانية بقاءها في ظل الظروف الحالية وهل البقاء يعطي الدفع لعملية المشروع الوطني ام ان الغاء الهيئة يساهم بصورة ايجابية في بلورته وانجازه.

بعد مرور حوالي نصف سنة على وجود "الهيئة المركزية" وفي ظل الاحساس بأن الهيئة لم تنجح في تحويل رصيدها السياسي الى قوة عملية متحركة تعوض بها فقرها المالي، اقتنع الاغلبية من اعضاء الهيئة بحل هذه الهيئة والاعتراف العلني والصريح بعدم قدرتها منفردة على عقد المؤتمر العام والشامل الذي تنبثق منه القيادة السياسية الموحدة، وان فضيلة الاعتراف بذلك افضل بكثير من الانتظار الطويل وعليه كان الرأي الغالب في اجتماع الهيئة بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٤ هو الاعلان عن الحل واعطاء القدوة لجميع اطراف وقيادات المعارضة بان الاساس في العمل المعارض ليس الواجهات والهياكل وانما المتحوى والمضمون، والقدرة على العطاء ونوع الاداء وتحسس عامل الزمن والارتباط بشروطه. ويشجع الهيئة على اتخاذ هذه الخطوة هو انها جاءت عن طريق او عملية انتخابية حرة في تاريخ المعارضة العراقية وبهذه الوسيلة، فان الهيئة المركزية العراقية تسجل على نفسها اولا وعلى الاخرين من المعارضين العراقيين ثانيا سابقتين غير مألوفتين في تاريخ المعارضة وهما ، الولادة الديمقراطية الحرة والحقيقية، والتخلي عن الدور القيادي في اسرع وقت ممكن واعطاء الفرصة لجميع القيادات وقواعد المعارضة العراقية المؤمنة بالمشروع الوطني العراقي الحقيقي بان تجرب حظها وتدلو بدلوها في هذا المجرى، وتندفع باتجاه الصيغة الملائمة التي تجسد هذا المضمون عن طريق العمل الاجتماعي وبالاسلوب الديمقراطي.

الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة

لندن ١٩٩٣/١٠/١٨

(الملف العراقي- من الاسماء المؤسسة للهيئة، عارف عبد الرزاق، سعد صالح جبر، عبد الاميرعبيس، محمد مهدي الخالصي، اسماعيل القادري، سامي فرج علي واخرون).

ايران تستقبل ٣٦٠ لاجئا عراقيا يعانون "ظروفا صعبة" في السعودية

طهران - اف. ب. (٢٠ اكتوبر ١٩٩٣) اعلن مسؤول في وزارة الداخلية الايرانية الاثنين ان ايران ستستقبل مجموعة من ٣٦٠ عراقيا لجأوا الى المملكة العربية السعودية خلال حرب الخليج. واوضح احمد حسيني رئيس دائرة الرعايا الاجانب في وزارة الداخلية ان هذه المجموعة ستصل الى شيراز (جنوب ايران) في اليومين المقبلين.

واضاف انه تم نقل الفي عراقي كانوا يقيمون في السعودية في ظروف صعبة الى مخيمات اللأجئين الى ايران خلال السنة الماضية.

واشار حسيني الى ان اللأجئين العراقيين الـ ٣٦٠ سيقيمون في محافظة فارس جنوب البلاد.

تجدر الاشارة الى ان حوالي ٤٥ الف لاجيء عراقي يعيشون في ايران منذ نهاية حرب الخليج في شباط (فبراير) ١٩٩١.

بيان الحزب الاشتراكي في العراق، بمناسبة الذكرى السابعة والعشرون لتأسيس الحزب

(في الاول من تشرين / اكتوبر ١٩٩٣ تمر الذكرى السابعة والعشرون لتأسيس حزبنا الحزب الاشتراكي في العراق. وفي هذه الفترة الزمنية وقعت احداث محلية وعربية ودولية. ففي السنوات الاخيرة حدثت تغيرات عاصفة ومتسارعة على الساحة العالمية، في مقدمتها اختفاء المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي. وانتهاء الحرب الباردة، وشيوع الديمقراطية وحقوق الانسان على الساحة العالمية، كما كان لهذه التغيرات على اقطار الوطني العربي بشكل متفاوت.

لقد ظهر حزبنا في أعقاب صعود الحركة القومية العربية التي قادتها ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ الناصرية والتي وصلت ذروتها في وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨، واتساع المد القومي الوحدوي في صفوف الجماهير العربية، وانحسار الهجمة الاستعمارية على الوطن العربي، بيد ان الاستعمار والصهيونية العالمية التي اغتصبت فلسطين في أبشع مؤامرة دولية عرفها التاريخ المعاصر لايروق لهما وحدة العرب وبناء حضارتهم من جديد. فعملوا جاهدين بالتواطوء مع القوى الاقليمية في المنطقة لفصل وحدة مصر وسوريا، حيث كانت اول وحدة حقيقية في التاريخ العربي المعاصر، ولكونها تشكل دولة الوحدة النواة المستقبلية وامل العرب لوحدة شاملة تقوم بمهمة تحرير اراضيهم المحتلة والمغتصبة، وتقف في وجه الاطماع الاستعمارية والصهيونية كما هو جار الان. حيث في ظل غياب دولة الوحدة حدث العدوان الصهيوني على العرب عام ١٩٦٧ بدعم واسناد الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية. بهدف احتلال كل فلسطين واراضي عربية اخرى من اجل فرض شروط الصلح والاعتراف باسرائيل على العرب من مركز القوة ووضعهم تحت الامر الواقع وهو مايحدث فعلا في الظرف الراهن. كما كان لوفاة عبد الناصر باعتباره رائدا لحركة النضال القومي الوحدوي في مواجهة التجزئة والاقليمية والاستعمارية والصهيونية في تلك الفترة اثرا كبيرا في تردي الاوضاع العربية وضعفها. وشيوع نمط الهيمنة الاستعمارية على الوطن العربي باشكالها المختلفة وخاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد التي ابعدت مصر عن ساحة الصراع مع اسرائيل.

وفي العراق تتحكم ابشع سلطة دكتاتورية متخلفة على رقاب شعبنا من عام ١٩٦٨، فنظام صدام حسين لم يجد وسيلة اجرامية الا ومارسها بحق ابناء شعبنا عربا واكردا وتركمانا واقليات قومية اخرى، من قتل الى تعذيب الى كبت للحريات الى الاعتقالات الكيفية دون تحقيق او محاكمة الى تشريد وتهجير عشرات الالاف من ابناء شعبنا بمختلف اتجاهاتهم الوطنية والدينية الى الحد الذي وصل بهذا الدكتاتور المتخلف ان استخدم الاسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا ضد أبناء الشعب الكردي شركاؤنا في هذا الوطن وتدمير قراهم وهجرة عشرات الالاف منهم الى خارج الحدود، كما مارس هذا النظام الاجرامي ولايزال سياسة الابادة ضد اخواننا في منطقة الاهوار في جنوب العراق اضافة الى ممارسة التمييز الطائفي والعنصري من اجل تفتيت نسيج شعبنا الواحد من اجل البقاء في السلطة.

فنظام صدام حسين يمثل ابشع سلطة استبدادية فردية عرفها تاريخ العراق السياسي، فهو يحكم دولة بلا مؤسسات دستورية منتخبة انتخابا حقيقيا والتي هي في الاساس السند الشرعي لنظام الحكم في الدولة، حيث تتجسد في شخصه سلطات الدولة الثلاث ويمارس سلطاته كحاكم فرد مطلق الصلاحيات لاحدود لسلطاته فهو فوق القانون في كل شيء. لذلك زج هذا الدكتاتور شعبنا وبلدنا في حربين مدمرتين لاارادة او رأي لشعبنا فيهما الاولى ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية والثانية ضد الكويت الشقيق، والتي كان من نتائجها تدمير المرافق الاقتصادية والعسكرية التحتية بشكل تام، اضافة الى قتل مئات الالاف من الجنود والضباط دفنوا في جنوب العراق والكويت ووضعت العراق بموجب قرارات مجلس الامن الدولي تحت الهيمنة الاجنبية لسنوات طويلة قادمة وافقدته سيادته واستقلاله، كل ذلك تم بموافقة صدام حسين المذلة من اجل بقاؤه في الحكم لأطول فترة ممكنة، ويرى حزبنا ضرورة رفع الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة على شعبنا، جراء سياسات النظام الاجرامية، حيث ان هذا الحصار يخدم النظام ورموزه ويسبب المعاناة لشعبنا.

ان مهمة القوى الوطنية والاسلامية هي السعي لاسقاط هذا النظام الاجرامي واقامة نظام ائتلافي ديمقراطي يضمن تداول السلطة والتعددية وقيام مؤسسات منتخبة انتخابا حقيقيا وحراً، كما يضمن حق تقرير المصير للشعب الكردي ضمن عراق ديمقراطي موحد.

ومن الاحداث الهامة على الساحة العربية، كان الاتفاق الاسرائيلي-الفلسطيني الذي تم سرا في اوسلو ووقع بشكل رسمي في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣. حيث نص هذا الاتفاق على قيام حكم ذاتي اداري محدود في غزة واريحا، وعلى اعتراف منظمة التحرير بحق اسرائيل في الوجود مقابل اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية. فهذا الاتفاق لايحقق طموحات الشعب العربي الفلسطيني ولايتناسب مع التضحيات وقوافل الشهداء التي قدمها الفلسطينيون في مواجهة الصهيونية العنصرية المغتصبة لفلسطين واداتها اسرائيل. فالاتفاق ترك موضوع القدس والمستوطنات الاسرائيلية واللاجئين الفلسطينين الى مباحثات مقبلة للحل الدائم تبدأ في مرحلة لاتتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية التي مدتها خمس سنوات، دون ان تلزم اسرائيل نفسها بشيء. كما ادمج الاتفاق اسرائيل في مفهوم ما يسمى "نظام الشرق أوسطي" من اجل التعايش مع اسرائيل والاندماج معها في الوسط العربي، ومن اجل طمس فكرة القومية العربية واهدافها التي هي في النهاية محور نضال حركة التحرر الوطني العربية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ امتنا، ناهيك عن المنافع الاقتصادية الهائلة التي يحققها هذا الاتفاق لأسرائيل ضمن نظام اقتصادي اقليمي جديد، ان الاتفاق في نفس الوقت يعرض الحقوق التاريخية للامة العربية للخطر ويهمش الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. وفي الحقيقة فان الاتفاق يمثل عقد اذعان فرضه المفاوض الاسرائيلي بسبب

غطرسة القوة العسكرية الغاشمة التي تملكها اسرائيل من جانب وضعف العرب وتمزقهم من جانب اخر. وخاصة بعد حرب الخليج الثانية التي دمر فيها صدام حسين قدرات العراق العسكرية والاقتصادية، التي كان يمكن ان تستخدم كضمانة للمحافظة على الحقوق العربية في ظل نظام ديمقراطي بديل. اضافة الى حالة القمع والاضطهاد وفقدان الحرية والحقوق التي تمارسها النظم العربية وهي دكتاتورية ومتخلفة في معظمها في مواجهة المواطنين مما ولد حالة اغتراب حقيقية للمواطن العربي في وطنه تحول دون امكانية دفاع المواطنين عن ارض محتله او حقوق مغتصبة.

ان حزبنا يرى ان حقوق الشعب العربي الفلسطيني تتجسد في حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ارض فلسطين بعاصمتها القدس الشريف.

ان حزبنا يحي دور القوى الوطنية اللبنانية في كفاحها من اجل وحدة وسيادة واستقلال لبنان ومسيرة الاستقرار التي جاء بها اتفاق الطائف وبدعم واسناد لامحدود من القطر العربي السوري الشقيق بقيادة الرئيس المناضل حافظ الاسد. كما نطالب بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ وانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان.

ان حزبنا مع الشعب السوداني الشقيق في رفضه للسلطة العسكرية الدكتاتورية القائمة، وحقه في اقامة التنظيمات السياسية والمهنية وحقه في حرية التعبير عن الرأي وفي مطالبته بتطبيق الديمقراطية التي تضمن التعددية وتداول السلطة وتشكيل حكومته التي تمثل ارادته الحقيقيه، وفي حل مشكلة الجنوب على أسس ديمقراطية وفي اطار سوداني موحد.

كما اننا مع وحدة الصومال ومع عودة الامن الاستقرار لهذا البلد الذي مزقته الحرب الاهلية، ومع قيام حكومة مركزية تمثل ارادة الشعب الصومالي في ظل نظام ديمقراطي يضمن العدل والمساواة للجميع.

كما ان حزبنا يدعم موقف الحكومة الليبية بعدم تسليم رعاياها المتهمين في حادث اسقاط الطائرة الامركية في "لوكربي" باسكتلندا حيث الاصل لايجوز للدولة ان تسلم رعاياها وفقا لقواعد التسليم في القانون الدولي الجنائي الا اذا كان هناك اتفاق قضائي بين الدولتين الطالبة والمطلوب منها التسليم او اذا كان هناك نص تشريعي داخلي يبيح هذا التسليم وفي حالة ليبيا لايوجد مثل هذا.

كما ان حزبنا يؤيد حكومة المغرب الشقيق في مطالبتها الحكومة الاسبانية بعودة مدينتي سبته ومليلة المحتلتين الى الوطن الام، كما يؤيد اجراء استفتاء عام لشعب الصحراء الغربية من اجل تقرير مصيره وفقا لقرار مجلس الامن الدولي الصادر في هذا الشأن.

كما يؤيد الحزب القرار الذي اصدره مجلس الجامعة العربية قبل اكثر من عام حول تأكيد السيادة العربية المتمثلة في دولة الامارات الشقيقة على الجزر العربية وان تأكيد الجمهورية الاسلامية لسيادتها على هذه الجزر يسيء الى العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين المسلمين العربي والايراني. وان الحل الامثل هو اجراء حوار حول هذه المسألة كما ان حزبنا يرى ان مايجري في جمهورية البوسنة والهرسك المسلمة من قتل وانتهاك لحقوق الانسان من قبل صرب البوسنة من اجل تقسيم جمهورية البوسنة والهرسك لصالح الصرب يعتبر انتهاك لمبادىء الشرعية الدولية، كما يمثل سلوك مجلس الامن في هذه القضية ازدواجية في تطبيق المعايير على الدول حسب مصالح الغرب.

اننا في الحقيقة نشهد عالما متغير تسوده الصراعات الاثنية والدينية في اكثر من مكان ويتحكم فيه الان قطب وحيد هو الولايات المتحدة الامريكية. وعلى العرب ان ارادوا دخول القرن الواحد والعشرين كأمة لها احترامها وهيبتها ومجدها، ان يبدأوا العمل منذ الان، ببناء نظم ديمقراطية يتحقق في ظلها العدل والمساواة وحقوق الانسان للمواطنين. وهو المدخل الحقيقي في رأينا لبناء العرب لذاتهم القومية وتحقيق مشروعهم القومي الوحدوي النهضوي العتيد، لان العصر الذي نعيشه هو عصر القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى الذي لا مكان فيه للدول الصغرى التي لاتكون الاتابعة اوخاضعة بشكل من الاشكال لدولة كبرى تحت اي ظرف من الظروف وعلى المثقفين والمفكرين العرب تقع مسؤولية كبرى في التوجيه وبلورة الوعي والارشاد، نحو تحقيق هذه الاهداف النبيلة، لانها أهداف سوف تبقى تناضل من اجل تحقيقها الاجيال، لانها الطريق الوحيد للتنمية والحضارة ودخول التاريخ.

المجد لشهداء حزبنا

المجد لشهداء امتنا العربية

الحزب الاشتراكي في العراقي

١ / ١٠/ ١٩٩٣

(يتزعم هذا الحزب الدكتور مبدر لويس، الذي يتخذ من دمشق مقراً له.)

الكويت توقع اتفاقا لشراء اسلحة فرنسية

باريس، رويتر - اف ب. ٢٠ أكتوبر ١٩٩٣) وقع وزيرا الدفاع الكويتي والفرنسي مساء الاثنين اتفاقا يحدد اطارا لمشتريات كويتية محتملة من السفن والصواريخ ومعدات الاتصالات الفرنسية الصنع.

وقال مسؤولون فرنسيون ان الاتفاق محدود نسبيا لانه يتعلق في افضل الظروف بمبيعات قيمتها ١,٥ مليار فرنك (٢٦٨ مليون دولار) على الاكثر.

وقال وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم الصباح للصحافيين "هذا الاتفاق . . يتعلق بشراء معدات واسلحة ويحدد الكيفية التي سيتعاون بها البلدان في شرائها ولكنه لا يحدد ما الذي سيتم شراؤه".

واضاف الشيخ علي قوله في بداية زيارة لفرنسا تستغرق يومين وبعد حفل التوقيع على الاتفاق مع وزير الدفاع الفرنسي فرانسوا ليوتار. "الكويت تعتبر فرنسا احدى الدول المهمة في العالم وهناك مشروعات (قيد النقاش) مع مصانعها العسكرية المتطورة جدا فيما يتعلق بالصواريخ والسفن ومعدات القيادة والسيطرة".

ويحدد الاتفاق اطارا قانونيا للكويت لشراء الاسلحة من فرنسا. ولايتضمن صفقات او مبالغ مالية بعينها.

البيان الختامي للاجتماع التأسيسي للحزب الديمقراطي العراقي

تلبية للدعوة الموجهة من اللجنة التحضيرية عقد في لندن على مدى ٢-٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٣م الاجتماع التأسيسي للحزب الديمقراطي العراقي وتمت خلاله مناقشة مسودة وثائق الحزب وانجازها والوضع السياسي في العراق واتخاذ جملة من القرارات والتوصيات حول الشؤون الوطنية والاقليمية وبآلية العمل المستقبلي للحزب، وفي نهاية الاجتماع تم انتخاب هيئة القيادة.

تضمنت الوثائق المطروحة مبادىء واهداف الحزب والتصورات الدستورية للحزب حول النظام الديمقراطي المنشود للعراق والنظام الداخلي للحزب.

ففي مجال مناقشة مبادىء واهداف الحزب لاحظ المجتمعون تصاعد اهمية الديمقراطية عالمياً باعتبارها افضل صيغة توصل اليها الانسان كنظام للحكم ولاحظ انحياز قوى عراقية سياسية فاعلة الى جانب الديمقراطية وضد الحكم الدكتاتوري والشمولي.

وقد اكد الاجتماع على ان الحزب الديمقراطي العراقي يستلهم التراث الديمقراطي العراقي والعالمي والمفاهيم الانسانية التي تؤكد على كرامة الانسان وحقوقه وسعادته وضرورة اقامة نظام حضاري قادر على بناء وتطوير الشخصية الوطنية العراقية.

اكد الاجتماع كذلك على اهمية الفهم الموضوعي الدقيق للواقع العراقي والموروثات المؤثرة فيه سلباً وايجاباً وماينجم عن ذلك من اهمية التوازن بين المكونات والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لخدمة المصلحة الوطنية العليا للعراق. واكد ايضا على اهمية الفهم العميق لطبيعة المتغيرات العالمية في العلوم والتكنولوجيا وطبيعة راس المال واندفاعه نحو العالمية والتكامل.

وقرر الاجتماع تبني هدف اقامة النظام الديمقراطي الليبرالي (الحر) وضمان حقوق الانسان والحريات الشخصية والعامة والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة مباشرة ودورية وسيادة القانون وبناء المجتمع المدني ودولة المؤسسات ونبذ مبدأ العنف كاسلوب للتغيير السياسي.

وبحث الاجتماع باستفاضة مسألة القوميات في العراق واقر تبني مبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي ودعم رغبته في اختيار الفيدرالية كنظام مستقبلي في العراق الموحد. كما اقر الحقوق القومية والثقافية والادارية للتركمان والاشوريين وحقوق الاقليات القومية والدينية والمذهبية في العراق. وقد اعطى اهمية خاصة للروابط القومية بين الشعب العربي في العراق وبقية شعوب الامة العربية، وما يترتب على ذلك من تطلعات والتزامات على النطاقين الوطني والعربي. وتطرق الاجتماع الى حقوق المرأة العراقية فاقرها ودعا الى العمل على تهيئة سبل التقدم الاجتماعي والثقافي لها ومساواتها مع الرجل امام القانون.

وفي المجال الاقتصادي اقر الاجتماع بان الحزب الديمقراطي العراقي يؤمن بالاقتصاد الحر واحترام قوانين السوق وبأهمية رعاية وتنمية القطاع الخاص واصدار القوانين التي تحميه من الانتهاكات وكذلك اهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في الحياة الاقتصادية بسبب ضعف القدرات الانية للقطاع الخاص وامتلاك الدولة للثروات الاساسية في البلد.

كما اقر تبني مفهوم دولة الضمانات وتوفير التعليم الالزامي الى مرحلة الدراسة المتوسطة والمجاني لكافة المراحل وتأمين الخدمات الطبية والصحية لجميع المواطنين.

ثم انتقل الاجتماع الى تحديد تصورات الحزب بالنسبة الى دستور العراق مستقبلاً وقرر ان تتضمن ان يكون نظام الحكم في عراق المستقبل جمهورياً على ان يجري استفتاء شعبي عام لاقرار ذلك وان دين الدولة الرسمي هو الاسلام مع الاحترام الكامل لممارسة المعتقدات والشعائر الدينية للاديان الاخرى، كما اكد ضرورة ان ينص الدستور على ضمان حقوق الانسان العراقي ليشمل جميع الفقرات المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين الصادرين عن الامم المتحدة عام ١٩٦٦ وان يتضمن الدستور مبدأ مساواة المواطنين امام القانون وصيانة الحريات الشخصية والعامة والحق المطلق للعراقي للاحتفاظ بجنسيته مع اقرار حق تعدد الجنسية.

وقرر ضرورة ان ينص الدستور على مبدأ النفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء وتأسيس محكمة دستورية عليا متفرعة.

وان ينص كذلك على تحييد قوى الجيش والامن وحصر مهماتها بالدفاع عن الوطن والحفاظ على الامن الداخلي، وينص على حياد التعليم وتكريسه لخدمة الاهداف العلمية والوطنية العليا.

اما في مجال برنامج الحزب فقد ميز الاجتماع بين ثلاث مراحل ففي مرحلة التغيير اقر الاجتماع اهمية تعزيز دور الحزب داخل وخارج العراق والعمل بكل الوسائل وخاصة من خلال العمل الجبهوي على الاطاحة بالنظام الدكتاتوري وتعزيز التحالف الوطني وتعميق الوعي الديمقراطي والدعوة الى المصالحة الوطنية.

اما في المرحلة الانتقالية فان الحزب يسعى الى دعم الحكومة الانتقالية التي تقوم على اساس تحالف جبهوي واسع من داخلها وخارجها من اجل تحقيق اهدافها وبرامجها، وتصفية مخلفات النظام الدكتاتوري والمعالجة السريعة لاحتياجات الشعب وتطبيع علاقات العراق مع دول العالم واعادة ما دمرته الحروب والسياسة الدكتاتورية وتشريع قانون مؤقت يضمن الحريات العامة والخاصة والعمل على تصفية نتائج التمييز العنصري والديني والطائفي والاقتصاص قانونيا من المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب العراقي كما ان الحزب سوف يسعى في هذه المرحلة الى اعادة المهجرين واللاجئين وانصافهم عن طريق اعادة حقوقهم المدنية والمالية والسياسية التي اهدرها النظام الدكتاتوري.

وفي مرحلة الحكم الوطني الديمقراطي فقد اقر الاجتماع التأسيسي اهمية المساهمة الفعالة في الحياة السياسية العامة وتبني برامج تفصيلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبحث الاجتماع العلاقات الدولية واقر بان العراق يحترم القوانين والاعراف والاتفاقيات الاقليمية والدولية المتمثلة باتفاقيات هيئة الامم المتحدة والدوائر التابعة لها والجامعة العربية، بما ينسجم مع المصالح الوطنية المشروعة للعراق. وفي هذا المجال فقد اعطى

الاجتماع اهمية خاصة للعلاقات العربية والتضامن العربي وتحقيق علاقات متطورة مع البلدان العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثم اقر الاجتماع التأسيسي النظام الداخلي للحزب الديمقراطي العراقي المتمثلة بالمؤتمر الوطني العام للحزب واللجنة التنفيذية الوطنية كما اقر فتح فروع للحزب داخل وخارج العراق.

كما ناقش توقيت اعلان تأسيس الحزب وقرر بالاجماع تأسيسه الان على ان يعقد مؤتمره الوطني العام الاول خلال فترة لاتتجاوز السنة.

وفي الختام تم انتخاب اللجنة التنفيذية الوطنية وهم :

١- الدكتور موفق فتوحي
٢- الاستاذ عزيز عليان
٣- الاستاذ سمير شاكر عزيز
٤- الاستاذ كامل نامدار
٥- السيدة عايدة عسيران
٦- الاستاذ حامد مقصود
٧- الدكتور مهدي البصام
٨- الدكتور فرياد حويزي
٩- الدكتور شاكر صالح

انتخاب رئيس الحزب الديمقراطي العراقي :

بعد انتهاء الجلسة الختامية للاجتماع التأسيسي للحزب الديمقراطي العراقي مساء يوم الاحد ٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ عقدت اللجنة التنفيذية الوطنية اجتماعها الاول وانتخبت فيه الاستاذ عزيز عليان رئيساً للحزب. ■

(الملف العراقي- غالبية مؤسسي الحزب كانوا سابقا اعضاء في اتحاد الديمقراطيين العراقيين)

بيان محمد مهدي الخالصي بشأن الهيئة المركزية للحوار

ليدز ٢٨ ربيع الآخر ١٤١٤ - ١٤ تشرين الاول ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

و العصر، ان الانسان لفي خسر، الا الذين آمنوا و عملوا الصالحات، و تواصوا بالحق و تواصوا بالصبر.

الاخوة المحترمون اعضاء الهيئة المركزية العراقية للحوار و المتابعة - لندن.

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ..بعد الحمد و الصلاة.

لا يخفى عليكم اننا شاركنا في المؤتمر التداولي و هيئته المركزية المنتخبة، دون سائر المشاريع المطروحة، على امل ايجاد صيغة تمكن الشعب العراقي، بقواه المعارضة من تنفيذ ارادته الحرة، و بتخليصه من الكابوس المزدوج، الارهاب العفلقي، و تلاعب الاطراف الدولية والاقليمية الظالمة بمقدراته. و قد فوجئنا، و للاسف الشديد، بالتصريحات الاخيرة، للاخ الاستاذ سعد صالح، و اعترافاته المتسمة بالسذاجة السياسية، في التعامل و الاعتماد على طرف دولي هو اصل البلاء، و لا يخفي تحالفه الاستراتيجي مع العدو الاستراتيجي، ولا يكف عن اظهار مواقف العداء للاسلام، و اجهاض كل محاولة لانقاذ العراق، هذا التعامل و الاعتماد اللذان تكلفهما سعد، خلافا لكل توجهات الهيئة المركزية واهدافها المعلنة، و من دون ما اعتناء بالثقة التي اولتها له الهيئة كناطق رسمي باسمها، مع ما رافق تلك التصريحات الطفولية من الكشف عن اسماء و وقائع اودت، و ما زالت تودي، بحياة عدد لا يستهان به من ذخائر الشعب، بما يهيئ للنظام من المبررات للقضاء و بلا رحمة على عناصر هم فعلا في قبضة النظام الدموية، و من الجانب الآخر، تحجب و الى الابد، بقايا ثقة الشعب و آماله في فصائل المعارضة، و تضفي على النظام و زمره سمة البطولة في مقارعة الامبريالية لا يستحقها، و تصادر من الهيئة المركزية مصداقيتها، و مبررات وجودها.

لهذه الاسباب و اسباب اخرى لا تخفى عليكم، فإنني من موقع المسؤولية الشرعية و التاريخية، ادعو الاخوة اعضاء الهيئة المركزية الى اصدار بيان يستنكرون فيه كل ما اقدم عليه الاستاذ سعد في هذا الشأن، معلنين فيه ان ذلك كان بمبادرة شخصية، و من دون علم الهيئة وموافقتها.

كما ادعو الاخ سعد، بما عرف عنه من شجاعة ادبية و صراحة، و محبة للعراق و اهله، و احترام لاخوانه في الهيئة، ان يعمد الى المشاركة في البيان المقترح، بالاعتراف بهذا الخطأ الفظيع و الاعتذار الى الشعب العراقي، لاسيما عوائل الضباط الذين اودى بحياتهم، والى اطراف المؤتمر التداولي و هيئته المركزية، و الاستقالة عن مركز الناطقية، لما سبب لهم من الاساءة و الاذى، فإن الاتصال و التعامل مع مخابرات نظام معادي، لأي هدف كان مهما كان نبيلا، و من اي شخص صدر مهما كان عزيزا خطأ لا يمكن التغاضي عنه و السكوت عليه، آسفين للموقف الحرج الذي وضع نفسه و اخوانه فيه، ما هكذا تورد يا سعد الابل!

كما ارجو ان تكون هذه الرسالة مقتصرة على التداول بين الاخوة اعضاء الهيئة المركزية في الوقت الحاضر، و ان نحتفظ بالتدارك الحكيم ثقة الامة، و املها في الانقاذ و نتجنب الحاجة الى اية اجراءات اخرى، لا نرغب فيها. ربنا افرغ علينا صبرا و ثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين.

و السلام عليكم و رحمة الله،

اخوكم في الله (توقيع)

محمد مهدي الخالصي

خطاب مفترح الى وزير الخارجية الامريكية
سعد صالح جبر

تحية طيبة،

يثير استمرار الدكتاتور الدموي صدام حسين على رأس السلطة في بغداد، رغم الكوارث التي ألحقها بشعبنا العراقي النبيل وشعوب المنطقة، واستمرار تهديده لأمنها وسلامتها. يثير تساؤلات مشروعة ومؤلمة حول الاسباب والعوامل التي ساعدته وتساعده على البقاء في الحكم، وتساؤلات اخرى حول دور الولايات المتحدة ومسؤوليتها في ذلك.

ولهذا السبب الرئيسي المهم أرى من واجبي ان أسجل باسمي، وباسم المجلس العراقي الحر، بعض النقاط والملاحظات ذات الدلالة حول هذه المسألة :

اولاً : ان مساندة الولايات المتحدة لنظام صدام ودعمه لسنوات طويلة (قبل احتلاله الكويت) وذلك رغم معرفتها بسياسته الارهابية ضد الشعب العراقي وانتهاكاته السافرة والمعروفة لحقوق الانسان، قد تركت آثاراً سلبية كبيرة لدى أبناء شعبنا وولدت لديهم مشاعر غير ودية تجاه الولايات المتحدة. غير ان تلك الآثار والمشاعر التي بدأت تتبدد شيئاً فيشيئاً في اعقاب غزو الكويت ووقوف بلدكم ضد نظام صدام والتعاطف مع كفاح شعبنا لاطاحته، بدأنا نلاحظ عودتها للظهور والنمو مرة اخرى، بسبب الغموض الذي بدأ يكتنف سياسة الولايات المتحدة تجاه نظام صدام وتجاه العراق والشعب العراقي.

ثانياً : لقد علق شعبنا امالاً غير قليلة على دور الولايات المتحدة ودول التحالف في دعم كفاحه لاسقاط نظام صدام حيث التقت هنا، إرادة شعبنا وارادة المجتمع الدولي في مساعيهما لتحقيق ذلك الهدف. غير ان الحرب (عاصفة الصحراء) التي شنت ضد العراق وانهت احتلال الكويت قد ابقت الطاغية على رأس السلطة في بغداد بعد ان ألحقت الكوارث بالشعب العراقي عشرات السنين الى الوراء، وقد اعاد كل ذلك، اهتزاز ثقة شعبنا بمصداقة دول التحالف وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

ثالثاً : لقد انتفض شعبنا بشجاعة ضد النظام في اعقاب توقف الحرب، مؤدياً بذلك واجبه الوطني المطلوب، وحيث مثلت هذه الانتفاضة استفتاءً ضخماً لرفض شعبنا ذلك النظام، فقد اعتمد شعبنا في انتفاضته هذه على الله سبحانه وعلى امكاناته وقواه الذاتية، وكذلك على مواقف التعاطف والتأييد التي ابدتها ادارة الرئيس بوش تجاهه، ومناشدته العراقيين لتشديد وتصعيد مقاومتهم الشجاعة لاطاحة النظام.

غير ان الامر الذي يبعث على الاسف الشديد، هو ان المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، لم يتخلوا فقط عن دعم ومساندة شعبنا في انتفاضته لاطاحة النظام، بل ساندوا في المقابل، بشكل او آخر، ذلك النظام وسهلوا له امكانية قمع هذه الانتفاضة واغراقها ببحر من الدم، حيث كانت قوات التحالف تشهد فصول هذا القمع على مقربة منها.

رابعاً : كان الهدف المعلن للحصار الاقتصادي وحظر بيع النفط الذي فرضته الامم المتحدة على العراق في اعقاب غزو الكويت هو معاقبة نظام صدام والضغط عليه لسحب قواته الغازية منها. واذا كان شعبنا قد تفهم اسباب الحصار والعقوبات، في بداية الامر، كوسيلة ضغط لانهاء احتلال الكويت، فقد تفهم بقاءها منذ انتهاء ذلك الاحتلال حتى وقت قريب على انه يشكل ايضا وسيلة ضغط كبيرة تهدف الى المساعدة في اطاحة ذلك النظام. غير ان عدم بروز أية مظاهر او مؤشرات جدية، خلال السنتين الماضيتين، من المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة لمساندة الشعب العراقي في كفاحه لاطاحة ذلك النظام، قد اظهر الحصار وتلك العقوبات بانهما موجهان ضد الشعب العراقي لاضد النظام.

ان استمرار الحصار الاقتصادي وحظر تصدير النفط العراقي الذي يشكل حوالي ٩٥٪ من دخل العراق دون الاستفادة منهما فعلاً للمساعدة في الاسراع باطاحة صدام قد اسفر عن كوارث معاشية وصحية واجتماعية لحقت بالشعب العراقي، واستفاد منها النظام لتشديد محاولات اذلاله وقمعه، وتوجيه الاتهام في الوقت ذاته الى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، باعتبارهما السبب الرئيسي بما يلحق من كوارث ومآس بالعراقيين، رغم ان هذا النظام يمتلك حوالي الثلاثين مليار دولار يستطيع اسخدام جزء منها للتخفيف عما يعانية العراقيون من محن ومجاعة وكوارث. وبالطبع، فان ذلك الوضع يرتب على الولايات المتحدة بالذات، فضلاً عن حلفائها، مسؤولية اخلاقية وسياسية كبيرة لايجاد حل لهذه القضية، وهو الحل الذي يتجلى في البحث عن آلية واقعية لجعل الحصار والعقوبات تضر النظام وتضغط عليه من جهة، وتخفف من المعاناة والمحن المروعة التي يعاني منها الشعب العراقي من جهة اخرى. ان ارغام المجتمع الدولي نظام صدام على تطبيق القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ يشكل احد العناصر المهمة لتلك الآلية الواقعية، غير ان الولايات المتحدة لم تبد - للاسف الشديد- اية جهود ملموسة لاستخدام نفوذها لتطبيق هذين القرارين.

خامساً : لقد بدأنا نشعر، نحن وبقية قوى المعارضة الاخرى، بالارتياح عندما بدأت الادارة الامريكية، ومنذ بداية عام ١٩٩٢ تبدي اهتماما ملحوظاً بالمعارضة العراقية وتدعو لتوحيد صفوفها وتلمح الى امكانية اعتبارها ممثلاً للشعب العراقي بدلا من نظام صدام. غير ان نتيجة هذا التوجه نحو المعارضة العراقية سار- مع الاسف الشديد- بالاتجاه الخاطىء وغير السليم، حيث وضعت الادارة الامريكية جل اهتمامها في تأسيس ودعم " المؤتمر الوطني العراقي" ووضع ثقتها ببعض الاشخاص الذي سبق وان تصرفوا بشكل غير قانوني وغير شرعي الامر الذي اسفر عن الحاق المزيد الانقسام في صفوف المعارضة، في حين ان هذا المؤتمر اصبح، بفعل تلك العوامل وغيرها، يسير نحو مزيد من العزلة والغرق في المشاكل الداخلية بعد ان تكشف وضعه للجميع.

ان السبب الرئيسي لمأزق "المؤتمر الوطني" وعزلته، هو ان تأسيسه جاء بارادة خارجية وفرت له الدعم والاسناد على المستويات المختلفة، في حين ان المطلوب هو قيام اطار يوجد قوى المعارضة على اساس الارادة العراقية الحرة المستقلة التي ترى ان من المصلحة التوجه، بعد ذلك، لاقامة افضل العلاقات مع دول العالم، وخاصة المعنية بالشأن العراقي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

سادساً : لقد شعر شعبنا في كردستان العراق بقدر من الامان

والطمأنينة بسبب الحماية العسكرية التي وفرتها له قوات التحالف الدولي وخاصة الولايات المتحدة، غير انه لا يزال يعاني من شبح المجاعة وتفاقم الازمات الاقتصادية والغذائية والصحية وشحة الوقود، الامر الذي يطرح تساؤلات كبيرة حول مصير الوعود الغربية بتقديم الدعم الاقتصادي ومواد الاغاثة الضرورية، حيث لم يتحقق منها الا القليل.

سابعاً ، لقد اكد المستر مارتن انديك مستشار الرئيس للأمن القومي، وهو يستعرض السياسة الامريكية الجديدة تجاه العراق "بان حكومة صدام الحالية ليست وحدها المعنية فقط الالتزام بقرارات مجلس الامن، وانما أي حكومة تعقب هذا النظام ستكون ايضاً معنية بالالتزام ذاته، وان هذه القرارات يجب ان تطبق بشكل اكيد وقوي"، غير انك قد اكدت في بداية هذا العام، امام مجموعة من العراقيين زاروك في مكتبك، "انك لاتستطيع ان تتصور إمكانية بقاء صدام في الحكم عندما يطبق قرارات مجلس الامن بحذافيرها".

ومن هذا نستخلص بان التزام صدام بهذه القرارات المتشددة سوف يجعل الشعب العراقي يتخلص منه، فكيف اذن يمكن التصور ان من يليه في السلطة سوف يستطيع البقاء في ادارة الحكم في العراق وهو ملتزم في تطبيق هذه القرارات ؟

ثامناً ، كثيراً ما اكدت مواقف وتصريحات المسؤولين في ادارة كلينتون الجديدة على ضرورة احالة صدام للمحاكمة كمجرم حرب، وقد اكد تلك المواقف والتصريحات نائب رئيس الجمهورية السيد آل جور. فكيف نستطيع ان نفهم او نفسر توقف الحديث بهذا الموضوع المهم الذي لم يعد يذكر اطلاقاً منذ عدة اشهر ؟

تاسعاً ، ونتيجة لاشتداد حالة التردي في الاوضاع السياسية داخل العراق لاسباب كثيرة، منها تعمق ازمات النظام واشتداد قمعه لكل القوى المعارضة في الداخل، فقد امتدت هذه المعارضة لتشمل قوى وشخصيات عسكرية ومدنية مهمة من مناطق وفئات اجتماعية كان يعتبرها النظام، زوراً، انها تشكل قاعدته التي يستند اليها تقليديا. لكن هذه القوى والشخصيات التي هالها ما يواجهه حاضر ومستقبل العراق وشعبه من أخطار مدمرة، وبسبب تقديرها لازمة المعارضة في الخارج وانقسامها، قررت التحرك الميداني في الداخل والاعداد لمحاولة انقلابية لتغيير النظام. وكانت ادارتكم على علم ببعض تفاصيلها وبعدد من اسماء اشخاصها. لكنها عندما شعرت بالتردد في دعمها وتأييدها، عقدت العزم على تحمل مسؤوليتها للعمل بامكاناتها الذاتية لاطاحة صدام، غير ان تمكن النظام من كشف بعض تلك الشخصيات واعتقالها واعدام عدد منها، قبل ثلاثة اشهر، قد أدى الى احباط هذه المحاولة لاسقاطه، للأسف الشديد.

وفي اعقاب ذلك سرت في الشارع العراقي - وماتزال- شائعات، تفيد بان الولايات المتحدة هي التي سربت المعلومات للنظام عن تلك الشخصيات وقامت بكشفها للسلطات المعنية في بغداد التي قامت بحملة اعتقالات واسعة في صفوفها، وهو الامر الذي يدفع شعبنا لان يطرح تساؤلات مريرة حول الاسباب والدوافع التي تكمن وراء ذلك.

ياسيادة الوزير،

اننا نتساءل مع شعبنا العراقي الذي اصبح يعاني من قمع النظام وارهابه وتجويعه ما يفوق طاقته، عما يجب فعله للتخلص من هذا النظام واسقاطه، حيث لم تسقطه "عاصفة الصحراء" ولا الانتفاضة المجيدة، ولا المحاولة الانقلابية الاخيرة ؟

غير ان الاسئلة المهمة التي تسبق ذلك التساؤل، والتي تتردد على شفاه الغالبية العظمى من العراقيين هي ، هل تريد الولايات المتحدة حقاً اطاحة صدام ام ابقاءه على رأس السلطة؟ وهل تريد الاضرار بالعراق وايذاء شعبه ام تريد صداقتهما وازدهار مستقبلهما؟ ام انها تريد تأديب الشعب العراقي لذنوب لم يرتكبها؟ اذ كان هناك من يريد "تأديب" شعبنا وايذاءه، فقد نال هذا الشعب النبيل والغيور على يد نظام صدام وفي "عاصفة الصحراء" ما يفوق طاقة تحمل اي شعب آخر في العالم، كذلك، اذا كانت الولايات المتحدة لاتريد الاطاحة بصدام بشكل مباشر حفاظاً على ارواح جنودها . فهل ستعيق مرة ثانية، ام ستدعم أية محاولة انقلابية او اي كفاح شعبي يهدفان الى اطاحة ذلك الطاغية؟

انني، كوطني عراقي احب شعب ووطني واتمنى لهما الخير والتقدم الازدهار، انطلع لان تكون العلاقة بين البلدين والشعبين العراقي والامريكي علاقة صداقة دائمة وعلاقة تبادل للمصالح المشتركة على الدوام، وانطلاقاً من ذلك اود ان اقول، ان طاقة شعبنا على تحمل استمرار الطاغية صدام في الحكم قد نفذت. وانه يتطلع الى الاسراع في اطاحته والى تحقيق نظام ديمقراطي تعددي مسالم يتعايش مع جيرانه ويعمل على تقدم وازدهار العراق ودولة المنطقة.

انني اقول وبثقة تامة، ان الاسراع في اطاحة صدام ليست فقط من مصلحة الشعب العراقي وحده او من مصلحة شعوب المنطقة فقط، بل هي ايضا من مصلحة الولايات المتحدة كذلك، وان الفوائد السريعة التي تجنيها الولايات المتحدة الان مع بقاء نظام صدام، تتضاءل كثيراً امام الفوائد والمنافع المتبادلة الكبيرة التي تأتي من وجود عراق ديمقراطي مسالم وسليم البنية، وقادر على المساهمة باخلاص في استتاب الامن والسلام في ربوع المنطقة.

ان الرهان على كسب ثقة الشعب العراقي وصداقته، ورغبته في اقامة علاقات صداقة مستقبلية مع الولايات المتحدة، هو الرهان الاكثر ربحاً، ان لم يكن الرابح الحقيقي، بدلاً من الرهان على اية فائدة مؤقتة تأتي من استمرار صدام على رأس السلطة في بغداد.

ونحن بانتظار ردكم. وتقبلوا خالص التقدير والاحترام

سعد صالح جبر - رئيس المجلس العراقي الحر

لندن - ١٩ تشرين الاول ١٩٩٣

صدر عن منشورات الملف العراقي

العراق في العقد القادم : هل سيبقى العراق حتى عام ٢٠٠٢؟

تأليف- غراهام اي. فولر

ماذا حصل في أواخر عام ١٩٩٠ وهذه الاشهر من عام ١٩٩١

مقالات جريدة الثورة العراقية بشأن حرب الخليج الثانية والانتفاضة

صفحات من التراث النقابي في العراق
ربع قرن على إضراب عمال الزيوت النباتية
عبد جاسم ـ عامل نقابي عراقي

تحلّ في الخامس من شهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام الذكرى الخامسة والعشرون لاضراب عمال الزيوت النباتية في بغداد.

ويكتسي الاحتفاء به أهمية استثنائية في هذا الوقت، لان الاحزاب العراقية التقليدية وبخاصة ذات الصلة منها بالحركة العمالية والنقابية قد تجاهلته او اكتفت سابقاً بالاشارة اليه، على الرغم من دلالته السياسية بوصفه اول مؤشر تاريخي عملي يضع انقلابيي عام ١٩٦٨ على المحك، ويفضح ادعاءاتهم لتلميع صفحتهم الدموية في انقلاب شباط ١٩٦٣.

كما ان اعادة كتابة هذه "الوثيقة" المنشورة في مجلة "الغد" التي تصدر في لندن عدد ٧-٨ عام ١٩٨٠، لايغير من محتواها شيئاً، انما تؤكد الجوانب التاريخية المشرقة في تاريخ الطبقة العاملة في العراق، والمحاولات المسعورة القائمة منذ بضعة أعوام لتغيير "لغة" العمل السياسي والوطني والنقابي ومفرداتها الى لغة أخرى، تجد صداها في منشورات وأدبيات "المعارضة العراقية" في الخارج. كي تقترب من لغة الدوائر الاستعمارية وتحظى بثقة حكام الخليج، الذين انشأوا للمناسبة نفسها "طبولاً" عراقية جديدة، ملائمة للغة النظام العالمي الجديد"؛ يضفي عليها تاريخها الدموي الموشوم بتعذيب المناضلين وملاحقتهم وقيادة "الهجومات" المسلحة لفض المظاهرات والاضرابات العمالية القانونية صفات "القادة" الذين بزغوا في فجر النظام الاستعماري الجديد.

مرة اخرى، فإعادة قراءة تاريخ نضال شعبنا وبالذات طبقته العاملة، هي الرد الطبيعي على افتراءات القادة الجدد وتغييبهم عن قصد مفردات اللغة المحمولة بتاريخ الصراع المتنوع الاشكال.

ولعل إضراب عمال الزيوت النباتية واحد من ذلك الصراع الذي سبقته إضرابات عمالية واسعة شملت العراق كله ابتداء من عام ١٩٦٤، وبخاصة مدينة بغداد. وكان لوجود القوميين العرب على رأس اتحاد نقابات العمال مع ظهور "تيار" يساري في داخله، بالاضافة الى تنامي حركات الاحتجاج السياسي والنقابي وتنسيق الجهود المشتركة في الحركة الطلابية والعمالية الاهمية التي فرضت وجود تشريعات جديدة تتيح الفرص لدخول العمال مجالس الادارات وفق قوانين العمل وحقهم في اعلان الاضراب، ونمو "تيار" القيادة المركزية داخل الحزب الشيوعي العراقي الذي أصيبت قيادته بنكسة كبيرة لاتقل آثارها عن انقلاب شباط ١٩٦٣، حينما أعلنت وفق ما سمي بخط آب ١٩٦٤، استعدادها "لحل" الحزب الشيوعي العراقي، والاندماج بالحركة الاشتراكية العربية "الناصرية" تناغماً مع النهج السوفياتي وشروط العلاقات مع الحكومة المصرية التي استجابت للطلب نفسه قيادة الحزب الشيوعي المصري.

وفرت تلك الاجواء الثورية ظروف انتقال الحركة العمالية والطلابية الى مواقع النضال السياسي.

وسيرى القارىء المهتم بهذا الجزء من تاريخ الصراع في العراق، تنامي الوعي السياسي والنقابي خلاف "المقولات" التنظيرية الخائبة التي تنزع عن الطبقة العاملة في العراق خصائص وجودها.

فوفق قانون تأميم الشركات، أدمجت شركة المنظفات (تايد) بشركة الزيوت النباتية المحاذية لها. وكان للشركة الاولى لجنة نقابية منتخبة بصورة حرة ولها ممثل منتخب في مجلس ادارتها، بينما كانت تجري وسائل الضغط والتزوير لتكوين لجنة نقابية في الشركة الثانية ويتولى العملية كلها ولسنين طويلة مدير ادارة الشركة "نبيه" المكنى "أبو نبيل" وهو عسكري متقاعد، فترتبط عناصر اللجنة بدائرة الامن والاستخبارات، وتحصل على امتيازات استثنائية مثل "التفرغ الكامل" عن العمل.

وبعد ان شرعت سلطة الدولة مجموعة قوانين عام ١٩٦٤ الخاصة بتأميم الشركات وتوزيع الارباح السنوية وانتخاب مجالس الادارة وقانون الاضراب، حققت "اللجنة" النقابية في شركة المنظفات مطالب العمال وفق القانون، فوزعت خمسة في المئة من الارباح على العمال وأشرفت بنفسها على "قانون" تنظيم الحصة المتبقية عشرين في المئة في مشروع سكني، بينما حرم عمال الزيوت النباتية من حصتهم، لتواطؤ اللجنة مع الادارة.

اتفقت ادارة الزيوت وادواتها على ضرورة الهجوم على اللجنة النقابية في المنظفات قبل دمج الشركتين لايجاد لجنة وممثل ملائمين للادارة. فوقع العمال من جهتهم على مذكرة وفق ما نص عليه القانون يعلنون فيها عدم اعترافهم "بلجنة الادارة النقابية" وانتخاب لجنة نقابية تمثلهم، رفضت وزارة العمل المذكرة وأبقت لجنة الادارة.

اما ممثل العمال في مجلس الادارة فتم انتخابه، وجدد للمرة الثانية بعد شهرين تقريبا من استلام انقلابيي ١٩٦٨ للسلطة، فدحر ممثل الحزب الحاكم، رغم أجواء الارهاب التي احاطت الانتخابات. وفي أواخر عام ١٩٦٧، وبعد تصاعد كفاح العمال وتوحيد جهودهم في كلتا الشركتين، تصدت نقابة الادارة حسب خطتها مع دائرتي الامن والاستخبارات الى رئيس اللجنة النقابية في شركة "المنظفات" العامل عبد جاسم واطلقت عليه عيارات نارية من "كراج" سيارات شركة الزيوت، ولاذت العصابة بالفرار. وبعد نقله للمستشفى توقف عمال الشركتين عن العمل مطالبين بتسليم المجرمين ومحاكمتهم. وفي اليوم التالي استأنف العمال أعمالهم بعد مفاوضات أجرتها معهم نقابة المواد الغذائية والجهات المسؤولة.

وبعد حين قرر العمال الذهاب بسيارات نقلهم الى نقابة المواد الغذائية لانتخاب لجنة نقابية واحدة لكلتا الشركتين، فاضطر رئيس النقابة السيد (حمودي عيدان الجبوري) ان يلقي كلمته امام العمال الذين كانوا يهتفون بحياة الطبقة العاملة ووحدتها، معلناً فوز "القائمة" لعدم وجود منافس لها.

والجدير ذكره، ان اجواء التحدي التي شهدتها الشركتان كانت متفاعلة مع الوضع الثوري الذي عرفته الطبقة العاملة في العراق، فانبثقت لجنة نقابية جديدة لاول مرة، لاوجود فيها لعناصر الادارة، كما ان عدداً من العمال التابعين لحزب البعث قد سحبوا قائمتهم بعد ان ادركوا عزلتهم، فانتخب العمال لجنتهم النقابية التي كانت تمثل

العمال الشيوعيين واصدقاءهم بالاضافة الى انتخاب ممثلهم في مجلس الادارة، الذي كان عضواً في الحزب الشيوعي بعد ان فشل منافسه البعثي "حسين القطيفي".

وبعثت وزارة العمل مذكرة تلغي فيها انتخاب اللجنة النقابية وتعتبرها باطلة، الا ان نقابة المواد الغذائية اعتبرت الانتخابات شرعية وأقرت وجودها القانوني.

وعندما تسلم البعث سلطة الدولة عام ١٩٦٨، اعلنت وزارة العمل نيتها الغاء قانون العمل وقانون توزيع الارباح. قدم العمال مذكرة الى الوزارة يطالبون فيها بتوزيع الارباح السنوية، وبعد مفاوضات مع الوزارة، وقع العمال مذكرة اضراب يمهلون بها الوزارة مدة ١٥ يوماً، والا استعملوا حقهم المشروع وفق القانون. الا ان الوزارة ردت المذكرة واعتبرتها باطلة، ثم استدعى وزير العمل "انور عبد القادر الحديثي" ممثلي العمال من اجل سحب المذكرة والتخلي عن الاضراب. وارتفعت حدة المواجهة بين العمال مع لجنتهم النقابية من جهة وعناصر الادارة والعمال البعثيين ووزارة العمل من جهة اخرى، فاستخدمت اللجنة النقابية أسلوب النقاش والحوار مع العمال، واطلاعهم على كل التطورات من خلال مطعم الشركة وفرص الاستراحة وتعليق المذكرات في اقسام الشركتين ولوحات الاعلانات.

خلال مدة الانذار بالاضراب، كانت ترابط حول الشركتين سيارات النجدة والامن، وأصاب ادوات الحكومة والادارة الذعر لادراكهم مدى عزم العمال على خوض الاضراب. وكانت قائمة "كفاح العمال" التي تمثل "الحزب الشيوعي- القيادة المركزية" أولت هذا الموضوع اهتماما خاصاً، اذ يعقد العمال اجتماعاتهم في مقر القائمة بحرية ودون وصاية، او ضغط من اية جهة، وشهد مبنى القائمة اجتماعات عمالية واسعة، سواء في الاعداد للأضراب او الانتخابات العمالية التي أجيزت بسببها القائمة في العمل العلني شأنها شأن قائمة "نضال العمال" التي تمثل الحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية، والقائمة الثالثة نظمها حزب البعث الحاكم وسماها "القائمة العمالية الاشتراكية"، التي مارست اسلوب "الترغيب والتهديد" بالتنسيق مع دوائر الامن والاستخبارات وادارات الشركات والمصانع وكان يقود حملات الارهاب والاعتداء على المرشحين في مواقع عملهم وفي بيوتهم "بدن فاضل"، ومن اجل ارغامهم في التخلي عن الترشيح واعلان انسحابهم من القائمتين الاخريين. وكان ان اتفق عمال الزيوت النباتية وشركة "المنظفات" على التوقف عن العمل في حال اعتقال احد من اللجنة النقابية والعمال النقابيين. وحدث ان اعتقل العامل "عبد جاسم" من الشركة نفسها، فتوقف العمال عن العمل، الامر الذي دفع رجال الشرطة وجلاوزة البعث الى اقتحام الشركة وكسر الاضراب واعتقال اربعة آخرين، أطلق سراحهم في اليوم نفسه.

والجدير بالذكر ان العمال البعثيين كانوا مسلحين يجوبون اقسام الشركة لارهابهم. لقد تولت اللجنة النقابية المنتخبة الاعداد الى الاضراب، واتخذت الخطوات القانونية التي يوفرها "قانون العمل" ورأت ان لامناص منه بعد تصاعد وتيرة المواجهة اليومية. وبحس ثوري عال وفطنة تاكتيكية اشاع منظمو الاضراب بين جلاوزة النظام الحاكم، انهم سحبوا مذكرة الاضراب وقرروا الغاءه، مما جعل السلطة تسحب قواتها العسكرية المرابطة حول الشركتين.

قبل يوم واحد فقط من موعد الاضراب، اجتمع عدد من العمال بمقر قائمة كفاح العمال واعدوا جميع مستلزمات الاضراب واوكل الى ممثليهم في النوبة الليلية غلق الباب الرئيسي بأقفال خاصة ولحمه بالاوكسجين وسد جميع المنافذ المطلة على نهر دجلة والشوارع المحيطة، مع الحراسة المشددة في جميع الاقسام والنقاط القابلة للانفجار، تحسباً من اي عمل تخريبي.

في صباح ١٩٦٨/١١/٥، أعلن العمال الاضراب، بعد التاكد من وصول جميع سيارات النقل الى الشركة، فأغلقوا الابواب في الحال ولحموا الباب الرئيسي بالاوكسجين وهتف العمال بحياة الطبقة العاملة وتاريخها المجيد، وكانت اهازيجهم الشعبية "عمالنا بهذا البلد قوة حقيقية" و "عمالنا متحدين موتوا بارجعية" وتوزعت لجان الاضراب في الحين.

وطرد العمال المضربون ادوات الادارة والسلطة في الشركة خوفاً من وقوع تخريب يتهم به العمال. وقد افزع هذا التحرك العمالي المنظم والموحد أعداء الاضراب والمتربصين به، بخاصة الادارة ولجنتها النقابية أزلام النظام، فأطلقوا الرصاص على العمال من اسلحتهم الرشاشة والمسدسات التي كانوا يخفونها في الشركة خلال مدة الانذار بالاضراب. فأضاف العمال المضربون المطالبة بمحاكمة المجرمين الذين دونوا اسماءهم على لوائح من خشب مع مطاليبهم العمالية الاخرى.

وشهدت المنطقة المحيطة بالشركة حركات مسعورة اكتظت منذ الساعة الاولى للاضراب بسيارات النجدة والامن والاستخبارات العسكرية، والسيارات المصفحة لتطويق الشركة.

وجاءت سيارة "البيبسي كولا" تحمل صلاح عمر التكريتي المعروف حاليا باسم "صلاح عمر العلي"، وبدأ يتحدث الى العمال بمكبر للصوت، ومما قاله "ان القائمة العمالية الاشتراكية تؤيد اضرابكم وستعمل على تحقيق مطالبكم، الا انها تلفت انظاركم الى العناصر المخربة المندسة بين صفوفكم. . . وتطلب منكم العودة الى أعمالكم." رد العمال عليه بهتافات تؤكد تلاحم صفوفهم ثم طلب التفاوض معهم خارج الشركة، وانضم اليه في هذا الطلب الجلاد المعروف "فهد جواد الميرة" آمر معسكر الرشيد. ووقف صلاح عمر التكريتي خلف الباب الرئيسي للشركة مع ثلة من ضباط الشرطة والامن والاستخبارات وجلاوزة السلطة يدعو الى انهاء الاضراب، الا ان العمال وافقوا على انهائه بشرط التعهد الخطي من قبل ممثلي وزارة العمل الذي اصطحبه معه، على تحقيق المطالب بما فيهامحاكمة الاشخاص الذين فتحوا النار على المضربين. لقد كان "صلاح عمر التكريتي" الشخص الاول المسؤول من قبل حزبه ونظامه الحاكم على إدارة قضية الاضراب ومضاعفاته، باعتباره احد أهم اقطاب الحكم في ذلك الوقت من حيث مسؤولياته في التنظيم العمالي لحزب البعث وبخاصة "قائمته الانتخابية" القائمة العمالية الاشتراكية.

وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاضراب، شعر العمال بالحصار العسكري الواسع حول الشركة حيث كانت تجري الاعتداءات على العمال الذي كانوا يقفون عند منافذ الشركة، فطالب منظمو الاضراب صلاح التكريتي وزمرته، بسحب جميع القوات العسكرية الموجودة حول الشركة، كشرط لبدء التفاوض مع ممثلي وزارة العمل. الا ان واقع الحال كان يشير الى الاعداد للهجوم المسلح على العمال المضربين.

ففي الساعة الواحدة الا عشر دقائق شنت أجهزة السلطة البعثية هجوماً مسلحاً على العمال مستخدمين الرشاشات والمسدسات التي اخذوا يطلقونها بصورة تعبر عن الرعب الذي أدخله الاضراب في نفوسهم.

فوقع الهجوم من جهتين اثنتين ، الجهة الجنوبية للشركة المطلة على نهر دجلة حيث اقتحم الهمجيون الشركة وهم يطلقون رصاصهم على العمال، فجرح ثلاثة عمال. ومن الباب الرئيسي الذي كانت زمرة النظام بادارة صلاح التكريتي، تتجمع عنده، صوب المهاجمون خلف الباب الرئيسي ومن مرتفع تحت اقدامهم النار من اسلحتهم على العمال، فاستشهد الرفيق "جبار لفتة" برصاص احد البعثين العاملين في الشركة واسمه عبد القاهر.

واجه العمال المضربون عصابات البعث والشرطة والانضباط العسكري والامن الذين اقتحموا الشركة من منافذها الجنوبية بوجود صلاح عمر التكريتي وفهد جواد الميرة آمر معسكر الرشيد وقتئذ، بمقاومة بطولية رائعة مستخدمين ألواح خشبية وقناني زجاجية وأسلاك حديد وكل ما تيسر لهم لرميهم وتعطيل تقدمهم نحو الباب الرئيسي وأقسام الشركة، الامر الذي أثار الهلع في نفوسهم وهم يطلقون الرصاص بصورة عشوائية على العمال.

وبعد حوالي نصف ساعة من الهجوم، جرى اعتقال عددكبير من العمال، نقلوا الى معتقل امن بغداد ثم الامن العامة.

وشدد الجلادون على فبركة رواية، تقول ان العمال كانوا يحملون السلاح معهم، وان استشهاد العامل "جبار لفتة" وجرح العمال الاخرين وقع اثر خلاف نشب بينهم، فجرى تعذيب العمال المعتقلين، وبخاصة العامل النقابي، غضبان احمد، الذي عذب في مركز شرطة "المسبح" ليقول ان العامل عبد جاسم كان يحمل سلاحا معه، ولما لم يحصلوا على اي استجابة لروايتهم المزعومة، احتفظوا بالعمال لاشهر عدة في معتقل الامن العامة، ثم احيل العاملان عبد جاسم وغضبان احمد، الى المحكمة الكبرى، بتهمة قتل رفيقهما العامل جبار لفتة، وبعد ان امضيا عاما في المعتقل، كانا خلالها يحضران جلسات المحاكمة، كانت تقع اعتداءات همجية واضحة من قبل ازلام النظام على العمال الذي يحضرون جلسات المحاكمة، ثم برأت المحكمة ساحتهما بدعوى عدم "كفاية الادلة" وقد تطوع للدفاع عنهما عدد من المحامين التقدميين.

لقد ادانت الحركة الوطنية في العراق الاسلوب الهمجي في فض الاضراب بقوة السلاح، فاصدرت الحركة الاشتراكية بياناً عبرت فيه عن تأييدها للعمال المضربين، مما ادى الى اعتقال أبرز قادة الحركة. وكتبت جريدة التاخي افتتاحية في الموضوع نفسه، أبرزت فيها مخاطر قمع اضرابات العمال السلمية القائمة وفق قانون العمل، فاغلقت السلطات الحاكمة الجريدة، وكذلك فعل الحزب الشيوعي - القيادة المركزية.

واصدر التنظيم العمالي للحزب الشيوعي، اللجنة المركزية- عشية الاضراب بياناً يؤيد الاضراب، وصادف ان قمعت سلطة الحزب الحاكم الاجتماع الجماهيري "المجاز" الذي اقيم في ساحة السباع، احياء لذكرى ثورة اكتوبر الروسية بعد يومين من الاضراب، فاستشهد الرفيق (الخالدي) بطريقة همجية نفذها (المجرم جبار كردي) بأمر من قيادة حزبه وجرح عدد من المتظاهرين.

وحينما علمت السلطات الحاكمة بنية القيادة المركزية - الحزب الشيوعي، لتصفية (جبار كردي) احتفظت به في معتقل الامن العامة، للمحافظ على سلامته.

وفي داخل المعتقل حرر العاملان غضبان احمد وعبد جاسم مذكرة الى رئيس اتحاد نقابات العمال العالمي، تولى احد العمال الشيوعيين متابعتها وتسليمها الى رئيس الاتحاد عند زيارته الى العراق.

وهكذا تمرّ هذه الذكرى المجيدة للاضراب البطولي لعمال شركة الزيوت النباتية وسط أجواء التعتيم ولوي الحقائق وتزويرها وخلق "مناخات" الاستسلام والخنوع التي تسهم قيادات المعارضة العراقية في الخارج، القديمة والمستحدثة، في الترويج لها عبر لغة صحافية خاضعة تماماً لأولياء "النعمة" حكام الخليج.

تحية لعمال الزيوت النباتية في الذكرى الخامسة والعشرين لوقفتهم التاريخية، ولتخسأ اصوات الدجل السياسي والاعلامي التي دخلت "مدارس" المسخ والتشويه.

لندن ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٣

الكويت تصر على تنفيذ جميع القرارات الدولية والعراق ينفي وجود اي محتجز كويتي او ايراني

الوطن الكويتية - الاربعاء ٦ أكتوبر ١٩٩٣

نيويورك ، كونا - ورداً على سؤال حول محاولات وزيرخارجية النظام العراقي التحرك ولقاءاته ببعض وفود الجمعية العامة للامم المتحدة من اجل فك الحظر الدولي على بلاده قال الشيخ صباح الاحمد ان "هناك نوعا من المبدأ عند الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي بان رفع الحظر عن العراق ينتهي بتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن وليس القرار الذي يتعلق فقط بالاسلحة".

ودعا الشيخ صباح الاحمد في كلمته في الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاخيرة الى عدم رفع الحظر عن النظام العراقي الا بعد تطبيق وتنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة بما فيها مسألتا الحدود والاسرى الكويتيين الذي لازالوا في السجون العراقية.

بغداد تنفي وجود اي اسير كويتي او ايراني

٤ اكتوبر - ذكر وزير الدفاع العراقي علي حسن المجيد ان العراق لا يحتجز اي اسير كويتي او ايراني. ونقلت وكالة الانباء العراقية عن مجيد قوله لدى استقباله الرئيس الجديد لبعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في بغداد امس ميشال دوكرو انه "ليس هناك اي اسرى ايرانيين او كويتيين في العراق، وليس من مصلحة بغداد ان تخفي اسيرا واحدا".

الهيئة الاستشارية العراقية
احوال العراق - تقرير سنوي (٢)- اغسطس (آب) ١٩٩٣
القسم الثاني

(الهيئة الاستشارية العراقية هي اطار فكري واسع لمجموعة من المثقفين العراقيين من ذوي الاختصاصات المهنية المختلفة، وممن يعنون بدراسة مشكلات العراق وقضاياه الحيوية واقتراح حلول لها واتخاذ مواقف عملية مناسبة بشأنها. وذلك بهدف اقامة نظام ديمقراطي تعددي وتأمين مشاركة شعبية في ادارة الحكم ورسم السياسات العامة للبلاد.

الرئيس - اديب الجادر

الامين العام - مهدي الحافظ)

القطاع النفطي : الاحتمالات للتصدير وانعكاساته على وضع النظام

استمر العراق للسنة الثالثة على التوالي دون تصدير النفط بسبب قرارات الحظر المفروضة عليه من قبل مجلس الامن. ويعزى عدم التصدير هذا، طوال الاشهر الاثنى عشر الماضية، الى اصرار اعضاء مجلس الامن بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بالعراق قبل رفع الحظر، ومن ناحية اخرى، رفض العراق قبول قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ المتعلقين بالتصدير النفطي بحجة انتهاكهما سيادة البلد.

تركزت السياسة النفطية العراقية خلال الفترة الماضية على محورين اساسيين، الاول، التفاوض مع الشركات الاجنبية حول امكانية الاستكشاف والتطوير في فترة مابعد رفع المقاطعة الاقتصادية، والثاني، التفاوض مع سكرتارية الامم المتحدة من اجل الاتفاق على تصدير كميات محدودة من النفط الخام والمنتجات البترولية وذلك لتلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي.

فيما يتعلق بالموضوع الاول، قام فريق من وزارة النفط باجراء مفاوضات في بغداد طوال العام الماضي مع عدد من الشركات الاوربية لاستثمار الحقول النفطية المكتشفة وغير المطورة في فترة مابعد رفع الحظر الاقتصادي. ورغم انه لم تتوفر معلومات دقيقة او تفصيلية حول ماهية هذه المفاوضات او حتى اسماء جميع الشركات التي تم الاتصال معها، الا انه يتضح ان نية الحكومة هي استقطاب الشركات الاوربية المهمة اولا ومن ثم الشركات الامريكية الكبرى وذلك لتحقيق عدة اهداف سياسية واقتصادية معا.

كما هو معروف، فقد تم التفاوض مع الشركة الفرنسية الف اكيتان لتطوير حقل مجنون الذي تبلغ احتياطاته المؤكدة حوالي ٧ مليار برميل من النفط الخام، وشركة توتال الفرنسية لتطوير حقل نهر عمر، وشركة ايني الايطالية لتطوير حقلي الناصرية والغراف. وهذه جميعا حقول مكتشفة ومعروفة. ويتضح ان المفاوضات الجارية مع هذه الشركات، والشركات الاخرى، مبنية على اساس تقاسم الانتاج. والهدف من اجراء المفاوضات مع هذه الشركات في المرحلة الحالية هو توفير اتفاقيات مستقبلية مغرية لها من اجل دفعها للضغط على حكوماتها لتخفيف الحصار الاقتصادي. اما في المراحل المستقبلية، فان الهدف من عقد اتفاقات مع هذه الشركات هو الاستفادة من التمويل والتقنية المتوفرة لديها لتطوير الحقول العراقية العملاقة والمتوسطة، بالاضافة الى تأمين الاسواق اللازمة لبيع النفط. وتهدف الحكومة، في حال رفع الحصار، زيادة الطاقة الانتاجية للبلد من حوالي ٣ مليون برميل في اليوم الى ٦ مليون برميل في اليوم في نهاية هذا العقد. ويعتقد المراقبون ان هذا الرقم مبالغ فيه. اذ انه رغم توفر الاحتياطات النفطية الضخمة للعراق، الا ان الخراب والدمار الذي لحق بالاقتصاد الوطني عموما، وصناعة النفط بصفة خاصة، يجعل من المشكوك فيه امكانية البلد العودة الفورية للطاقة الانتاجية التي كانت متوفرة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. كما ان القيود العديدة التي فرضتها قرارات الامم المتحدة المختلفة تجعل من الصعب جدا التخطيط للمستقبل او العمل بشكل حر وسيادي من اجل تنمية البلد ورفاهيته.

اما فيما يتعلق بالموضوع الثاني، فقد جرت مفاوضات في فيينا ما بين سكرتارية الامم المتحدة والعراق خلال الأشهر كانون الثاني - حزيران ١٩٩٢ ثم انقطعت لمدة سنة تقريبا لتنعقد مرة اخرى في نيويورك في الاسبوع الاول من تموز/يوليو ١٩٩٣. وقد ترأس الجانب العراقي في مفاوضات فيينا، سفير العراق السابق لدى الامم المتحدة وسفيرها الحالي لدى اليونسكو، وفي نيويورك ترأس الوفد العراقي وكيل وزارة الخارجية.

ان الهدف الاساسي من هذه المفاوضات هو السماح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط وذلك بموجب قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢. وحسب هذين القرارين، يسمح للعراق بتصدير النفط لاسباب انسانية فقط (استيراد الادوية والاغذية)، ولا يسمح بالتصدير من اجل الحصول على ريع كاف لاعادة التعمير او البناء او النمو الاقتصادي. كما ان هذين القرارين يشترطان تصدير ما قيمته ١,٦ مليار دولار من النفط الخام خلال الستة الاشهر الاولى (حوالي ٥٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم) قابلة للتجديد والزيادة، وايداع الريع في حساب خاص تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة الذي يقوم بدوره باستقطاع ٣٠٪ لصندوق التعويضات وحوالي ٥٪ لنفقات الامم المتحدة في العراق. وينص هذان القراران ايضا على تواجد مراقب من الامم المتحدة في المؤسسة العامة لتسويق النفط للاشراف على كمية النفط المصدر. كذلك يجب الحصول على موافقة الامم المتحدة على كمية ونوعية المواد الغذائية والطبية التي من الممكن شراؤها، والجهة التي تم الاستيراد منها، هذا بالاضافة الى تواجد مراقبين دوليين في العراق للاشراف على توزيع هذه المواد بعد وصولها الى البلد.

لقد ادت مفاوضات فيينا الى محاولة تعرف كل طرف على الحدود العليا والدنيا للطرف الاخر وامكانية تلمس الفرص المتاحة، ضمن القيود السياسية المفروضة، التي تسمح باعادة التصدير. ويتضح ان سكرتارية الامم المتحدة ارتأت الولوج في هذه المفاوضات بمبادرة منها، مع موافقة مبدئية من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، من اجل حث العراق على اعادة التصدير المشروط وذلك لكي تحصل اجهزة الامم المتحدة المعنية على الاموال اللازمة لمتابعة اعمالها داخل

البلد وذلك باستقطاع الاموال المتوفرة من صادرات النفط. اما العراق، فقد حاول تلمس مدى التغييرات او التعديلات التي يمكن ان تقبل بها الامم المتحدة على القيود المفروضة على التصدير. الا انه كان واضحا بعد انتهاء الجولة الاخيرة من هذه المفاوضات في منتصف العام الماضي ان كلا الوفدين لم يكن لديهما التفويض السياسي اللازم للوصول الى اتفاق شامل حول الموضوع.

استمر العراق طوال معظم الفترة الماضية في رفض قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢، رغم معرفة الحكومة المعرفة التامة ان لا تصدير للنفط بدونهما. وعللت الحكومة موقفها هذا بان الموافقة على هذين القرارين يعني انتهاك سيادة البلد. وانتهج النظام سياستين بديلتين.

الاولى، في محاولة اقناع مجلس الامن ان العراق قد نفذ معظم بنود قرار ٦٨٧ ومن ثم يتوجب رفع الحصار الاقتصادي عنه. ويشير هذا القرار انه في حالة الموافقة على رقابة طويلة الامد على برنامج التصنيع والتسليح الحالية والمستقبلية، فانه في هذه الحالة يجب رفع الحظر الاقتصادي. الا انه رغم موافقة العراق على زيارة مايزيد عن ٥٥ فريقا للامم المتحدة متخصصين في مراقبة وتدمير الاسلحة الشاملة، تبقى امكانية التوصل الى اتفاق شامل ونهائي حول هذا الموضوع بعيدة المنال.

فوجهة نظر الامم المتحدة هي انه ما مادام للعراق الخبرة البشرية والفنية في تصنيع اسلحة التدمير الشامل، فانه في حال رفع الحظر الاقتصادي ستستطيع الحكومة العودة الى برامجها السابقة، ومن ثم يتوجب اولا التأكد المطلق من تدمير جميع الاسلحة وهذا يتم من خلال الحصول على اسماء مزودي السلاح الاجانب. كما تصر الامم المتحدة ايضا على نظام متكامل وشامل للرقابة المستقبلية على اي برنامج صناعي او علمي عراقي وذلك احترازا من الولوج في مشاريع من هذا النوع. وتصر كذلك على موافقة عراقية رسمية وصريحة حول هذه الامور قبل رفع الحظر الاقتصادي. اما وجهة نظر العراق فهي انه قد تم القضاء على جميع اسلحة التدمير الشامل. وان الحكومة مستعدة لتوفير اسماء مزودي السلاح ولكن يجب ان تقوم الامم المتحدة بخطوات مقابلة وذلك ببدء رفع الحظر تدريجيا. كما تشير الحكومة ايضا الى انها موافقة على الرقابة المستقبلية للتصنيع والتسليح، ولكن بما ان تنفيذ هذا يتطلب الانتقال الى قرار مجلس الامن ٧١٥ فانه يتوجب اولا مراجعة ماتم تنفيذه من قرار ٦٨٧ قبل الانتقال الى قرار ٧١٥، ومن ثم يتوجب بدء رفع الحظر الاقتصادي.

الثانية، في محاولة اغراء الشركات الاجنبية بعقود وذلك من اجل الضغط على حكوماتها لرفع الحظر الاقتصادي، وذلك كما اشرنا سابقا، كما استمرت الحكومة بتصدير ٦٠,٠٠٠ برميل من النفط في اليوم الى الاردن، بموافقة لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن، وتهريب حوالي ٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم الى كل من ايران وتركيا وذلك من اجل زيادة مواردها المالية. وبلغ الدخل السنوي من هذه الصادرات حوالي ٦٠٠ مليون دولار.

الا ان هذه السياسات جميعا لم تجد نفعا. فلا تنفيذ قرار ٦٨٧ ولا أغراء الشركات النفطية حققا الاهداف المرجوة. كما ان الكميات المحدودة من النفط المصدر والتي لاتتجاوز ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم، لم تساعد في اصلاح الاقتصاد الوطني. بل العكس هو الصحيح، فالخطوات الارتجالية او الانتقالية التي تم تنفيذها في الفترة الماضية ادت الى التدهور المستمر في الاقتصاد والى الانخفاض المخيف في مستوى المعيشة لغالبية ابناء الشعب والى اضمحلال القيمة الشرائية للدينار العراقي. اوصلت هذه السياسات العشوائية النظام الى طريق مسدود. ومن ثم تم الاعلان في اواخر شهر حزيران، بعد اجتماع جنيف ما بين السيد عزيز، نائب رئيس الوزراء، والدكتور بطرس غالي، الامين العام للامم المتحدة، الى بدء محادثات نيويورك والعودة مرة اخرى الى قراري ٧٠٦ و ٧١٢.

ومن الواضح هو ان تأخر العراق في الموافقة على هذين القرارين، هي عمليا تنازلات اشد واصعب وانتهاك سيادة البلد اكثر واكثر وضاعت الموارد الاقتصادية في خدمة اهداف غير عراقية. فالوفد العراقي المفاوض في نيويورك موافق على معظم ما تم الاتفاق عليه سابقا في فيينا مما يعني انه لو كانت الحكومة قد وافقت قبل سنة لما وصلت احوال الناس المعيشية اليوم الى هذه الدرجة من السوء.

ويشمل اتفاق فيينا الاخير على تواجد مراقب دولي في المؤسسة العامة لتسويق النفط لمراقبة المبيعات، ومراقب آخر عند مراكز التصدير للاشراف على كمية النفط المصدر، وفتح حساب لدى الامانة العامة يودع فيه الريع النفطي العراقي والمحدد بمقدار ١,٦ مليار دولار كل ستة شهور، واستقطاع ٣٠٪ من الاموال لصندوق التعويضات و ٥٪ لنفقات الامم المتحدة في العراق، واشراف الامم المتحدة علي شراء وتوزيع المواد الغذائية. اما الامور المطلوب مناقشتها في نيويورك، فهي ، امكانية التصدير من الجنوب عبر ميناء البكر وليس من الشمال فقط عبر الخط العراقي - التركي كما تنص قرارات الامم المتحدة، وتصدير كميات نفطية اضافية لتسديد نفقات القطاع النفطي الذي يتطلب مئات الملايين من الدولارات للتمكن من الاستمرار في الانتاج ولان الاموال المتاحة هي فقط لسد الاحتياجات الانسانية، والاتفاق على عدد وصلاحيات ومهام مراقبي الامم المتحدة الذي يكونون مسؤولين عن توزيع المواد الغذائية والطبية في جميع انحاء العراق. وهذا الامر الاخير يعني ان النظام يجب ان يقبل بشكل او بآخر بوجود ضخم وشامل للامم المتحدة في جميع انحاء العراق بالاضافة الى فك الحصار المفروض على منطقة كردستان. وغير معروف، حتى كتابة هذه السطور، ماهي نتيجة هذه المفاوضات وفيما اذا سيتم الاتفاق على التصدير ام لا.

الوضع الصحي

قدمنا في التقرير الاول عن (احوال العراق) صورة اعتمدت على المعلومات والاحصاءات الصحية المتوفرة عندئذ على شحتها والتي عكست التدهور الكبير في الوضع الصحي في العراق بعد حرب الخليج الثانية. واعربنا في ذلك التقرير عن اتفاقنا الكلي مع التوصيات التي قدمها تقرير الامير صدر الدين آغا خان وتقرير فريق جامعة هارفارد (١٩٩١) والتي ترمي الى رفع المعاناة عن الشعب العراقي وانقاذ اطفاله ونسائه وشيوخه من المرض والموت بسبب نقص الغذاء وتلوث المياه ونقص الادوية وعجز النظام الصحي. وقد دعونا في التقرير السابق الى ان يفرض تنفيذ تلك التوصيات على حكومة النظام الحاكم في العراق، تلك الحكومة التي فقدت اهليتها ومصداقيتها لدى المواطن العراقي "لا ان يترك الامر للنظام الذي ثبت شره وفساده وعجزه للجميع ليقرر استمرار معاناة العراقيين من المرض والجوع وموتهم بمئات الالوف قربانا لبقائه في الحكم".

وللاسف فان هيئة الامم المتحدة ومن ورائها دول التحالف التي انزلت الهزيمة بالنظام في العراق واجبرته على انهاء احتلاله للكويت والتي فرضت عليه الالتزام بتطبيق قراراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية لم تعر الاهتمام اللازم بعد لاجبار النظام على احترام حق الحياة للمواطن العراقي واحترام حقه الطبيعي في ضمان مستوى صحي مقبول وانقاذ اطفال ونساء وشيوخ العراق من الموت والمرض وبصورة خاصة الاكثرية المحرومة من ابنائه من الطعام والتغذية الضروريين وتوفير الادوية اللازمة للمرضى على نحو مستمر. ولن يتم ذلك في الوقت الحاضر الا بتخصيص الموارد المالية اللازمة من ارصدة العراق المجمدة لشراء الادوية والاغذية الضرورية وبعد اجراء تقدير ميداني للكميات المطلوبة، وتوزيعها على كافة مناطق العراق وابنائه المحتاجين اليها باشراف الامم المتحدة المباشر.

والمعلوم، كما جاء في تقريرنا السابق والتقارير الاخرى ان الكثير من المراكز الصحية والمستشفيات التي اصابها الدمار بسبب القصف العشوائي من قبل القوات الحكومية ابان الانتفاضة الشعبية، لاتزال عاطلة عن العمل جراء تدمير اجهزتها ومرافقها ولعدم توفر الادوية والعاملين فيها مما نتج عنه حرمان اعداد كبيرة من المواطنين من الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية.

ان المعلومات المتوفرة عن الوضع الصحي في العراق منذ صدور تقريرنا السابق ظلت محدودة بسبب التعتيم الذي تفرضه السلطة عليها الا ما ترى هي الاستفادة منه لاغراض سياسية ودعائية، ورغم ذلك تشير المعلومات القليلة الى ان معدل تلوث مياه الشرب في المناطق الريفية في جنوب ووسط العراق لايزال مرتفعا جدا رغم ان نوعية المياه تعتبر مقبولة في بغداد وصلاح الدين (تكريت) والموصل وكركوك، ان درجة تلوث شبكة مياه الشرب مرتفعة جدا في البصرة حيث يجري بيع المياه للمواطنين بواسطة الخزانات السيارة (التانكرات) كما ان مناطق عديدة من مدينة البصرة غارقة في الفضلات السائلة (القاذورات) مما يهدد بتدهور الوضع الصحي للمواطنين. وبالمثل فان معدلات تلوث المياه في الناصرية (ذي قار) مرتفعة ايضا كما ان شبكات توزيع المياه في العمارة والنجف بحاجة ماسة الى الاصلاح السريع للحيلولة دون ارتفاع معدلات تلوث المياه. ذلك بالاضافة الى النقص الكمي في توفير الماء حيث يقدر تزويد المياه للمواطنين حاليا بحوالي ٥٠٪ من معدلات تزويده قبل حرب الخليج الثانية.

لقد كان انهيار شبكات توزيع المياه في المدن والارياف ابان حرب الخليج الثانية والانتفاضة الشعبية التي تلتها احد الاسباب الرئيسية في انتشار وازدياد امراض الاسهال خاصة بين الاطفال وحدوث انفجارات وبائية للكوليرا والتيفوئيد وما نجم عنها من حالات مرضية ووفيات كثيرة. ورغم انخفاض عدد الحالات والوفيات خلال عام ١٩٩٢ والاشهر الاولى من العام الحالي فان نسبة الاصابات بالتيفوئيد لازالت مرتفعة حيث يعلن عن حوالي ٧٠٠ حالة جديدة كل شهر تقريبا من قبل مديرية الوقاية الصحية العامة مما ينذر بحدوث الاوبئة في المناطق التي لم تتم السيطرة فيها بعد على تلوث المياه وتصريف الفضلات وخاصة في الجنوب، وقد وزعت حكومة النظام بيانا اعلاميا جاء فيه ان وفيات الاطفال الناجمة عن الاسهال لشهر شباط ١٩٩٣ ازدادت باكثر من ثمانية امثالها لنفس الشهر من عام ١٩٨٩ (٩٧٦ وفاة في ١٩٩٣ مقابل ١٠٤ في عام ١٩٨٩). والمعلوم ان ارتفاع الاصابة بهذه الامراض ينجم عن تلوث الماء او الطعام كما يلعب سوء التغذية دورا هاما في ذلك.

وقد اتضح من دراسة ميدانية اجريت في مطلع هذه السنة ان ٣٥٪ من نماذج المياه المفحوصة في البصرة والعمارة والنجف ملوثة وان ٤٠٪ من النماذج بلغ مقياس الكلور المستخدم فيها للتعقيم حد الصفر. كما كشفت الدراسة ان حوالي ١٧٠٠ لتر من مياه المجاري تضخ كل ثانية في نهر دجلة دون معالجتها، كذلك انهار نظام جمع الفضلات بسبب عدم توفر وسائط النقل وقطع الغيار حيث تتراكم اكوام النفايات في الشوارع.

والمعلوم الان ان الوضع الغذائي في العراق يقف على حافة الهاوية. حيث ذكرت منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة في تقرير وفدها المشترك مع برنامج الغذاء الدولي عن الوضع الغذائي في العراق ان اعدادا كبيرة من العراقيين يحصلون الان على كمية من الغذاء تقل عما يحصل عليه سكان الاقطار الافريقية المصابة بالنكبات (Disaster Striken countries) وان الاغلبية الكبرى من سكان العراق تخوض معركة للبقاء علي قيد الحياة وان اعداد متزايدة من السكان يخسرون هذه المعركة. كما يقول هذا التقرير ان المؤشرات الدولية لما يسمى بـ "المرحلة السابقة للمجاعة"، مثل الاسعار الباهظة وانهيار الدخل الشخصي والانخفاض الجذري في كمية الغذاء المتناولة، اصبحت اليوم واقعا مشهودا في العراق.

لقد قدر احد تقارير الامم المتحدة ان عدد الوفيات التي حصلت بين المدنيين بعد الحرب وبسبب اثارها بلغ ثلاثين مرة عددها بسبب القتال.

وقد اعلنت حكومة بغداد ان عدد الوفيات بسبب نقص وسوء التغذية بين الاطفال تحت سن الخمس سنوات بلغ في شهر شباط من السنة الحالية ١٧٨٣ وفاة وهذا العدد يمثل ٩ اضعاف عدد الوفيات لنفس السبب في شهر شباط ١٩٨٩. ومن المعلوم ان كل طفل ممن هم دون السنة من العمر خصص له حسب نظام البطاقات ١,٨ كيلوغرام من الغذاء (Milk Substitute) وذلك لايوفر اكثر من ٣٠٪ من حاجة الطفل كما بلغ عدد الوفيات بسبب ذات الرئة بين الاطفال تحت الخمس سنوات ١٢٩٣ في شهر شباط بالمقارنة بـ ١٥٨ وفاة في نفس الشهر من عام ١٩٨٩ (٧ أمثال).

وتقدر زيادة وفيات الاطفال منذ بدء حرب الخليج الثانية بـ ١٠٠,٠٠٠ وفاة اكثر من العدد الذي كان متوقعا لنفس الفترة. وقد اكد وزير الصحة العراقي ذلك في شهر نيسان ١٩٩٣ اذ قال "ان نسبة الوفيات بين الاطفال ارتفعت الى خمسة اضعاف ما كانت عليه قبل فرض الحصار بسبب النقص في الادوية وسوء التغذية". يضاف الى ذلك ان المعلومات تؤكد ازدياد حالات الامراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين (التلقيح) او بالمكافحة النشيطة المنظمة مثل الملاريا ومرض اللشمانية بنوعيه الجلدي (حبة او اخت بغداد) والباطني الخطر والمسمى كالآزارة وقد تزايدت حالات مرض الحصبة بشكل ملحوظ في السنة الحالية اضافة الى الانتشار الوبائي لها عام ١٩٩٢ حيث سجلت حوالي ٢٠,٠٠٠ حالة، وكذلك امراض الخناق والسعال الديكي مما يدلل على تردي نشاط برنامج التحصين الموسع. وكانت هذه المؤشرات تدلل على عجز الجهاز الصحي عن

السيطرة على الامراض السارية والحد من استفحالها.

كذلك افاد وزير الصحة في نفس المناسبة "ان اجراء الفحوص الطبية لتشخيص الامراض سواء بالاشعة او فحوص الدم انخفض في الاشهر القليلة الماضية بنحو ٨٢٪ بسبب النقص الحاد في المواد اللازمة لتلك الفحوص نتيجة الحصار. كذلك قال "ان عدد الاسرة المستخدمة (التي يجري اشغالها) في المستشفيات يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة في احسن الاحوال"، اي ان عددا من المستشفيات لايستقبل الا الحالات الطارئة. ويؤكد مدراء المستشفيات نقص قطع الغيار في اقسام الاشعة والاجهزة الطبية ونقص سيارات الاسعاف وحاضنات الاطفال حديثي الولادة والمعدات الاساسية عموماً.

وكانت وزارة الصحة قد اعلنت ان نسبة الوفيات بسبب (ضغط الدم، مرض السكر، الامراض المزمنة الرئيسية الاخرى) لمن تجاوز الخمسين عاما من العمر بلغت في شهر شباط ١٩٩٣ اكثر من ضعف عددها في نفس الشهر من عام ١٩٨٩، وبالاضافة فان حكومة النظام العراقي والهيئات الدائرة في فلكها قد ارسلت النداء تلو النداء الى الدول والمنظمات الدولية الانسانية تطلب منها التبرع بالادوية والمستلزمات الطبية "لانقاذ حياة الافراد المهددين بالهلاك نتيجة لنقص الدواء". اذ من المعلوم ان هناك نقصا مستديما في ادوية السرطانات وامراض القلب ومرض السكر وغيرها من الامراض المزمنة التي تتطلب استمرار العلاج لمدة غير محدودة.

اما بالنسبة لصحة الامهات (الحوامل) فتدل المعلومات على ان هنالك ارتفاعا في عدد حالات فقر الدم اثناء الحمل والاجهاض (بنوعيه المحرض والتلقائي) والولادة المبكرة (قبل تمام مدة الحمل) وكذلك عدد حديثي الولادة دون الوزن الطبيعي والذي ارتفع من ٤٪ الى ١٧٪ في نهاية عام ١٩٩٢. وهذه كلها مؤشرات واضحة على نقص تغذية الحوامل وعلى الاثار السلبية على صحة الاطفال في مستقبل حياتهم.

ان تدهور الوضع الصحي وازدياد الوفيات وشدة معاناة اطفال العراق ونساؤه وشيوخه لاينحصر في المناطق التي يسيطر عليها النظام من ارض العراق ولكنه يشمل منطقة كردستان العراق بسبب نفس الدمار الذي انزلته قوات حكومة بغداد بالمؤسسات الصحية ابان الانتفاضة الشعبية وجراء نقص الامكانيات واللوازم الصحية والادوية والاطباء والفئات الصحية الاخرى في كردستان وبسبب الحصار الاقتصادي الذي يفرضه النظام عليها. ان تلك المعاناة المريرة لاتدخل في حساب النظام في بغداد ولافي نداءاته الموجهة الى المجتمع الدولي بطلب العون والمساعدة مستغلا معاناة شعب العراق بعربه واكراده لاغراضه السياسية والمالية. فمن المعلوم في اروقة الامم المتحدة ان حكومة بغداد تعارض وتقاوم تخصيص نسبة معقولة للمحافظات الكردية من مساعدات الطوارىء التي تخصصها الهيئات الدولية لمساعدة الشعب العراقي في محنته. وقد قامت حكومة النظام مؤخرا بطرد احد خبراء الامم المتحدة بحجة انه شخص غير مرغوب فيه لانه خصص ١٠ - ١٥٪ من المساعدات الصحية للمحافظات الشمالية. ان الوضع الصحي يتأثر ويؤثر في الوضع الاجتماعي العام كما ان قطاعات اجتماعية اخرى كالبيئة والتعليم ووضع المرأة في المجتمع قد يكون تأثيرها على الصحة اكثر من المداخلات المباشرة التي يقوم بها القطاع الصحي. ولذلك فمن المفيد ان نورد ايضا بعض المعلومات عن قطاعات اخرى ذات علاقة بالصحة.

من المعلوم ان آلاف المدارس قد دمرت واصيبت بسبب الحرب واثناء الانتفاضة واليوم يحتاج عدد كبير منها الى الترميم والتجهيز حتى بأبسط اللوازم المدرسية فمثلا يقدر ان ٣٠٪ من المدارس في بعض المحافظات لايتوفر لها زجاج الشبابيك كما ان بعضها محروم من الكهرباء والمرافق الصحية وفي الغالب لاتتوفر اللوازم التدريسية المساعدة للمدرسين ناهيك عن توقف اعادة تدريب وتأهيل المدرسين مما ادى الى تدهور مريع في مستوى التعليم. وقد بلغ عدد معدل انقطاع التلاميذ عن الاستمرار في الدراسة حوالي ١٥٪ في عام ١٩٩٢ بالمقارنة بـ ٣ ٪ في عام ١٩٨٩ وخاصة بين الاناث مما يهدد بزيادة نسبة النساء الاميات في المستقبل.

وبالاضافة الى ذلك تعرض الكثير من اطفال واحداث العراق الى ظروف قاسية جدا منذ بداية حرب الخليج مما ترك في نفوسهم وعقولهم اثارا يصعب التكهن بتأثيرها على شخصيتهم في المستقبل اذ ان الحرب وما تلاها قضيا على آمال الكثيرين منهم في مستقبل جيد وتركهم نهبا للجزع وعدم الاستقرار النفسي. وقد كشفت دراسة ميدانية، قامت باستنطاق عدد من هؤلاء الاحداث، ان ثلثيهم لايعتقدون انهم سيعيشون حتى سن البلوغ او الكهولة.

ان الكثير من اطفال واحداث العراق قد تيتموا او اصيبوا بالعاهات نتيجة للحرب، كما اصبح منظر الاطفال والاحداث المتسولين مألوفا في شوارع بغداد، فقد شرد ورحل الالاف منهم من بيوتهم وقراهم ومدنهم ليعيشوا في مساكن مؤقته لاتتوفر فيها ادنى الشروط اللازمة لصحة وكرامة الانسان. كل ذلك بالاضافة الى ظروفهم الاقتصادية الخانقة، يعرضهم دون شك الى معاناة نفسية حادة.

لقد بدت اثار الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الحرب وما تلاها بوضوح على المجتمع العراقي. فقد ادى الفقر والبطالة والتشرد الى ارتفاع كبير في معدلات الجريمة والاضطرار لاتباع وسائل غير شريفة للحصول على الدخل، بما في ذلك البغاء والسرقة والتسول.

اما بالنسبة للنساء فيقدر عدد الارامل منهن بـ ١٠٪ من المجموع. كما ان عددا كبيرا منهمن مسؤولات عن اعالة اطفالهن وعن المحافظة على تماسك العائلة، ويمكن تصور مدى الارهاق والضنك الذي يقعن فيه تحت ظروف الفقر والبطالة والغلاء. لقد افاد ٦٠٪ من النساء اللاتي جرى استضافتهن في الدراسة الميدانية انهن يعانين من مشاكل نفسية بما في ذلك مرض الكآبة والجزع وقلة النوم واوجاع الراس، وكذلك نقص الوزن وعدم انتظام العادة الشهرية ونقص الحليب لارضاع اطفالهن وحالات اخرى.

ان المرأة العراقية رغم كل معاناتها والعسف الفادح الذي تعرضت له ظلت هي الرابط والاساس الذي حافظ على العائلة العراقية من الانهيار الكامل بسبب الجوع والمرض والتشرد، وبذلت جهودا كبيرة ضربت فيها المثل على نكران الذات والتفاني. ولاشك ايضا ان هناك امثلة كثيرة على الترابط والتراحم الاجتماعي في العراق ابان هذه المحنة الكبيرة لمساعدة الذين تعرضوا للمعاناة الشاقة اكثر من غيرهم.

لقد اوفدت منظمات الامم المتحدة في النصف الاول من شهر اذار ١٩٩٣ بعثة لتقييم الاوضاع في العراق، وذلك بمبادرة من دائرة الشؤون الانسانية التابعة للامم المتحدة، وقامت البعثة بزيارة محافظات في جنوب العراق وشماله واعدت تقريرا بملاحظاتها وتوصياتها حول

المساعدات اللازمة للعراق في القطاعات المختلفة (الغذاء، الصحة، الزراعة، التعليم، مياه الشرب، البيئة) للفترة من اول نيسان ١٩٩٣ حتى نهاية آذار ١٩٩٤. وقد قدرت البعثة المساعدة التي يتطلب ان يساهم بها منظمات الامم المتحدة للقطاع الصحي بـ ٤٠ مليون دولار لتلك الفترة وذلك المبلغ يمثل ١٠٪ من الحاجة السنوية للادوية والمستلزمات الطبية للعراق والتي تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار في السنة. وقد نصحت البعثة بان تنتظر الامم المتحدة في استقطاع هذا المبلغ من الاموال العراقية المجمدة في الخارج. وفي رأينا ان ذلك هو الطريق السليم الذي يضمن توفر المبالغ الضرورية لانقاذ الشعب العراقي من الموت البطيء المستمر شريطة ان يتم توزيع الادوية والمستلزمات حسب خطة تفصيلية تضعها وتنفذها الامم المتحدة. ان الامم المتحدة ودول التحالف اذ نجحت في فرض التنازلات المتتالية على نظام بغداد لتلزمه بتنفيذ قراراتها السياسية والعسكرية مطالبة بان تلزمه بالرضوخ لقراراتها الرامية الى انقاذ الشعب العراقي من الموت بسبب الجوع والمرض واحترام حقوق الانسان التي تنص عليها مواثيق الامم المتحدة. ومن الناحية الاخرى فان ادعاءات نظام بغداد المفضوحة بالحرص على السيادة الوطنية تبرير لرفضه الموافقة على استعمال اموال الشعب المجمدة في الخارج لشراء الادوية والمستلزمات الصحية الضرورية وتوزيعها من قبل الامم المتحدة والهيئات الانسانية يكذبها خضوعها المتكرر لتنفيذ القرارات السياسية العسكرية.

ان انتشال الخدمات الصحية في العراق من الهوة التي القتها فيها مغامرات النظام وتدميره لابد ان يرتكز على تنفيذ الاولويات ضمن خطة انقاذ صحية عاجلة :

١- اعادة تفعيل خدمات الرعاية الصحية على المستوى الادنى لضمان تغطية مقبولة للمواطنين بالخدمة الصحية وخاصة الفئات المحرومة في المناطق الريفية، وتنشيط خدمات التحصين وصحة الام والطفل والتركيز على معالجة الامراض السارية وامراض الاسهال وامراض الجهاز التنفسي بين الاطفال.

٢- السيطرة على تلوث مياه الشرب وتحسين اوضاع البيئة (التخلص من الفضلات السائلة والصلبة ومراقبة سلامة الغذاء) وتشجيع مشاركة المواطنين النشيطة في المحافظة على بيئة صحية.

٣- توفير ادوية الامراض المزمنة بصورة منتظمة وخاصة علاجات امراض القلب والسرطانات ومرض السكر بالاضافة الى المحاليل الطبية ومواد التخدير والادوية والتجهيزات الطبية الحيوية للحالات المستعجلة والطوارىء.

٤- اصلاح وتشغيل التجهيزات واللوازم الضرورية المعطلة وتزويدها بقطع الغيار والمستلزمات اللازمة لتشغيلها كالمختبرات واقسام الاشعة في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية.

٥- توفير حد ادنى من وسائل المواصلات الضرورية (سيارات الاسعاف وسيارات للخدمات الوقائية).

٦- تعزيز اقسام الوقاية الصحية في المحافظات وعلى المستوى الادنى وتنشيطها لمتابعة اكتشاف حالات الامراض السارية ومنع وقوع الاوبئة.

٧- تنشيط التوعية والاعلام الصحي لارشاد المواطنين من اجل حماية صحتهم وصحة اطفالهم والاهتمام الخاص بالارشاد الغذائي نظرا لصعوبة الحصول على الغذاء الكافي كما ونوعا بالنسبة للاكثرية العظمى من المواطنين.

واخيرا نعود لنكرر ما سبق ان اكدنا عليه في تقريرنا السابق وهو ان تحقيق التقدم في الميدان الاجتماعي، بما في ذلك القطاع الصحي، يتطلب مشاركة شعبية حقيقة ومكافأة المجدين. وتلك المشاركة الاختيارية الشعبية النشيطة لن تكتب لها الحياة دون توفر جو من الثقة والاحترام والتعاون بين الشعب والسلطة على اساس احترام آراء المواطنين في حلول مشاكلهم المعاشية والصحية وزوال نظام القسر والسرقة والاستهتار بحياة المواطنين. ■

٩٠ مليار دولار ديون الدول الخليجية

عمان، رويتر - الاثنين ١٨ تشرين الاول ١٩٩٣، اظهر تقرير لمنظمة الاسكوا التابعة للامم المتحدة ان مديونية دول مجلس التعاون الخليجي الست ارتفعت بشكل حاد في العام الماضي ووصلت في نهايته الى ٩٠ مليار دولار مع انخفاض كبير في ارصدتها الخارجية نجم عن السحب منها لتمويل عجز موازاناتها وتغطية متأخرات نفقات حرب الخليج.

وجاء في تقرير الاسكوا "اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا" التي تضم ١٣ دولة عربية ان اجمالي ديون دول مجلس التعاون الخليجي الداخلية بلغ ٦٥ مليار دولار في حين بلغ اجمالي ديونها الخارجية ٢٥ مليارا.

وجاء في التقرير ايضا ان "من المؤسف ان اضعاف ترتيبات ومؤسسات التكامل في المنطقة يأتي في الوقت الذي تعمل فيه مناطق اخرى على توثيق الروابط الاقتصادية وتشكيل تكتلات اقتصادية اكبر".

وقال التقرير ان الاولوية التي تعطيها الدول الخليجية العربية للامن والدفاع ادت الى زيادة عجز ميزانياتها ودفع بعضها الى الاقتراض من الاسواق العالمية وتصفية اصولها بالخارج. وتناول التقرير دور سياسات دول الخليج المحابية للعمالة الاجنبية في زيادة معدلات البطالة في الدول العربية غير النفطية.

ديون العراق على سبع دول عربية

رويتر - بغداد ، من ليون برخو ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٣ - ذكرت الصحف العراقية امس ان ديون العراق على سبع دول عربية قبل ازمة الخليج اب (اغسطس) ١٩٩٠ بلغت مع فوائدها ١,١٩ مليار دولار اكثر من ثلثها لدى السعودية. ونشرت الصحف وللمرة الاولى ارقاما عن ديون العراق على سبع دول عربية وهي ، السعودية (٤١٨,٧٩٧ مليون دولار) ، سورية (٣٢٨,٩٣٣ مليون دولار) ، البحرين (٢٣٧,٦٣٥ مليون دولار) ، الكويت (١٢٣,٠١٩ مليون دولار) ، الصومال (٦٤,٧٥٠ مليون دولار) ، الامارات العربية (١٦,٢١٦ مليون دولار) ، مصر (١,٧٣١ مليون دولار).

فصل من كتاب "القادة" تأليف بوب ودوارد حول صدام وتهديد اسرائيل

The Commanders
Bob Woodward, 1992

في اوائل شهر نيسان من عام ١٩٩٠، استلم السفير السعودي في الولايات المتحدة الامير بندر بن سلطان مكالمة هاتفية من عمه الملك فهد اخبره فيها بأن الرئيس العراقي صدام حسين قد اتصل به تواً و اخبره برغبته بمناقشة موضوع هام يتعلق بامريكا مع مبعوث خاص يذهب الى بغداد. طلب فهد من بندر، الذي كان له دور في المحادثات التي جرت في الامم المتحدة عام ١٩٨٨ و التي ادت الى وقف اطلاق النار في الحرب العراقية الايرانية، القيام بهذه المهمة و وافق صدام على استقباله.

كانت لبندر البالغ من العمر ٤١ عاماً مكانة منقطعة النظير في واشنطن. فبينما يقضي معظم السفراء اوقاتهم في الاحتفالات الشكلية و على حافات مراكز صنع القرار، كان بندر قد كون صداقات حميمة مع بوش و بيكر و تشيني و سكوكروفت و باول مستخدماً تواضعه و صراحته في كسب ودهم. وفرت هذه الصداقات للعائلة المالكة السعودية خطوط اتصال مباشرة بالمستويات العليا في الحكومة الامريكية. لقد كان السعوديون قبل تعيين بندر كسفير في عام ١٩٨٣ يتعاملون مع موظفين صغار في وزارة الخارجية الامريكية، الا ان بندر اصر على التعامل مع القمة، و قد قام بتكوين علاقات شخصية مع المسؤولين رفيعي المستوى و مع العديد ممن يتوقع لهم تبوأ مناصب رفيعة.

ففي عام ١٩٨١، و قبل تعيينه بمنصب سفير، حصل بندر على مساعدة بوش (نائب الرئيس آنذاك) في اقناع الرئيس ريغان بالموافقة على صفقة اسلحة امريكية كبيرة للسعودية. و في فترة ولاية ريغان الاولى كان بوش يلتقي ببندر على الغداء عدة مرات في السنة. كان بندر يشعر ان نظرة بوش للشرق الاوسط تتسم بالتوازن و غير منحازة عاطفياً لاسرائيل.

لقد كان اعتقاد بندر ببوش جدياً حتى في الوقت الذي كان بوش يعتبر فيه شخصية ضعيفة. ففي عام ١٩٨٥ و في الوقت الذي كان يتعرض بوش فيه لانتقادات واسعة بكونه غير فعال، اقام بندر حفلة فخمة على شرفه احيتها المطربة (روبرتا فلاك). لقد كان بندر يذهب في رحلات صيد السمك مع بوش، فقد كان يعلم بأن العلاقات الشخصية تؤدي الى انجاز الاعمال بصورة اسرع من اي شئ آخر. و قد ساعدت لغته الانكليزية الجيدة و معرفته بالعادات الامريكية، اضافة الى ماضيه كطيار عسكري في ان يتقبله المجتمع المحيط ببوش. و قد كان لاغداقه الهدايا و روح الدعابة التي يتميز بها اثر في كسب الدوائر الاعلامية الامريكية.

طلب فهد من بندر ان يقوم بالوساطة بين صدام و الولايات المتحدة، فغادر بندر واشنطن فوراً مستقلاً طائرته الخاصة قاصداً بغداد.

كان في استقبال بندر في مطار بغداد سكرتير صدام الخاص، و بعد الترحيب كان الضيف و مستقبله يهمان بمغادرة المكان ليذهبا الى المكان الذي يتواجد فيه صدام الا ان احد عناصر الامن اخبرهما ان صدام موجود الآن في مكان مغاير لذلك الذي كان مخطط له. اوضح السكرتير لبندر بأن مكان تواجد صدام في اي وقت امر لايعلمه سوى جهاز الامن الخاص به. كان لهذا الامر ان يجعل محاولة الاطاحة بصدام من قبل مسؤوليه الكبار مغامرة محكوم عليها بالفشل.

عندما اجتمع بندر بصدام، قال الاخير بانه قد طلب عقد هذا الاجتماع لأن المسؤولين في الولايات المتحدة يغالون في انفعالهم من الخطاب الذي كان قد القاه في الاول من نيسان. ففي ذلك الخطاب الذي تطرق فيه الى قابليات العراق في مجال الاسلحة الكيمياوية، هدد صدام بحرق نصف اسرائيل اذا ما تجرأت الاخيرة بمهاجمة العراق، اذ قال((بأن الغرب واهم اذا ظن انه بامكانه اعطاء الغطاء لاسرائيل لمهاجمة العراق. فوالله سنجعل النار تأكل نصف اسرائيل اذا ما حاولت عمل شئ ما ضد العراق.))

كانت الردود الامريكية على هذا الخطاب عنيفة. فقد وصفتها وزارة الخارجية بأنها ((ملهبة و غير مسؤولة و متجاوزة لكل الحدود))، و في الثالث من نيسان اصدر البيت الابيض تصريحاً وصف الخطاب بأنه ((غير مسؤول و مقيت بشكل خاص)). كما قال عنه الرئيس بوش((ان هذا وقت غير ملائم للكلام عن استعمال الاسلحة الكيماوية و البايولوجية، كما انه ليس الوقت لتصعيد التأزم في الشرق الاوسط. لقد وجدت هذه التصريحات سيئة....اقترح سحب هذه التصريحات))

شرح صدام لبندر بأن كلامه قد اسيئ فهمه ليعني بأنه عازم على شن هجوم على اسرائيل، معترفاً له بأنه يتمنى لو كان الخطاب غير الذي القاه. فقد القى صدام خطابه في تجمع علني لافراد القوات المسلحة، حيث كانت العواطف ملتهبة و الحضور يصفقون و يصرخون، و بما ان تهديد اسرائيل امر محبب في العالم العربي فقد قال صدام ما قاله آنئذ. الا انه مع ذلك لم يهدد بالهجوم على اسرائيل الا في حالة قيام الاخيرة بالمبادأة بالهجوم على العراق. لقد كان امكان قيام اسرائيل بشن ضربة مفاجئة للعراق امر محتمل الحصول دوماً، ففي عام ١٩٨١ شنت اسرائيل ضربة جوية وقائية على مفاعل (اوزيراك) النووي جنوب بغداد و ثبت هذا الفعل في ذاكرة صدام الذي قال بأنه لايريد ان يتكرر هذا الامر.

كان الرئيس العراقي على علم بأن اعدام العراق مؤخراً للصحفي البريطاني ايراني المولد (بازوفت) قد عرضه للنقد في الغرب، الا انه قال بأن تهمة التجسس كانت ثابتة عليه و كانت لديه اتصالات مباشرة مع اسرائيل.

و قال صدام، ((اذا هاجمتني اسرائيل الآن، فلن يكون بامكاني البقاء لمدة ست ساعات. فعندما هاجمتني اسرائيل عام ١٩٨١ كان عذري اني كنت مشغولاً بحرب ايران، اما اذا هوجمت الآن فلن يستطيع الناس فهم كيف يمكن ان يحصل هذا)). فسوف يحرج هجوم اسرائيلي جديد صدام في وقت كان يستعد فيه لاستضافة مؤتمر قمة عربي.

اكد صدام بأنه ((يريد ان يطمئن الرئيس بوش و الملك فهد بأنه سوف لن يهاجم اسرائيل)). و طلب ان يضغط الامريكان بالمقابل على اسرائيل كيلا تهاجم العراق. و بما ان كلا العراق و السعودية ليست

لديهما علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، طلب صدام من بندر الذي يتمتع باتصالات مباشرة مع بوش ان ينقل هذه الرسالة و جوابها عن طريق الولايات المتحدة.

((اتريدني ان اذكر ما تكلمنا عنه الى بوش كملاحظة، ام انها رسالة منك الى بوش؟)) سأل بندر.

فأجاب صدام بأنها رسالة منه للرئيس الامريكي. و وافق بندر على نقل الرسالة معه الى الولايات المتحدة.

بعد توقف قصير في المحادثات، تطرق صدام على حين غرة الى موضوع "المؤامرة الامبريالية الصهيونية".

((بالمناسبة،)) ابتدأ صدام، ((علينا ان نكون حذرين من هذه المؤامرة لأن الدوائر الامبريالية و الصهيونية تروج اخبار مفادها انه لدي اطماع في اراضي جيراني. ليست لدي اطماع من هذا النوع.))

لم يذكر صدام هؤلاء الجيران بالاسم، و لكن استنتاج بندر كان انه يعني دول الخليج العربية الصغيرة كالامارات و الكويت.

((يا سيادة الرئيس)) رد بندر، ((ان اخوتك جيرانك لا يشكون فيك، و اذا كنت تقول لي الآن بأنه ليست لديك اطماع، فليس هناك سبب للقلق.))

أجاب صدام ((المهم ان لا نسمح للقوى و للدعاية الامبريالية و الصهيونية ان تفرق بيننا.))

قام صدام بعد ذلك بتبرير التهديدات التي اطلقها ضد اسرائيل، رغم انه استمر في اعطاء التعهدات بعدم مهاجمتها، و قال بأن التلويح بالخطر الاسرائيلي هو اسلوب مضمون لاثارة جو من التوتر. فقد مضت سنتان على نهاية الحرب العراقية الايرانية، و بدأ الشعب العراقي بالاسترخاء. ((لذلك عليّ ان اعبئهم عاطفياً كي يكونوا مستعدين لأي طارئ.))

غادر بندر بغداد بعد اربعة ساعات، و قام بتحرير تقرير من ١٨ صفحة ضمنها خلاصة محادثاته مع صدام، كما اتصل بالملك فهد الذي طلب منه ان يستخدم معارفه في البيت الابيض لايصال رسالة صدام الى بوش مباشرة بدون وسطاء.

يبلغ طول الحدود السعودية مع العراق ٥٠٠ ميل، و يهم الملك فهد ان يكون جاره الشمالي مستقر و على علاقة طيبة به. و قد كان فهد و على مدى سنين عديدة مؤيداً لصدام رغم ابتعاده عن المعسكر العربي "المعتدل"، فقد كان العراق مثله مثل سوريا و ليبيا، دولة خارجة عن القانون تشجع الارهاب و مسؤولة عن خروقات شنيعة لحقوق الانسان.

وفرت الحرب العراقية الايرانية الفرصة للسعوديين للتقرب من العراق، فقد توسط بندر بين العراق و (وليم كيسي) مدير المخابرات المركزية الامريكية بشأن تسليم العراق معلومات سرية مستقاة من الاقمار الصناعية حول الحشود العسكرية الايرانية، كما قامت السعودية بشراء طائرات (ميراج) من فرنسا لصالح العراق، بالاضافة الى العديد من الخدمات الاخرى الصغرى و الكبرى.

شعر بندر بأن صدام يقدّر المساعدة السعودية الا انه كان يبغض ان يكون معتمداً عليها.

بعد اربعة ايام من اجتماعه بصدام، كان بندر يجتمع مع بوش في مكتبه في البيت الابيض.

قال بندر ((لقد طلب مني جلالة الملك ان اسلمك رسالة من الرئيس صدام فحواها تأكيده بأنه لا ينوي مهاجمة اسرائيل.)) و اخبر بندر بوش بأن الرسالة مباشرة، اي انها لم تكن تفسيراً سعودياً لاقوال صدام. كان صدام يقول بأنه سوف يرد على اسرائيل اذا هاجمته، الا انه لن يكون البادئ بالهجوم.

بدت على بوش علامات الاستغراب و قال ((اذا كان لا ينوي الهجوم، فلماذا يقول ما قاله؟))

ذكّر بندر بوش بالهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ و قال له بأن صدام قد تعرض للهجوم في الماضي كما ان بعض الاسرائيليين يقولون ان مفاعلاً نووياً عراقياً جديداً قد تم بناؤه و يجب ضربه عاجلاً ام آجلاً. فلصدام اذاً العذر اذا شعر بالقلق.

لم يقنع هذا الكلام بوش.

قال بندر بأن صداماً يشك في ان ثمة مؤامرة تحاك ضده.

رد بوش بأن هذا محض هراء، فليست هناك مؤامرة تحاك ضده، بل انها تصرفات صدام التي تثير قلق الآخرين.

قال بندر بأن صدام مهووس، مثله مثل كل الديكتاتوريين العسكريين المهووسين بالامن. فالاحداث الصغيرة تتجمع مع بعضها لتعطيه صورة اكبر. فالصحفي الايراني-البريطاني بازوفت كان يحمل في جيبه رقم الهاتف الخاص بمسؤول اسرائيلي ساعة اعتقاله كما انه كان قد شوهد يحوم حول مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل ان يهاجمها الاسرائيليون. كما عرج بندر على نقاط اخرى تتعلق بصدام منها قلقه من ان يُحرج في مؤتمر القمة العربي القريب، كما عبر بندر عن اعتقاده بأن رد فعل الغرب بشكل عام و بوش بشكل خاص قد هز صدام و انه يحاول الآن تهدئة الامور.

قال بوش بأنه سوف يفكر في الامر و لكن المهم هو ان صدام كان عليه ان لا يقول ما قاله.

بعد مضي يومين اتصل صدام بالملك فهد و بالسفير العراقي في واشنطن محمد المشاط متسائلاً حول رد بوش، فقد كان يتوقع، بعد ان تعهد بعدم مهاجمة اسرائيل ان يحصل من الامريكان على تعهد بأن الاسرائيليين لن يهاجموا العراق.

في اواسط نيسان طلب الملك فهد من بندر زيارة بوش ثانية. قام بندر فوراً بطلب مقابلة بوش في اليوم نفسه و اعطي فعلاً موعد للمقابلة ذلك اليوم.

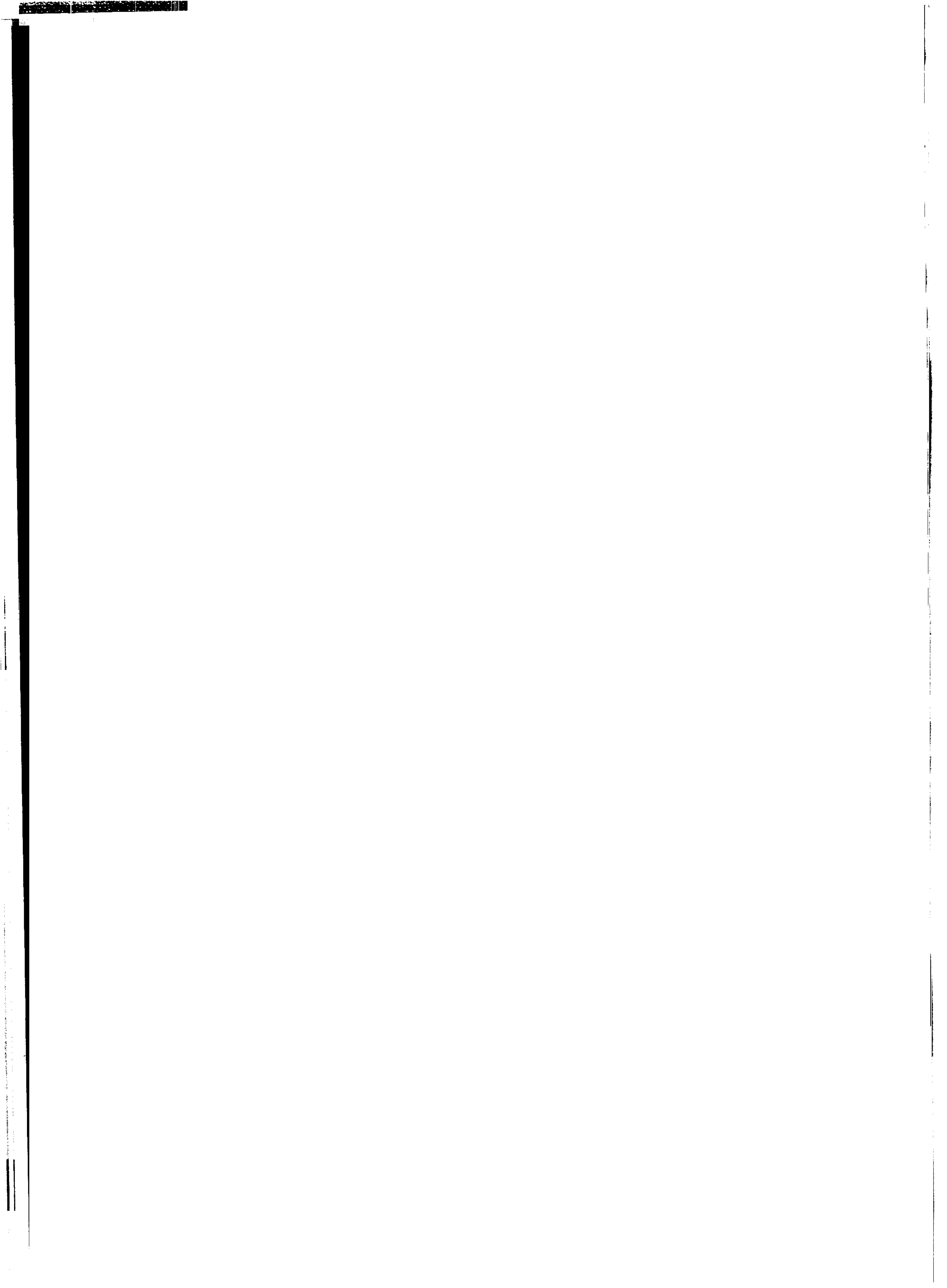
عند الاجتماع الذي عقد على عجل نظراً لمشاغل بوش قال بندر بأن العراقيين جادّين فيما يقولون و يريدون تطمينك بأنهم سوف لن يهاجموا اسرائيل الا انهم قلقون و يريدون تأكيدات بأن اسرائيل لن تقوم بمهاجمتهم.

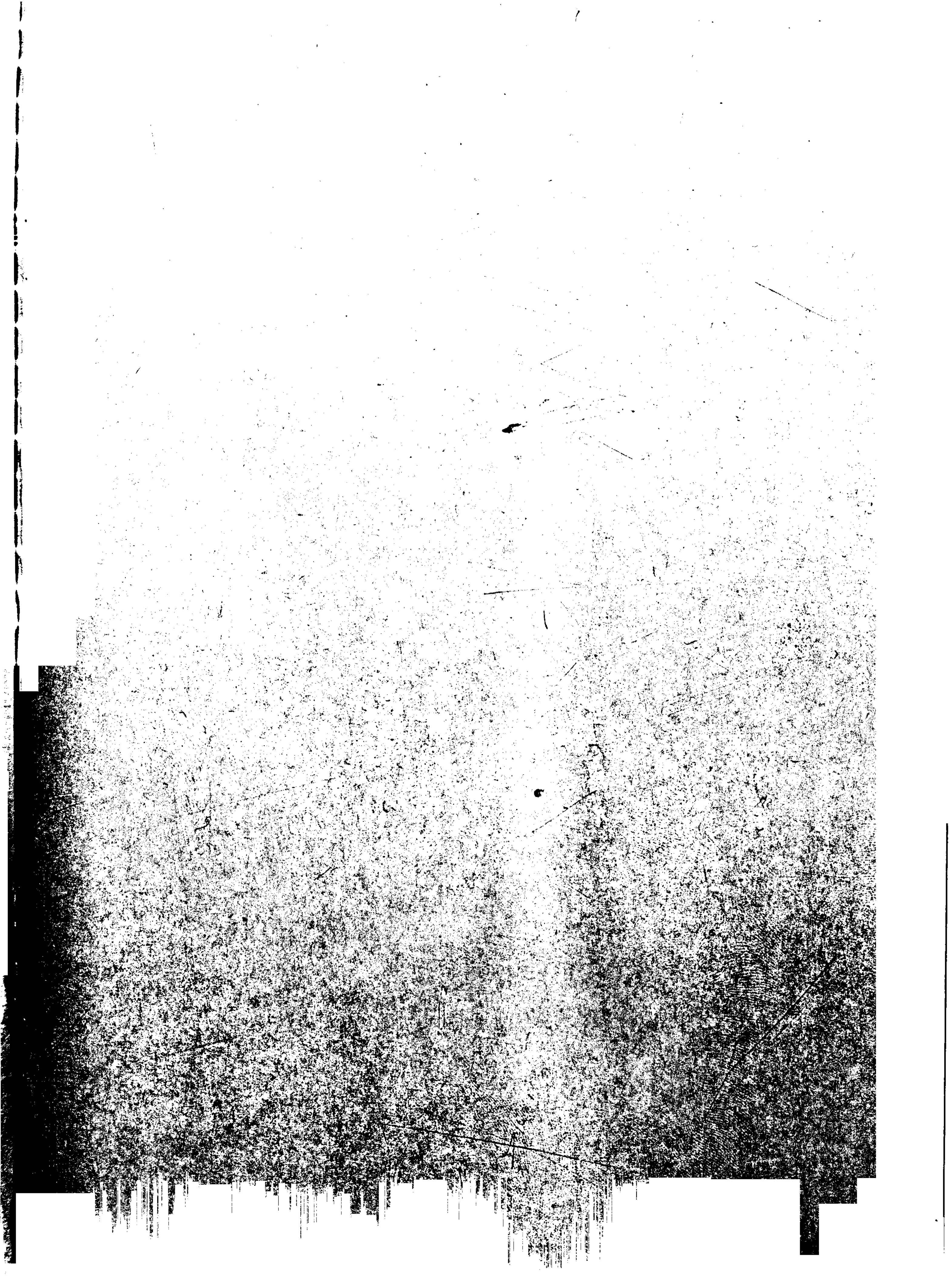
قال بوش ((لا اريد ان يهاجم احدهما الآخر))، فإنه كان يريد الهدوء للجميع، و قال ((سوف نكلم الاسرائيليين و نأتيك بالجواب. و لكن على الجميع التزام الهدوء))

كما عبر بوش عن دهشته من سلوك صدام. ((اذا كان هذا الرجل لا يعني ما يقول، فلماذا يطلق هذه التصريحات؟))

قام البيت الابيض بالاتصال بالاسرائيليين الذين اجابوا بأنهم لن يهاجموا العراق ما لم يهاجمهم، و قد قامت الولايات المتحدة بايصال هذا التأكيد الاسرائيلي الى صدام مباشرة.

كما قام بندر بإخبار الملك فهد بما فهمه عن هذه التأكيدات، و قام فهد باطلاع صدام على فحوى تقرير بندر. ■





الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 24 - December 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق-كانون الاول ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ٢٤

نهاية الحظر الاقتصادي على العراق . . . الاحتمالات والنتائج

غسان العطية

الخيار الامريكي وتخبط الدبلوماسية العراقية

من الناحية القانونية، نص قرار ٦٨٧ الذي بموجبه تم ايقاف اطلاق النار، على انهاء الحظر النفطي في حال التزام العراق بشروط الامم المتحدة الخاصة بتدمير اسلحته ذات الدمار الشامل.

السؤال الذي يثار اليوم هو : ماذا سيكون موقف واشنطن من السماح للعراق بتصدير نفطه فيما اذا نفذ كافة مطاليب لجنة الامم المتحدة الخاصة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل، وقبل شروط الرقابة البعيدة الامد على تسلحه ؟

لايبدو هناك جوابا رسميا واضحا، وعلى حد تعبير مسؤول امريكي "ان هذا السؤال افتراضي في الوقت الحاضر ولا نشعر ان علينا ان نقوم بأي شيء". (رويتر- ايفلين ليبولد ١٩٩٣/١١/٢٥). خاصة وان اللجنة الخاصة بالتسلح العراقي لم تنتهي بعد من اعمالها، وتحتاج في حال انصياع العراق لكافة مطاليبها، ومنها الاشراف البعيد الامد، الى ستة اشهر اخرى للتأكد من نجاعة الاشراف والتحقق البعيد المدى.

وساعد تخبط الدبلوماسية والسياسة العراقية في تنفيذ قرار ٦٨٧ على اعطاء المبررات لاطالة عمر الحصار بحجة عدم استجابة العراق لطلبات اللجنة الخاصة بالتسلح العراقي. واستغلت واشنطن ولندن نهج بغداد المتلكيء لاصدار مزيد من القرارات المجحفة، كالقرار رقم ٧١٥ الخاص بالرقابة الطويلة الامد. ومن المؤسف ان بغداد تجد نفسها في اكثر من مرة توافق وتنصاع الى ما سبق وان رفضته، وهذا ما حصل في حادثة تفتيش وزارة الزراعة، وفي موضوع نصب كاميرات الرقابة على بعض المنشآت العسكرية، وفي تزويد اللجنة المختصة باسماء موردي السلاح للعراق، واخيرا تعلن بغداد (١٩٩٣/١١/٢٦) على لسان وزير خارجيتها موافقتها الرسمية واستعدادها لتنفيذ قرار ٧١٥ بشأن الرقابة البعيدة الامد، بعد ان رفضت هذا القرار مرارا، وكان اخرها ما صرح به رئيس المجلس الوطني (البرلمان) سعدي مهدي صالح، قبل ذلك بيومين، بان العراق لن يقبل المراقبة طويلة الاجل لصناعته العسكرية دون ضمانات من مجلس الامن برفع العقوبات الاقتصادية. وماحصل في تشرين الثاني الماضي نموذجا اخرا لتخبط النظام، ففي الوقت الذي يزور طارق عزيز نيويورك لاقناع اعضاء مجلس الامن بانصياع بغداد لقرارته، تنظم بغداد مظاهرات شعبية تخترق الحدود الكويتية الجديدة.

لقد وصلت بغداد الى نهاية الطريق في لعبة القط والفار مع لجنة التحقيق في التسلح العراقي، واضطرت للاستجابة لكافة طلباتها، وما اعلان الخارجية العراقية عن قبول تنفيذ قرار ٧١٥ الخاص بالاشراف الطويل الاجل، الا خاتمة لهذا المشوار الدبلوماسي الفاشل الذي رفض ما يعرض عليه اليوم ليقبل ما هو اتعس في الغد.

ان تأخر بغداد في تنفيذ قرارات اللجنة الخاصة خدم بالذات تلك الدول الاعضاء في مجلس الامن التي تفتش عن اي عذر لعرقلة فك الحظر، وهكذا خدمت الدبلوماسية العراقية من حيث لاتدري رغبات واشنطن ولندن.

ان تنفيذ بغداد السريع والدقيق لقرارات مجلس الامن ٦٨٧ و ٧١٥ واكمال اللجنة الخاصة لاعمالها سيضع مجلس الامن ، بالذات واشنطن ولندن امام قرار صعب. خاصة وان فرنسا طرحت في منتصف شهر اكتوبر موقفا رسميا داخل جلسة مغلقة لاعضاء مجلس الامن حض على تنفيذ نصوص قرار ٦٨٧، خصوصا الفقرة ٢٢، واعلنت بوضوح بانها تؤيد رفع الحظر عن تصدير النفط بمجرد اكمال

اللجنة الخاصة بالتسلح اعمالها، كما ان الصين والمغرب الاعضاء في مجلس الامن طالبتا بمرونة وتجاوب اكثر مع رفع الحظر. هذا اضافة للضغوط التي تمارسها كل من تركيا وروسيا من اجل تخفيف العقوبات الاقتصادية لما في استمرارها من ضرر على اقتصاديهما.

ولقد سبق لواشنطن ولندن ان تراجعتا عن موقفهما المعلن سابقا والذي يصر على ابقاء العقوبات مادام صدام حسين في السلطة، واخذا يلتزما الغموض المتعمد حيال تنفيذ الفقرة ٢٢، من قرار ٦٨٧، ولكن بمجرد اكمال اللجنة الخاصة لاعمالها ستواجه واشنطن ولندن خيارا صعبا بين ، رفض فك الحظر عن تصدير النفط رغم تنفيذ قرار ٦٨٧، او تخفيف الحظر مع بقاء صدام.

ان الغرب معني بالاساس بأمنه وبأقتصاده لتأمين رفاهية سكانه، واستطاع بواسطة الحرب وقرارت الامم المتحدة من انهاء قدرات العراق العسكرية واخضاعه للاشراف الدائم وبالتالي اخراجه من معادلات الصراع العسكري في المنطقة، مع استمرار تدفق النفط العربي بالكمية وبالسعر المناسبين، وفي ضوء ذلك لم يعد شعار اسقاط صدام حسين على راس اولويات الغرب، بل ان بعض الدول الغربية (خاصة ايطاليا وفرنسا) التي تعاني اليوم من ركود اقتصادي تنظر الى العراق كفرصة للاستثمار وبالتالي تستعجل رفع الحظر النفطي.

اما بالنسبة لواشنطن ولندن فانهما قد يفضلان بقاء الحظر لتحقيق المزيد من التنازلات، ولكن في اصرارهما تعرضان مصداقية الامم المتحدة للخطر، خاصة وان بقية دول الغرب والعالم مع تنفيذ الفقرة ٢٢ من قرار ٦٨٧ اذا ما انهت اللجنة الخاصة بالتسلح مهامها.

وبالسماح لبغداد بتصدير نفطها تتخلص الدول الغربية وامريكا بالذات من الضغوط المعنوية التي تتهمها بمعاقبة الشعب العراقي للتخلص من نظام كانت هي بالامس القريب حليفه ومصدرة للسلاح له، (فريدمان، كتاب شبكة العنكبوت ،١٩٩٣).

من كل هذا استخلص بان احتمال رفع الحظر الكامل او الجزئي عن تصدير النفط العراقي بات امكانية واقعية في المدى المنظور الذي قد لايتجاوز عام ١٩٩٤ . وليس من قبيل الصدفة ان تسمح (تقرير للأشوسيدت برس - المنامة ١١/٢٦) البحرية الامريكية، التي تتولى فرض الرقابة على الملاحة بهدف منع خرق الحظر على العراق، لاول مرة لباخرة شحن تحمل العلم القبرصي وبضاعة كوبية بالتوجه لميناء ام قصر العراقي وذلك بعد ان تعرضت وفتشت القوات البحرية الغربية منذ بدء الحظر ولغاية نوفمبر، ١٨,٧٤٠ باخرة لضمان عدم خرق الحظر على العراق.

رفع الحظر عن تصدير النفط العراقي . . بداية لمرحلة من قيود جديدة

ان المادة ٢٢ من قرار ٦٨٧ تنص على رفع الحظر النفطي فقط، اما العقوبات والقيود على صادرات العراق واستيراداته الاخرى، فيحددها البند ٢١ من القرار الذي يطالب العراق بجملة من الاجراءات، كما ان على العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن ذات الصلة، ومنها ترسيم الحدود مع الكويت و الافراج عن الاسرى الكويتين وغيرها.

لقد عمت الشارع العراقي فرحة بسماع خبر موافقة الحكومة العراقية على طلب اللجنة الخاصة بالاشراف والتحقق الطويل الاجل بأمل قرب انتهاء الحظر، ولكن هذا تفاؤل في غير مكانه، وذلك لان السماح لبغداد في تصدير نفطها سوف لا ينهي مشاكلها الاقتصادية وذلك لجملة اسباب واحتمالات، اذكر منها ؛

- ان الموافقة المرتقبة على السماح للعراق بتصدير نفطه ستكون بموجب قرار جديد لمجلس الامن، ومثل هذا القرار سيكون مشروطا بقيود جديدة لضمان التأكد من كمية المبيعات وجهات البيع والاموال المتحصلة.

- سيتم تفعيل نشاط اللجنة الخاصة للتعويضات عن اضرار الحرب التي مقرها جنيف، وذلك بمطالبة بغداد بتسليم ٣٠٪ وربما اكثر من ذلك من عوائد النفط المباع لهذا الغرض، واي اخلال بهذا الالتزام يعرض تدفق النفط للتوقف ومصادرة الارصدة الجديدة.

- كما هناك لجنة رقابة تابعة لمجلس الامن مقرها نيويورك مخولة بمراقبة مبيعات واستيرادات العراق يشترط موافقتها قبل تصدير اي مادة للعراق، من قلم الرصاص الى المعمل الانتاجي.

- ان السماح للعراق ببيع نفطه بموجب الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ لاترافقه حصانة قضائية، كما الحال بشان قراري ٧٠٦ و ٧١٢ الخاصين ببيع ١,٦ بليون دولار من النفط العراقي لغرض تمويل احتياجات العراق الغذائية، وعليه باستطاعة اي شركة او مؤسسة تجارية مقاضاة العراق في محاكم الدول الاجنبية المستوردة للنفط العراقي وحجز امواله لسداد ديون لها على العراق.

- ان الفوائد المتراكمة على ديون العراق التجارية تتراوح بين ٤ - ٥ بليون دولار للعام الواحد، ولابد للعراق من خدمة هذه الديون والانعرضت ارصدته الجديدة من بيع النفط الى الحجز من قبل الشركات الدائنة.

- ان الانخفاض الحاد لسعر النفط الذي بلغ معدل سعر البرميل الواحد حوالي ١٤ دولار، وهذا عمليا اقل من قيمة البرميل الواحد الحقيقة لعام ١٩٧٣، سيجعل الموارد المرتقبة لاتكفي لسد فوائد الديون.

- السماح للعراق بيع نفطه سيحل ازمة تمويل كلفة نشاطات الامم المتحدة في العراق التي تجاوزت مئات الملايين وفي ارتفاع مستمر، وهذه المبالغ سيتم استقطاعها دون تلكؤ، وبغداد مضطرة للموافقة والا تحرم نفسها من بيع النفط.

- الوضع المالي الصعب للعراق سيجعله في موقف تفاوضي ضعيف تجاه الشركات الاجنبية المعنية بالتنقيب وتشغيل وتطوير وصيانة معدات الانتاج والنقل النفطي، مما قد يدفع النظام الى رهن مستقبل العراق النفطي من اجل انفراج مالي سريع وان كان مؤقت.

- ان الانسان العراقي الذي عملت اجهزة اعلام السلطة على تخديره وتأميله بقرب انفراج ازمته المالية بمجرد رفع الحظر على بيع النفط العراقي، سيكون ضحية خيبة امل كبيرة وبالتالي معاناة مادية ومعنوية مريرة. خاصة وان ما قد يتبقى من عوائد مالية - بعد استقطاع استحقاقات الامم المتحدة والتعويضات والفوائد- سيكون من نصيب الحاكم وحاشيته.

- ان عزوف النظام عن الاصلاح السياسي والانفتاح واصراره على نهجه الدكتاتوري، رغم مأساة الحصار الاقتصادي، ستؤدي حتما الى شل قدرة المواطنين على الصمود وتعجل في تفكك الكيان الاجتماعي والاقتصادي للعراق ولسان حال الانسان العراقي يقول،

"لو كان الفقر رجلاً لقتلته". ■

بيان صادر عن مجموعة عراقية معارضة لقرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت

قام وفد يمثل جماعة، (المؤتمر الوطني الموحد) بزيارة الى الكويت بهدف الحصول على المساعدات المالية وغيرها مقابل اعترافه بترسيم الحدود الجديدة بين العراق والكويت، ولقد اثارت هذه الزيارة استنكار وسخط العراقيين الوطنيين المعارضين لنظام صدام حسين وزمرته الباغية، وسبق ان اصدرت القوى الوطنية العراقية من احزاب وتنظيمات وشخصيات مستقلة بيانات حول مسألة ترسيم الحدود استنكرت فيه الطريقة الجائرة التي تمت فيها هذه العملية، لذا نؤكد موقفنا من جديد حول هذه المسألة ونقول بأنه ليس من حق الدول الكبرى في الامم المتحدة ان تستقطع جزء من الاراضي العراقية او ان تعيد رسم الحدود وفق مصالحها النفطية في المنطقة وان تجرد العراق من امتداده البحري.

ان الاسلوب الشرعي والقانوني هو ان تتم المفاوضات بين حكومتين شرعيتين في العراق والكويت وان تتم المصادقة على الاتفاق من قبل مجلس دستوري شرعي منتخب مباشرة من الشعب العراقي ومن مجلس الامة الكويتي، وفي حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وعليه نجدد رفضنا الذي اعلناه قبل عام ونصف العام ونرفض اليوم جميع المحاولات الاجنبية التي تستغل هزيمة نظام الطاغية صدام حسين في حرب الخليج الثانية وتسعى لاستثمار بقاء نظامه وتشبثه المستميت بالحكم واستغلال عزلته الداخلية والخارجية وكراهية العراقيين له من اجل المضي في تنفيذ مخطط تدمير العراق او تجريده من مصادر قوته والعبث بسيادته ووحدة ترابه الوطني.

اننا نهيب بأبناء العراق وقواه الوطنية الشريفة ان تعمل على افشال هذه المخططات واحباط مثل هذه المحاولات وقطع الطريق على المتطاولين على العراق وسيادته وحقه في ارضه ونفطه ومياهه وبقية مصالحه الوطنية، ونحث القوى الوطنية العراقية الى بلورة مشروعها الوطني والذي يرتكز على اسقاط النظام الدكتاتوري وعلى رأسه الطاغية صدام حسين واقامة البديل الديمقراطي التعددي وتداولية السلطة ووحدة العراق ارضا وشعبا وكيانا واحترام الحقوق القومية للاقليات ونبذ اشكال التمييز الطائفي والعنصري واعادة العراق الى محيطه العربي والاسلامي والدولي، ونناشد الشعب الكويتي وقواه الوطنية واعضاء مجلس الامة بضرورة الحذر واليقظة من المناورات الخبيثة التي تمارسها بعض الجهات سواء في داخل المعارضة او الدوائر الاجنبية التي تحركها وظاهرها هو الحرص الكاذب على الكويت واهله وهدفها الفعلي تأجيج الكراهية والبغضاء بين الاشقاء في العراق والكويت.

الموقعون على البيان :

١- ابتهال فضل (مدرسة)، ٢- احلام محمد (ربة بيت)، ٣- احمد عبد الجبار (مهندس)، ٤- اسماعيل القادري (مهندس، سياسي عراقي)، ٥- ايفاد الجلبي (مدرسة)، ٦- باسم كمونة (سياسي عراقي، باريس)، ٧- بشار عبد الخالق (مهندس من التيار القومي العربي)، ٨- د. توفيق اليوسف (مهندس مستقل)، ٩- جابر الخزرجي (باحث عراقي)، ١٠- جاسم محمد معروف (مصرفي، سياسي قومي عربي)، ١١- جليل الموزاني (نقابي، هولندا)، ١٢- د. جواد الشطري (طبيب)، ١٣- حارث لطيف (عراقي ديمقراطي)، ١٤- حسين محمد (حزبي سابق، المانيا)، ١٥- د. حميد الاسدي (طبيب)، ١٦- حميد مقبل (مصرفي، باريس)، ١٧- د. خالد الجنابي (طبيب، المانيا)، ١٨- خضر العلي (كاتب ، المانيا)، ١٩- د. رياض الزهيري (سياسي، استاذ في القانون الدولي)، ٢٠- سامي فرج علي (سياسي عراقي، وكاتب صحفي)، ٢١- سعاد سلطان (استاذة جامعية)، ٢٢- سعيد بابير (حزبي سابق،المانيا)، ٢٣- سعيد علي (مهندس نفط)، ٢٤- سعيد الشمري (كاتب، هولندا)، ٢٥- سليم الربيعي (مهندس بتروكيمياويات)، ٢٦- سليم الهيتي (مهندس)، ٢٧- سمير يوسف عبد الرحمن (مهندس)، ٢٨- صادق الصائغ (شاعر عراقي)، ٢٩- صباح جواد (اعلامي)، ٣٠- د. صفاء الدروبي (استاذ جامعي، نوتردام، هولندا)، ٣١- صلاح عبد السلام (حزبي سابق، المانيا)، ٣٢- طارق العبيدي (مهندس)، ٣٣- د. طارق مجيد (استاذ جامعي)، ٣٤- طالب عواد (سياسي عراقي-مستقل حاليا)، ٣٥- طالب حسن (عراقي مستقل)، ٣٦- عادل الاعظمي (مهندس سياسي عراقي)، ٣٧- عميد الجو الركن عارف عبد الرزاق (رئيس الوزراء العراقي السابق)، ٣٨- عبد الامير حبيب علوان (سياسي اسلامي عراقي)، ٣٩- عبد الحسين الحسيني (صحفي من التيار القومي العربي)، ٤٠- عبد الحكيم الاعظمي (سياسي عراقي)، ٤١- عبد الكاظم عبد الحميد (طبيب، المانيا)، ٤٢- عبد الكريم جابل احمد (مهندس)، ٤٣- عبد الكريم محمد (حزبي سابق، المانيا)، ٤٤- اللواء عبد الوهاب امين (من قادة ثورة ١٤ تموز)، ٤٥- عبد جاسم (نقابي قيادي)، ٤٦- عبد جعفر (صحفي)، ٤٧- عز الدين قوجه (سياسي ورجل اعمال عراقي)، ٤٨- عزيز السماوي (شاعر عراقي)، ٤٩- عقيل عبد الكريم الصفار (رجل اعمال)، ٥٠- عماد جاسم (من المنتدى العراقي)، ٥١- عمر القادري (طالب جامعي)، ٥٢- غالب العواد (سياسي عراقي)، ٥٣- فضل السيد (مهندس بحري)، ٥٤- قاسم المحمود (استاذ جامعي)، ٥٥- قاسم شيشو (حزبي سابق، المانيا)، ٥٦- قاسم عبد العزيز (استاذ جامعي)، ٥٧- كريم محمد (نقابي)، ٥٨- ليث الهنداوي (دبلوماسي عراقي سابق)، ٥٩- مبجل بابان (سيدة كردية مستقلة)، ٦٠- مثال الالوسي (رجل اعمال،المانيا)، ٦١- د. محمد اسماعيل (طبيب، امريكا)، ٦٢- محمد ثائر الحداد (رجل اعمال، هولندا)، ٦٣- محمد رشيد (حقوقي)، ٦٤- د. محمد جواد الكاظمي (مكتب الحركة الاسلامية في لندن)، ٦٥- الشيخ محمد مهدي الخالصي (الحركة الاسلامية في العراق)، ٦٦- د. سليم عبد الله الناصر (طبيب)، ٦٧- مصطفى الصراف (فنان)، ٦٨- منذر الخفاجي (استاذ جامعي)، ٦٩- ناجي الكتبي (رجل اعمال عراقي)، ٧٠- ناطق احمد نافر (الدانمارك)، ٧١- د. نجاة الزهاوي (طبيبة)، ٧٢- ندى خالد توفيق (سيدة عراقية)، ٧٣- نعمان متي (رئيس المنتدي العراقي)، ٧٤- هادي ابو اقلام (رجل اعمال)، ٧٥- وداد عبد الجبار (مهندسة معمارية)، ٧٦- وهاب عباس (مستقل)، ٧٧- يونس الجبوري (سياسي وصحفي عراقي)، ٧٨-كاظم الحذاف (رجل اعمال)، ٧٩- ناظم الجبوري (فنان)، ٨٠- د. عقبة الجنابي (استاذ جامعي)، ٨١- د. هادي الكتبي (طبيب)، ٨٢- حيدر الكتبي (طالب)، ٨٤- د. سليم

المظفر (رجل اعمال-كندا)، ٨٥- رياض رشيد مصلح (رجل اعمال، كندا)، ٨٦- عبد الرضا الساعدي، ٨٧- ضياء الشيخلي (سياسي مستقل)، ٨٨- امال دحام (استاذة جامعية)، ٨٩- فردوس عبد الرزاق (مهندسة)، ٩٠- غالب الجنابي (مستقل).

بيان لتنظيمات اسلامية تعارض الترسيم للحدود

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت الانباء ان وفدا من (المؤتمر الوطني العراقي الموحد) قام بزيارة الى الكويت بدعوة رسمية من ولي العهد سعد العبد الله، ونقل الخبر تصريحا لنائب المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني تضمن قضايا خطيرة نجملها بما يلي :

١- اعتباره (المؤتمر الوطني الموحد) ممثلا لارادة الشعب العراقي وحكومته الشرعية من خلال التزامه بقرارات خطيرة تمس السيادة الوطنية العراقية كقرار ترسيم الحدود العراقية الكويتية المرقم ٧٣٣ الصادر عن مجلس الامن الدولي.

٢- اعتباره (المؤتمر الوطني الموحد) ممثلا لارادة المعارضة العراقية، ومطالبته بتقديم مساعدات الى المؤتمر تقدر بخمسمائة مليون دولار، وكذلك طلبه من الحكومة الكويتية بحث موضوع (سبل التعاون والتنسيق بين الحكومة الكويتية والمعارضة العراقية) على حد تعبيره.

اننا في هذه المناسبة نود التأكيد على الامور التالية :

١- لايحق لأي جهة البت في القضايا المصيرية التي تمس السيادة العراقية والوطن العراقي سوى حكومة شرعية دستورية ممثلة لارادة الشعب العراقي.

٢- ان المؤتمر المذكور لايمثل الارادة الحرة للشعب العراقي ولا الاجماع الوطني العراقي، وبالتالي فان العراقيين غير ملزمين بما يقره او يتفق عليه اصحاب هذا المشروع.

٣- اننا نرحب باي دعم معنوي ومادي تقدمه الدول الشقيقة والصديقة الى الشعب العراقي من اجل التخلص من نظام صدام، ولكنناانحذر في الوقت نفسه هذه الدول من ارسال معوناتها عبرجهات تدعي تمثيلها للعراق وللعراقيين.

٤- نهيب بالحكومة الكويتية، واعضاء مجلس الامة الكويتي، وابناء الشعب الكويتي الكريم الا يقعوا في فخ جديد تنصبه لهم قوى طامعة في ثروات المنطقة، وندعوهم الى التريث الحكيم لحين قيام حكومة دستورية شرعية في العراق يختارها الشعب العراقي بعد القضاء على النظام الدكتاتوري الجائر، وعندها سيكون امر تسوية الحدود ممكنا، ونجزم بان مايجري الان من تجاوز لارادة الشعبالعراقي في قضية ترسيم الحدود لايخدم مصلحة الشعب الكويتي ولا أمن المنطقة واستقرارها.

٥- نهيب بأبناء العراق جميعا الوقوف صفا واحدا من اجل احباط المخططات المشبوهة التي تمس سيادة العراق وكرامته، وامن المنطقة وسلامتها، وفضحها والتصدي لاطرافها ومنفذيها بكل عزم وقوة "ربنا افرغ علينا صبرا وثبت اقدامنا ونصرنا على القوم الكافرين".

٤ جمادي الآخرة ١٤١٤هـ

١٨ تشرين الثاني ١٩٩٣ م

عن الحركة الاسلامية في العراق - مكتب لندن

د. محمد جواد الكظمي — محمد مهدي الخالصي

التجمع الاسلامي الوطني الديمقراطي

عبد الامير علوان

عن الحزب الاسلامي العراقي

د. اسامة توفيق التكريتي ■

التعويضات العراقية للمتضررين من الاحتلال العراقي للكويت

الانباء الكويتية - ١٦ آكتوبر ١٩٩٣

تلقت لجنة التعويضات الدولية من الدول التي تضررت من الاحتلال العراقي للكويت حوالي (١,٠١٠,٨٨٥) مطالبة من جميع النماذج أ، ب، ج، د، و، وتبلغ قيمتها الاجمالية حوالي ١٥ مليار دولار منها (١٢٤٢٠٧) مطالبات من الكويت قيمتها حوالي خمسة مليارات دولار.

وقال مساعد الامين العام والسكرتير التنفيذي للجنة كارلوس الزامورا لـ (الانباء) انه اعتبارا من اوائل العام الحالي تم ادخال البيانات بالكمبيوتر بينما سيتم التحقق من المطالبات في اوائل عام ٩٤ مشيرا الى ان اللجنة انجزت كل الاجراءات القانونية والاعمال الادارية اللازمة لهذه المطالبات، وستبدأ لجان المفوضين عملها بدراسة النماذج أ، ب، ج، في نهاية العام الحالي ثم ترفع توصياتها خلال اربعة شهور للمجلس الحاكم حيث ستتلقى الفئة (أ) الخاصة بالمغادرة والفئة (ب) الخاصة بالاصابة او الاضرار الشخصية او الوفاة مبالغ محددة من التعويضات بينما تخضع بقية الفئات لدراسة وتقييم اولي من قبل السكرتارية ثم تنقل الى لجان المفوضين التي ستقدم توصياتها الى المجلس الحاكم ليتخذ بدوره القرارات النهائية، لافتا الى وجود اولوية في التعامل او الدفع لمتضرري (أ)، (ب)، (ج).

ورفض تحديد موعد لصرف مبالغ التعويضات وقال ان ذلك يعتمد الى حد كبير على الموعد الذي سيبدأ العراق بيع نفطه وعلى القرارات السياسية للدول التي جمدت الودائع المالية العراقية.

الحدود العراقية-الكويتية تم تثبيتها بصفة دولية

القبس الكويتية - ١٩٩٣/١٠/٢٦

اكد وزير الاعلام الشيخ سعود ناصر الصباح ان قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق اصبحت مسألة منتهية، وذلك بعد انتهاء اللجنة الدولية المكلفة بذلك من مهمتها، وفقا لبنود قرار مجلس الامن الدولي الخاص بوقف اطلاق النار في حرب تحرير الكويت وصدور قراره رقم ٨٣٣ بهذا الشأن الذي ثبت ترسيم الحدود الكويتية العراقية بصفة دولية وفقا للحقائق التاريخية والسياسية والقانونية التي بحثتها اللجنة الدولية.

بيان صادر عن المؤتمر الوطني العراقي الموحد حول زيارة وفد المؤتمر للكويت

لندن - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

قام وفد يمثل المؤتمر الوطني العراقي الموحد بزيارة رسمية الى دولة الكويت استغرقت اسبوعاً كاملاً، اعتبارا من ٢٠ تشرين الثاني الجاري. وقد استقبل الوفد من قبل سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح، وولي العهد رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، والنائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، واعضاء من البرلمان الكويتي وعدد من كبار المسؤولين الكويتيين.

وقد عبر الوفد عن احترام المؤتمر الوطني العراقي الموحد لقرارات مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة التي تخص العراق والكويت. كما اكد احترام المؤتمر لسيادة واستقلال دولة الكويت كدولة عضو في الجامعة العربية وفي هيئة الامم المتحدة.

واعرب الوفد عن قلقه العميق لاستمرار اعتداءات صدام حسين على الكويت واكد بانه ليس هناك اي عداء بين الشعبين العراقي والكويتي غير الذي ارتكبه صدام حسين ضد الشعب الكويتي.

كما اوضح الوفد بانه لن يكون هناك سلام في الكويت مادام صدام في السلطة، ولكي يتم تسهيل ازالة صدام، فقد طلب وفد المؤتمر دعم الشعب العراقي، وخاصة السكان في جنوب العراق الذين يواجهون وطأة ارهاب صدام الان.

وقد اعربت القيادة الكويتية عن تعاطفها وتفهمها لمأساة الشعب العراقي التي سببها صدام.

((الملف العراقي - ضم وفد المجلس التنفيذي لـ "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" رئيس المجلس السيد احمد الجلبي والشيخ همام حمودي والسيد محسن دزئي والسيد لطيف رشيد والسيد رياض الياور والدكتور صلاح الشيخلي)).

تصريحات السيد هاني الفكيكي

وذكرت صحيفة الحياة بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٣، بان الوفد سيطلب مساعدات مالية كويتية وفتح مكاتب في الكويت كما ذكرت :

"وقال نائب رئيس المجلس التنفيذي السيد هاني الفكيكي لـ "الحياة" ان الوفد سيلتقي الشيخ سعد العبد الله الصباح ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد وربما أمير الدولة الشيخ جابر الاحمد الصباح، وسيجتمع مع اعضاء في مجلس الامة (البرلمان) واوضح ان المحادثات ستتناول "سبل التعاون والتنسيق بين الحكومة الكويتية والمعارضة العراقية للتخلص من نظام صدام حسين، ومستقبل العلاقات بين الكويت والعراق ما بعد صدام. وسيجدد الوفد التزام المؤتمر الوطني احترام القرار الدولي الخاص بترسيم الحدود بين البلدين".

وزاد ان موضوع الحدود سيثار مجدداً خلال محادثات وفد المعارضة مذكراً بان المجلس التنفيذي كان اعلن في اجتماع مع الهيئة الرئاسية العليا للمعارضة احترام القرار ٧٣٣ في ما يتعلق بالحدود "وترك ذلك لبرلمان عراقي منتخب".

وأشار الى ان المعارضة كانت طلبت من الكويت ٥٠٠ مليون دولار مساعدات، واتاحة المجال لها للتعبير عن مواقفها عبر وسائل الاعلام الكويتية، واكد ان المؤتمر الوطني العراقي يريد "تنسيقا ميدانياً في مجال تقديم الاغاثة للشعب العراقي، واعطاء المعارضة تسهيلات"، مشددا على رغبة المؤتمر في "توطيد اواصر الثقة مع الكويت".

يذكر ان الرئيس المشارك للجبهة الكردستانية الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال الطالباني، ورئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم زارا الكويت هذه السنة، وارسلت الحكومة الكويتية نهاية الصيف الماضي مساعدات قيمتها ٦٠٠ الف دولار للمدنيين في شمال العراق وجنوبه، عبر تركيا وايران".

رئيس المجلس التنفيذي ينفي

الحياة - ٢٣ تشرين الثاني، ١٩٩٣ ، وفي تعقيب على ما جاء في تصريح السيد هاني الفكيكي عن طلب معونة مالية من الكويت، قال احمد الجلبي، رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني الموحد، لـ الحياة ، ان هذه التصريحات "لا تعكس قرارات المؤتمر ولا تمثل الا رأي صاحبها". وشدد على ان "سلامة اراضي العراق والكويت وسيادة الدولتين واستقلالهما لا تخضع للمساومة في اي شكل". وختم ان طلبات الوفد "تقتصر على اغاثة الشعب العراقي ودعم جهود المعارضة، وهي طلبات نتوجه بها الى جميع الاشقاء والاصدقاء".

المجلس العراقي الحر ينتقد زيارة وفد المؤتمر للكويت

جاء في تصرح للسيد سعد صالح جبر، بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤، عن زيارة وفد المؤتمر الوطني الموحد للكويت التالي:

اود ان اؤكد مرة اخرى، الموقف الذي اعلنه المجلس العراقي الحر، الذي اتشرف برئاسته، قبل اكثر من عام ونصف حول مسألة ترسيم الحدود حيث اكدنا ان هذه المسألة، مثل اية مسألة اخرى تمس السيادة الوطنية، لايمكن التفاوض بشأنها او التوقيع على أية صيغة قانونية ثابتة لها، الا بين حكومتين شرعيتين لكل من العراق والكويت.

واذا كانت حكومة الكويت تستمد شرعيتها من برلمان منتخب فليس من حق نظام صدام، ولا من حق اي تنظيم او حزب معارض او اي شخص كان، التفاوض او التصديق على الترسيم الجديد المقترح للحدود. وان أية مصادقة، او وعد بالمصادقة، دون توفر ذلك الشرط القانوني الدولي المهم، لاقيمة لها اطلاقا، فضلا عن كونها ستشكل عامل تفجير في المستقبل لايتمناه اي مواطن عراقي او كويتي.

لذلك نهيب بالاخوة في القيادة الكويتية التحلي بأقصى درجات الواقعية والنظرة الثاقبة لمستقبل العلاقات الاخوية والودية الطيبة بين البلدين الشقيقين، وعدم الوقوع في فخ المناورات التضليلية، سواء من بعض العناصر المعارضة او من دولة كبرى سبق وان ورطتهم بمزالق صعبة، وترك الامر للتفاوض حوله والمصادقة عليه في اجواء اخوية وشرعية عندما يطاح بالطاغية صدام قريبا باذن الله، وتتشكل حكومة شرعية من برلمان عراقي منتخب.

كما نهيب بالحكومة الكويتية عدم تقديم اية مبالغ لأية جهة كانت باسم الشعب العراقي وتحت أية ذريعة او شعار ما لم تكن مخولة فعلا التحدث باسمه، وامينة حقا على التصرف بها وغير مدانة وملاحقة قانونيا بجريمة الاختلاس.

إنني اذ احيي الشعب الكويتي الشقيق وقيادته، ارى من المفيد ان نتذكر جميعا ما اسفر عنه الدعم والتأييد الخاطئين لصدام قبل احتلاله الكويت، فالذكرى تنفع المؤمنين.

توقيع : سعد صالح جبر

الاغتيال الثاني للكويت
الاصدقاء والاعداء والحلفاء والأشقاء والمعارضة العراقية
بقلم محمد عبد المجيد

كتب محمد عبد المجيد في (طائر الشمال) الصادرة في اوسلو بتاريخ، اكتوبر ١٩٩٣، مقالا عن المعارضة العراقية وترسيم الحدود العراقية - الكويتية جاء فيه :

. . . وفصائل المعارضة العراقية الهزيلة ترفض حتى الان الاعتراف بترسيم الحدود العراقية - الكويتية بحجة انها مفروضة على شعب العراق من مجلس الامن، وان طاغية بغداد لايمثل الشعب العراقي.

ان تأكيد الكويت على كل الضمانات التي تطمئن الكويتيين على مستقبلهم وحدودهم مع الجار الشمالي هو تأكيد مشروع وعادل وكان يجب ان يكون على رأس اولويات فصائل المعارضة العراقية.

الذي حدث يعكس هشاشة وضعف المعارضة العراقية على الرغم من انها صاحبة احدى اعدل القضايا في العالم، اي الاطاحة بنظام الفاشية التكريتية في وطنهم.

فالمعارضة تتعامل مع الكويتيين بنفس الطريقة التي يتعامل بها معهم الاصدقاء والحلفاء والاعداء "اي مصرف مفتوح ليلاً ونهارا وليس دولة مستقلة لها كيان حر، وصاحبة ايادي بيضاء على الجميع.

كلهم بدون استثناء كانوا يطلبون ثمن مواقفهم والذين تابعوا مهرجان اعادة اعمار الكويت عقب التحرير اكتشفوا ان العالم كله تحول الى بزنس مع الكويتيين. حتى ان دولة صغيرة جدا مثل النرويج تقدمت منها ٢٠٠ شركة لعرض خدماتها على الكويتيين باضعاف السعر الحقيقي، وان بعضهم ذهب الى الطائف قبل التحرير لتحرير عقود التعمير والنهب.

والعاملون المغتربون في الكويت كان ينبغي ان يهزهم الحدث الجلل، ويحرك مشاعرهم للتعاطف مع مضيفيهم الكويتيين، وفجاة تحول الكثيرون الى لصوص ومهربين وظهرت بعد عامين من الغزو سيارات كويتية وأجهزة كهربائية وأثاث منازل في عواصم عربية حتى اتوبيسات المدارس الكويتية رأيناها في مدن عربية اخرى !!

حلب الكويت كان سياسة انتفاعية وضيعة اشترك فيها الكثيرون لكنها اتخذت اسماء مختلفة، وعبرت عن نفسها صراحة او خفية، ولم يسلم من هذه السياسة الا قلة نادرة عز عليها ان يكون جزاء الكويتيين الغدر والنهب والسرقة والاغتصاب. . . .

ان عجز فصائل المعارضة العراقية بما فيها دعاة الملكية الدستورية عن وضع تصورات عادلة للموقف من الكويت يجعلنا نرتاب في العملية الاصلاحية برمتها، بل لانثق بالمرة في البديل للارهابي صدام حسين.

القضية الرئيسية كما نراها تتعلق بالتصور الخاطيء لدى أفراد المعارضة العراقية بان الكويت جزء من العراق، لكنهم سيتنازلون عنها اتقاء للنظام العالمي الجديد، ثم تتعلق ثانيا بالنظرة الاستعلائية على هموم وقضايا ومشاكل وأزمات الكويتيين، من اسرى ومرتهنين، مرورا بالامن، وليس انتهاء بقضية القضايا . . اي ترسيم الحدود النهائية.

ان بامكان فصائل المعارضة العراقية ان تسحب البساط من تحت اقدام النظام التكريتي الاحمق وتعترف اعترافا نهائيا وغير قابل للمناقشة او اعادة النظر وتؤكد للشعب العراقي بان العودة للحكم مرتبطة بكل اشكال العدل وعلى رأسها العلاقات العراقية مع العالم بأسره، وخاصة مع الدولة الجارة الشقيقة التي دفعت ثمن تهور القيادة العراقية.

ماذا تريد فصائل المعارضة العراقية من الكويت؟ هل تريد ان تساوم على الحدود، وتمسك ورقة رابحة تحلب بها ماتبقى من الكويت؟ ان تسعى لان تظل الكويت خائفة وحذرة وفي حماية قوى كبرى قد تنقلب عليها في يوم من الايام، فمصالح اي دولة فوق كل اعتبار، ومن كان يصدق ان الولايات المتحدة الامريكية تتعهد بحماية ياسر عرفات من الارهابيين وان معمر القذافي يستقبل وفدا صهيونيا بعد اداء الليبيين مناسك الحج الخضراء في القدس المحتل؟

يمثل هذا المنطق الذي تتبناه فصائل المعارضة العراقية وكذلك دعاة الملكية الدستورية فان صدام حسين سيظل رئيسا للعراق مدى الحياة وربما يخلفه الارهابي الصغير عدي او شقيقه او حتى برزان التكريتي، فالمعارضة العراقية التي يلتف حولها الشعب العراقي تتساقط كأوراق الخريف في حدائق لندن عندما تهب عليها نسمة رقيقة مبللة برذاذ خفيف في صباح احد ايام سبتمبر !! . . .

لماذا لاتحسم المعارضة العراقية في مؤتمر كبير . . هذه القضية وتعترف بترسيم الحدود العراقية - الكويتية، و تعتذر عن كل الاخطاء والجرائم التي ارتكبها النظام في حق ابناء الكويت، وتؤيد الشرعية الكويتية وتتبنى قضية الاسرى الكويتيين وتتعهد بتعويضات كاملة عن كل ما خسرته الكويت من جراء الغزو الاثم ؟

ستظل المسافة واسعة بين تطلعات الشعب الكويتي واحلام المعارضة العراقية طالما ظلت فصائل المعارضة تلح على الدعم المالي والمساعدات المادية وقوافل الخير وغيرها، فالحقيقة ان الكويت هي التي تحتاج الى المال، وماتم انفاقه حتى الان وهي عشرات المليارات تم سحبها من أموال الاجيال الكويتية القادمة التي ستصب لعناتها على صدام وزبانيته وكل من وقف صامتا او مؤيدا او فرحا في يوم الخميس الاسود.

الكرة الان في ملعب المعارضة العراقية، فان ارادت الاستمرار في لعب دور الوطنية التي تحتاج الى دعم سفارات الكويت في لندن وباريس وواشنطون وجنيف ودمشق وطهران فلن يبقى لدينا اي أمل فيها، سواء عادت الى الوطن او ظل الشعب العراقي كله في زنزانة سجن البعث التكريتي الكبير. . .

اما الدعوة الى استفتاء شعبي على قضية ترسيم الحدود، فسيأتي من بعدهم من يقول بأن الاستفتاءات مزورة شأنها شأن اي استفتاءات اخرى في دول العالم الثالث، من كوبا الى نيجيريا، ومن موريتانيا الى العراق، ومن الصومال الى سورية، ومن السودان البشير الى اليمن السعيد. . . . ان فتح صفحة جديدة مع الكويتيين لن تبدأ قبل ان تتغير النظرة العراقية للكويت، ويتم التعامل مع كل المستويات، حتى المشاعر والاحاسيس والفكر، بان الكويت دولة حرة ومستقلة وذات حدود آمنة وابدية، وان الحكومة العراقية الوطنية القادمة ستقوم بتعويض الكويتيين وليس العكس كما يحدث الان. ■

هل دخلت المعارضة العراقية مرحلة (التيه)؟ مهلاً.. هذا الطريق لايوصل الى بغداد..!

أمير موسى (كاتب سعودي مقيم في بريطانيا)

كثير من الاحيان تتحول الوسائل والاساليب التي تمارس لتحقيق الهدف المنشود الى اهداف بحد ذاتها، فبدلا من الاهتمام بالهدف والسعي لتحقيقه، يتحول الهم الرئيسي الى كيفية انعقاد مؤتمر او ندوة او اصدار مطبوعة، او ما أشبه. والحال ان المؤتمر والندوة وكذلك الصحيفة هي جميعاً وسائل لهدف أكبر وأسمى، وليست غايات في حد ذاتها.

لذلك فان كثيراً من الجهود والطاقات والامكانيات تصرف بدون نتيجة، وتذهب هباء منثورا، او تحوم حولها أمواج من الارتياب، وظلال من الشكوك في المصداقية. وبدلاً من ان تؤدي الغرض المنشود منها، نلاحظ انها تخلق انطباعات عكسية ونتائج سلبية، وبدلا من ان تعطي نشاطات ذات صبغة اعلامية من هذا القبيل شحناً هائلاً للنفوس المقهورة بدواعي الغربة والهجرة، لم تفعل تلك النشاطات سوى خلق حالات من الاحباط في نفوس الكثير من النخبة وكوادر المعارضة وكذلك الجماهير العراقية التي أصبحت تستهجن لغة المؤتمرات والندوات، التي تعقدها المعارضة هنا وهناك.

فحين يكون التنافس بين أطراف المعارضة، حول كثرة انعقاد المؤتمرات وتسليط الاضواء واجتذاب المتحدثين والمشاركين، ويموع الهدف، وتغيب الغاية، تكون المعارضة حينئذ قد تحولت من معارضة سياسية تستهدف مواجهة النظام الحاكم، الى جماعات تطرب بالاضواء، وتنتشي بالتصفيق، وهي اقرب الى جماعات التهريج منها الى جماعات العمل السياسي المكافح والشاق والجاد.

لقد شهدت الساحة العراقية بشكل خاص، منذ منتصف الثمانينات جولات وصولات لم تشهدها حتى الساحة الفلسطينية، من عقد مؤتمرات وندوات وتشكيل هيئات ولجان. ومع ذلك فلم تكن الحصيلة بعد سنوات شاقة ومتعبة سوى المزيد من الانشقاقات والتمزقات، والانقسامات والعداوات غير المبررة، ولم يتركز من هذا العمل سوى البعد اكثر عن بغداد.

كان يمكن لأطقم العمل التي تولت ادارة العمل السياسي المعارض- وبعضها يتميز بكفاءة متميزة- ان تقرب الصفوف، وتؤلف القلوب، وتوحد الجهود، وتشخص الهدف، وتغتنم الفرص الكثيرة، وتشرك الجماهير. فمن المؤسف ان العمل ضد نظام الرئيس صدام حسين لا يقوم به سوى (نخبة النخبة) في الصف الثاني من المعارضين العراقيين، بينما انشغل الصف الاول بتلميع اشخاصهم، وسقط حساب الجماهير في هذه المعركة التي دفع الناس اول واغلى ثمنها.

فمن ايران ومرورا بسوريا والسعودية وليبيا وصلاح الدين الى امريكا والمملكة المتحدة وفينا والمانيا والسويد، كانت هناك مؤتمرات، تصاحبها تشكيل هيئات، وانبثاق لجان، وحتى تأسيس حكومات منفى، ومجالس قيادية واستشارية، ولكن لان (الشخصانية) كانت اكثر المبادىء صموداً، ولان الهدف كان اقل من وسائله، وصدى العمل اهم من قيمته الفعلية، كل ذلك جعل الناس تفقد الثقة بهذه المؤتمرات ولاتسميها سوى (مؤتمرات الضجيج الاعلامي).

هناك حاجة ملحة لايجاد تفسير لهذه (الظاهرة العراقية)، وهي ظاهرة فريدة من نوعها على الاطلاق. فمع ان كل جماعة او تنظيم او حزب او مجموعة تمتلك عدداً كبيراً من الكوادر والفعاليات العملية والسياسية الا انها جميعاً مصابة بداء النفور.. فالعداء مستحكم بين الترتيبات العلمية والتنظيمية، والخصومة متفشية بين اهل المدن الكبرى وابناء المدن الريفية (علاقة الداخل بالخارج) والقرى والمحافظات النائية، بل ان هناك حالة من التمييز حتى بين المهاجرين والمهجرين، وبين العراقيين الاقحاح وبين من تختلط في لهجتهم اللكنة الفارسية. واصبحت ترى التعدد في كل مكان هو مدعاة لأثراء العمل، الا بالنسبة للمعارضة العراقية، فالجنوح للخصومة والاختلاف والتميز عن الاخرين هو مسلك الغالبية العظمى.

فمثلاً لكل مجموعة او حزب او فئة تأتي الى بريطانيا مثلا، او كانت موجودة في ايران او سوريا او بقية المنافي الاخرى، تجد حينما تفد جالية عراقية كبيرة، ومؤسسات علمية ودينية وسياسية، ومراكز وحسينيات، واذا كان اي من تلك الفئات يرغب في العمل، فيفترض فيه (عقلا) ان يبدأ من حيث انتهى الاخرون، وليس من حيث ابتدأوا.. لكن الملاحظ ان كل قادم يبدأ بتأسيس حسينية او مركز، او يصدر صحيفة، ويبدأ يعمل بشكل منفصل.. ولا يحدث هذا بدعوى أثراء العمل، فالساحة تستوعب الكثير من هذه الاعمال، ولكن من اجل التميز عن الآخرين.

ليست هذه دعوة للاحتكار، فهو ممنوع، ولكن دعوة للتنسيق، للعمل الجماعي، للتنازل عن نقاط الخلاف، للتخلي عن الشخصانية، للترفع عن الحزازات، للتخلص من سلبيات الساحة، وامراض النكبة والغربة.

ازمة تعددية

المجتمعات المدنية المتحضرة، هي تلك المجتمعات التي تتصف بالتعقل واستخدام لغة الحوار السلمي في التعامل مع الطرف الاخر.. فوجود الاحزاب والتنظيمات في المجتمع دليل على الحالة الصحية التي يعيشها أبناء المجتمع، وتعدد الاراء والافكار يزيد من الوعي والنمو لدى المجتمع.

لكن في بعض الحالات يحدث عكس ذلك، فكثرة التنظيمات والاحزاب يخلق نوعا من الارباك والصراعات فيما بينها، وتزداد الانشقاقات والتناحرات، نتيجة لعدم الانسجام والتفاهم وطغيان الذاتية في النفوس.

من المؤسف ان النفوس تضيق كثيراً الى الحد الذي تعجز فيه عن قبول الرأي الاخر، ومن المؤسف ان البعض يصل به الحال من الضجر والسأم بالرأي المخالف الى مستوى تعريض القضية برمتها للانهيار.

مع كثرة الانشقاقات في صفوف المعارضين العراقيين، وكثرة الانسحابات الى ترتيب الحالة الشخصية، ونسيان القضية بل وتناسيها في وسط بحر من الهموم الفردية والحزبية والعائلية، نكون قد دخلنا فصلاً جديداً من مراحل العمل المعارض، ربما يكون صحيحاً ان اطلقنا عليه (مرحلة التيه)، فبنو اسرائيل حكم عليهم بالتيه اربعين عاماً، وهي مرحلة ضياع الهدف، والتخبط بصحراء الهموم والمشاكل والانشغال بالهموم الانية كالسكن والطعام، عن الهموم المصيرية والاستراتيجية.

واذا كان بنو اسرائيل دخلوا مرحلة التيه بعقاب إلهي، فان المعارضين العراقيين خاضوا المرحلة بجدارة وتوغلوا فيها باختيارهم وبأرادتهم، وانسحابهم منها مرهون بارادتهم ايضا.

وليسمح لي السادة المعنيين بالشأن العراقي المعارض ان اقترح بعض الخطوات للخروج من حالة التخبط والتيه.

- السعي ليكون العمل المعارض عملا شعبياً يشارك فيه كل العراقيين، والحرص على زج الجماهير في هذه المعركة، لا ان يكون العمل المعارض عملاً نخبوياً ولايبقى للجماهير سوى المظاهرات والشعارات والاعتصامات.

- تجميد الخلافات بين ابناء الفصائل والتنظيمات والسياسيين المستقلين، والحرص على تأليف القلوب وتجميع الشتات في هدف سامي هو انقاذ العراق، وليس من اجل حشد الديكور للتباهي والتفاخر بالقدرة على الحشد.

- وقف اطلاق النار فوراً بين العراقيين، من مهاجرين ومهجرين، ومن ابناء المدن الكبرى والمدن الصغرى، ومن مقلدي المرجع الفلاني واتباع المرجع الاخر، وبين حملة الشهادات وغيرهم، وبين اتباع الجامعات وطلاب الحوزات، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين المذاهب والطوائف. من اجل التسامي فوق كل هذه الاعتبارات لانقاذ العراق، الذي هو يعلو فوق كل هذه الخلافات.

- ان يكون هناك مشروع سياسي يتقاسم الجميع العمل والاداء فيه.

- ان يكون هناك ميثاق وطني، وميثاق شرف لابقاء الخلاف ضمن الاطر الطبيعية، وان يكون هناك مجلس للعمل يضم كافة الفصائل والتيارات والاحزاب، لاتطغي فيه جماعة على اخرى، ولا فئة على اخرى.

ان تشخيص الهدف، الاخلاص في ادائه، والتعالي فوق الجراحات، والتسامي فوق الخلافات رهين بشق الطريق نحو عمل معارض فاعل.

والله وراء القصد. لندن - ١٥ تشرين الثاني، ١٩٩٣ ■

تقرير عن الحالة المعاشية في العراق

بغداد- من فلورانس بيدرمان - رويتر (السبت ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٣)

يستعد العراقيون لمواجهة اشهر طويلة اخرى من شحة المواد الغذائية والادوية وغيرها اثر قرار مجلس الامن الدولي مساء الخميس (١٩٩٣/١١/١٨) تمديد الحظر المفروض على العراق منذ اكثر من ثلاث سنوات.

ويردد السكان في كل مكان وهم يتتبعون تحليق الاسعار من دون اي زيادة موازية في رواتبهم "كل شيء متوفر لكن باسعار باهظة". ويصل متوسط الراتب الشهري في العراق الى ٣٥٠ ديناراً - اقل من ٣ دولارات في السوق الموازية- مما يجعله من بين ادنى الرواتب في العالم.

وتستمر قيمة الدينار العراقي بالتدهور مقابل الدولار الذي يستخدم لدفع الواردات من الاغذية. فمنذ اسبوع كان الدولار يساوي ١٠١ دنانير تقريبا ووصل الخميس الى ١٣٠ دينارا في السوق الموزاية وفق الصيارفة في بغداد. يذكر ان السعر الرسمي للدينار يساوي ٣,٢ دولار. وبعد حرب الخليج في شباط ١٩٩١ ارتفع سعرالدولار الى ٦ دنانير.

وتوزع الحكومة بطاقات تموين على العراقيين تسمح بشراء كميات محدودة من السلع التي تدعمها الدولة مثل الحليب المجفف والسكر والشاي والارز والزيت والطحين. لكن ارباب الاسر يقولون ان هذه البطاقات بالكاد تكفي حاجات الاسرة حتى منتصف الشهر.

وبعد ذلك يتوجب شراء هذه السلع من السوق الحرة حيث تصل الاسعار الى معدلات خيالية. ففي سوق بغداد كانت علبة الحليب المجفف التي تحتوي ٤٥٠ غراماً تباع بـ ٧٥ دينارا مقابل ٧٥٠ فلسا (اي ان الراتب يكفي بالكاد لشراء خمس علب من الحليب). ويباع كيلو الارز بـ ٣٠٠ فلس بالبطاقة و بـ ١٨٠ دينارا من دون البطاقة. وتباع البيضة بـ ٤ دنانير وكيلو اللحم بـ ١٠٠ دينار على الاقل.

ويضطر العراقيون في معظم الاحيان الى القيام بوظيفتين كهذا الطبيب الشاب الذي يعمل ايضا سائق سيارة اجرة. وعلى هذا الطبيب ان يعمل لحوالي ١٠ سنوات لحساب الدولة التي دفعت له سنوات الدراسة ويجني ٣٠٠ دينار في الشهر بينما يجني ١٠ اضعاف هذا المبلغ من عمله كسائق سيارة اجرة. وعندما يفتح عيادته الخاصة سيحصل على ٤٠٠ دينار يوميا. لكن شهادات عديدة تفيد ان العراقيين لا يعانون من المجاعة. وقال دبلوماسي غربي "الوضع الاقتصادي صعب جداً. الناس في بعض المناطق الريفية يعانون من سوء التغذية لكن ليس من المجاعة". واعلن مسؤول عن المساعدات الانسانية ان كميات الادوية غير كافية واسعار بعضها مرتفعة جدا مثل الانسولين مما يؤدي الى وفاة عدد من مرضى السكري.

يشار الى ان الاغذية والادوية لا تخضع للحظر الدولي، لكن العراق يؤكد انه يفتقر الى الاموال اللازمة لاستيرادها نتيجة تجميد ودائعه في الخارج. وقد علق كل المفاوضات مع الامم المتحدة حول التصدير المحدود للنفط اذ انه يريد الان رفعا كاملاً للحظر.

بالمقابل تبدو المشروبات الروحية متوفرة في كل مكان. وتباع زجاجة الويسكي التي تحمل علامة "صنع بالاردن" برائحة وطعم البنزين بـ ٩٠٠ دينار. ويعود ذلك الى قرار الحكومة العراقية في بداية تشرين الثاني تسهيل الاستيراد من دون دفع رسوم جمركية على عدد من السلع بسبب انهيار سعر الدينار.

ودعت الحكومة الاسبوع الماضي العراقيين المسافرين الى ادخال سلع معهم من الخارج بقيمة ٣٠٠٠ دينار اي حوالي ١٠الف دولار من دون اي قيود على انواع السلع بينما كان استيراد ١٥٠ نوعا من الكماليات في نهاية ١٩٩٢ محظوراً.

ومن جهة اخرى يشهد سعر الوقود في العراق تدنيا كبيرا فسعر الليتر الواحد ٧٥ فلسا. وينتج العراق من اجل استهلاكه المحلي حوالي ٤٠٠ الف برميل نفط يوميا. لكن ذلك لاينعكس ازدحاما في الطرقات نظرا لحركة السير الخفيفة بسبب السعر المرتفع للسيارات ولقطع الغيار. الا ان تدني سعر الطاقة يسمح للعراق على الاقل بالانارة طوال الليل حيث تسطع انوار النصب التذكارية والجادات الكبيرة المزورعة صورا ضخمة للرئيس العراقي صدام حسين.

أراء عراقية حول التغيير السلمي والمصالحة الوطنية في العراق
د. وميض نظمي وهاني الفكيكي

رأي د. وميض نظمي (من التيار القومي العربي يقيم في بغداد)

جاء في حديث صحفي للدكتور وميض جمال عمر نظمي مع صحيفة (الوحدوي) بعددها المؤرخ في ١٤ تموز ١٩٩٣، والتي تصدر في اليمن، مايلي :

- الوحدوي : باعتبارك آحد الرموز السياسية كيف تصف الوضع السياسي في العراق للقارىء اليمني؟

-د. وميض : على الرغم من ان النزعة القومية لا تفرق بين قطر وآخر الا ان العراق يحتل مكانة خاصة في الخارطة السياسية العربية لاسباب عديدة. لكن الاوضاع الحالية تعاني من اختلاط كبير في الرؤية ومن عقلية (التخندق) بسبب الحصار المفروض على العراق والذي يشكل خرقا فضا لابسط مبادىء حقوق الانسان ويسبب ويلات انسانية لا مبرر لها على الاطلاق، وهذا "الحصار" لايضر الحكومة العراقية فحسب بل يشكل خطراً على الشعب العراقي عموماً، وصحيح ان الحكومة العراقية قد تمكنت من اعادة بعض الخدمات وبسرعة قصوى وحققت نسباً كبيرة في اعادة البناء وهو ما يحسب لها لكني اقول وبصراحة "ان العراق اليوم اكثر من اي وقت مضى بحاجة الى اصلاحات سياسية عميقة" ابتداء بالمصالحة الوطنية وانتهاء بالتحول الديمقراطي. وشيء من هذا لم يحدث لحد الان فاذا كانت اعادة بناء الجسور امر حيوي وهام فان بناء الجسور بين اطراف الشعب العراقي والحركات السياسية الممثلة امر لايقل اهمية. ومن المؤسف ان الحكومة العراقية لم تعط اهتماماً لهذا الجانب حتى تعمق صمود المواطن العراقي وتعزز مشاركته لخلق روح التحدي والبناء في مواجهة الاخطار المحدقة بالعراق.

- الوحدوي : بمعنى الربط الموضوعي بين الاوضاع الداخلية والمخاطر الخارجية ؟

- د. وميض : طبعاً . . وفي تقديري ان الاصلاح السياسي شرط اساسي للصمود الاقتصادي ولحل معضلات العراق السياسية مستقبلاً. فبانعدام مثل هذه الاصلاحات سيبقى الغرب الاستعماري والرجعية العربية "يأملان" خنق العراق وربما تطويعه، لكن اذا ما شعرت وتأكدت هذه القوى انها امام عراق مستقر سياسياً فانها ستضطر للتراجع عن سياساتها الجائرة.

- وماذا عن المعارضة العراقية وموقفكم من "المؤتمر الوطني العراقي" ؟

- د. وميض : من المؤسف ان بعض القيادات العراقية ضالعة في مساعدة المخطط الاستعماري ضد العراق، فقد ثبت ان هذا البعض لا يكترث بمصائب العراق وشعبه بقدر ما يهمه تغيير النظام ارضاء لتعطشه للسلطة وان جاءت عن طريق التبعية والحرب الاهلية الدموية ان هؤلاء لا يغادرون المواقع الوطنية ويتنكرون لمشاعر شعبهم وامتهم وحسب بل يظهرون غباء سياسياً وقصر نظر واضحا سيدفعون ثمنه ولن يفروا من نتائجه الوخيمة.

- الوحدوي : ترى هل سنسمع قريباً عن حزب ناصري عراقي وصحافة حزبية عراقية؟

- المشكلة التي يواجهها الناصريون والوطنيون الديمقراطيون داخل العراق انهم يريدون العمل ضمن الشرعية والقوانين المرعية حالياً وليس هذا الموقف نابعاً عن خوف او انتهازية وانما عن تقدير دقيق لظروف العراق الحالية وتشخيص صائب للمرحلة التي يمر بها العراق، ومن هنا كانت تصوراتنا واجتهاداتنا تختلف عن سلطة حزب البعث الا انه ليس من المفيد في شيء تضخيم هذا التناقض الثانوي على حساب التناقض الرئيسي بين مجموع شعبنا ومنهم اعضاء وقيادات حزب البعث ضد التآمر الاستعماري. فعلى السياسي والمناضل ان يدرك خواص كل مرحلة ويشخص تناقضاتها ولذلك قامت مجموعة من الناصريين والماركسيين والقوميين والوطنيين المستقلين بتقديم طلب امتياز لصحيفة يومية باسم "الاخاء الوطني" منذ ١٩٩٢/٣/٢٧ وتكرر في ١٩٩٣/٢/٢٥ ومع ذلك لم تمنح السلطة امتيازاً لهذا المطبوع، ونحن نعتقد ان الانتقال الى العمل السري حالياً والمعادي للنظام لايشكل موقفاً سليماً وقد يجرنا جميعا الى سلسلة مواقف لا نريدها والعراق تحت وطأة هذه الظروف وفي الامد المنظور لازلنا نؤمن بضرورة العمل العلني ضمن اطر شرعية ودستورية وبشرط التمسك بالثوابت الوطنية والقومية، ويبقى على سلطة حزب البعث ان تستجيب لهذه المطالب الشرعية والمتميزة بالمرونة والشعور العالي بالمسؤولية السياسية والوطنية وهذا مازال رهاننا حالياً.

رأي الاستاذ هاني الفكيكي (نائب رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد) . ذكر الاستاذ الفكيكي في حديث له مع صحيفة (صوت العراق) الناطقة باسم حزب الدعوة الاسلامية في اوربا، والصادرة في لندن بتاريخ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٣، مايلي،

صوت العراق : من الطبيعي ان يطال رذاذ الاتهامات الاستاذ هاني الفكيكي بوصفه بعثي سابق، وسمعنا عن مشروع لكم للتفاوض مع النظام او حل الصراع مع النظام بعيداً عن اسلوب الحسم الثوري فما هي ابعاد هذا المشروع ؟

الفكيكي : انا لست بحاجة للدفاع عن النفس، ولست بحاجة لخوف من هذا الرذاذ كما اسميته (المبلل لا يخاف من المطر)، انا من اوائل الذي عارضوا هذا النظام قبل مجيئه للسلطة، انا تركت البعث عام ١٩٦٤ ولم اخضع لا لمغريات الحزب والعصابة الحاكمة الان في بغداد ولا لأرهابها، ولم اتسلم اي منصب ولم اتسلم اي مسؤولية وبقيت معارضاً لهذا النظام منذ ذلك اليوم الى هذه اللحظة، لكنني اقول ومن تجربتي ان اية معارضة يجب ان تستخدم جميع اساليب النضال، انا اقول نحن بحاجة الى توظيف واستخدام كل الاساليب وكل الاوراق لصالح النضال ضد الدكتاتورية، العامل الدولي، العامل الاقليمي، العامل العراقي اولاً والشعب العراقي، ثم يجب تنويع اساليب نضالنا. وقدمت هذا المشروع مكتوباً الى المجلس التنفيذي للمرة الرابعة، على مدى سنة كاملة، منذ سنة ولحد الان وسابقى اقاتل في سبيل هذا المشروع الذي قدمته مكتوباً الى المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، والمشروع يتلخص باستخدام القرار ٦٨٨ وبقية

القرارات الخاصة بحقوق الانسان ومنع الاضطهاد، بان تطالب المعارضة العراقية بأجراء انتخابات حرة نزيهة مباشرة تحت اشراف الامم المتحدة وادارتها وتحت اشراف الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي على ان تسبق هذه الانتخابات سلسلة اجراءات منها اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، عودة المهجرين والمهاجرين، اصدار عفو عام كامل ومطلق، الغاء جميع القوانين الاستثنائية التي اصدرتها الديكتاتورية و المعادية لحقوق الانسان، الغاء جميع المؤسسات الارهابية والقمعية التي شكلت بحكم هذه القوانين، سن قانون انتخابات تشارك المعارضة في صياغته، سن دستور دائم للعراق تشارك المعارضة في صياغته يؤكد على التعددية الحزبية وعلى الحريات وعلى احترام حقوق الانسان وعلى الحقوق القومية للاكراد، كل هذه المطاليب ممكن صياغتها ووضع شروط محددة ونطالب بها المجتمع الدولي والعراق والمجتمع العربي والاسلامي ونقول هذا هو تصور المعارضة لتنفيذ القرار ٦٨٨ وبقية القرارات، ونحن نطالب الامم المتحدة ودول العالم ان تتبنى ظلامة الشعب العراقي بذات الحرارة والحماسة التي تنتهي فيها تدمير ما تبقى للعراق من امكانيات اقتصادية وعسكرية وصاروخية ما يقال وبنفس الحماسة المطلوبة حماية حقوق الانسان وتطبيق هذه القرارات. ليس هنالك لحد هذه اللحظة تصور لدى المعارضة العراقية، انا مليء بالخوف والذعر ان صدام حسين والحكم العراقي سينفذ قرارات الامم المتحدة الاخرى وسيحرج الغرب وسيحرج المعارضة العراقية ويقول ان تنفيذي لقرار ٦٨٨ سيكون بفتح الحوار مع الحركة الكردية وبأعطاء الحركة الكردية ما تشاء او ما هي مطاليبها بحدودها الدنيا ويمكن ان يفتعل بعض الاحزاب الكارتونية اسلامية او غير اسلامية ويقول للغرب ها انا ذا قد حققت جميع ونفذت جميع قرارات الامم المتحدة، واذا كانت مصالح الغرب تقتضي طي صفحة مع هذا النظام خصوصا اذا ابدى استعداداً للاتفاق مع العدو الاسرائيلي فهذا سيؤدي بالنتيجة الى احراج المعارضة والى اضعافها والى اخراجها كورقة ضاغطة على النظام.

صوت العراق : وهل تعتقد بوجود فرصة لتحقيق هذا المشروع في ظل وجود صدام حسين، ام ان تنحيته هو شرط لنجاحه؟

الفكيكي : هذا المشروع فيه فرص نجاح اكثر من مشروع البندقية، لحد الان لم تستطيع البندقية الثائرة في جنوب العراق واهوار، ولا في كردستان، ولا في بغداد واواسط العراق ان تهدد النظام فعلاً، نعم هي تزعج النظام، هي ورقة ضغط على النظام مستمرة لكنها لم تسقط النظام، فهذا المشروع . . هذا السلاح السياسي انا لا ادعي اطلاقا انه يسقط صدام حسين والنظام وانما اقول له من فرص الضغط ما للبندقية من فرض ضغط. ■

من أغتال في بغداد الرفيق الدكتور خليل طعمة الجزائري، ولماذا؟

عاد الدكتور الرفيق خليل الجزائري الى وطنه، العراق، املا في ممارسة نشاط وطني شرعي دستوري ضمن الاجتهاد الفكري خدمة لشبيبه ووطنه، بعد اكثر من عشرة سنوات من الهجرة القسرية والمشاركة في "المعارضة العراقية" الديمقراطية في خارج الوطن.

كان طموحه هذا قد ترسخ لديه بسبب معاناة الشعب العراقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشتت الامة العربية وما ينجم عن ذلك من كوراث ومآسي، وبسبب حالة شلل الديمقراطية السائد في العالم العربي، كما ترسخ بعد ان رفعت الامبريالية العالمية نزعتها العدوانية الى مستوى التدمير وتجريد الامة العربية من قواها الراصدة لمؤامراتها والصهيونية والقومانية والطائفية. فكان العدوان الثلاثيني والحصار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الكامل مضروبا على الشعب العراقي، من خارجه كما من داخله، وكان ابتداع المحميات وحرمان الجماهير من حقوقها ومن ممارساتها في اجواء الحوار والنقاش.

في هذا الركام النتن من الممارسات التعسفية والعدوانية وجد الدكتور الرفيق خليل العمل في الايمان بصلاحية الحوار طريقا الى تعايش القوى الوطنية والقومية ذات العقائد الدينية والفكرية المختلفة وفي التفاعل فيما بينها تفاعلا يضمن دون غيره ردع المتعسف والمعتدي لتحقيق الارضية المشتركة.

كانت قناعته هذه لايشوبها حذر من الاغتيال. . وكان يريد مع رفاقه ان يحول هذه القناعة من مبدأ فكري الى اداء يومي وسنة في الحياة والى سلوك. وكان يرى في هذه القناعة انها لا تقود الى الشهادة ولا تصير فرية للاغتيال ولاتصبح دعوة للتعصب الاحتكاري التعسفي الا في بيئة بلا اخلاق ولا دين، الا في مجتمع بلا أمن ولا مبدأ. اي في مدينة قوامها وهم وقوتها حقد وخوف من صحوة الاخلاق والدين ومن عودة الحق والمبدأ. ولكنه كان مؤمنا ببغداد وبشعب بغداد، شعب ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

كانت خطواته في وتيرتها الاولى وقناعاته في صياغتها البكر، كان يتلمس طريق افكاره بحساسية مرهفة، داعيا الى الوحدة الوطنية والى حل المشاكل القائمة بين القوى الوطنية عن طريق النقاش وتبادل وجهات النظر، ضمن الشرعية والدستورية بالرغم مأخذه عليهما في حالتهما القائمة.

فهل يمكن لهذه القناعة ان تقود الى الشهادة في مدينة تسودها شرعية الانسان ؟ وهل ان قناعة بهذه في الديمقراطية يمكن ان تؤدي بصاحبها الى ان يلقى حتفه برصاصة قاتلة !! وهل يمكن لمثل هذه القناعة ان تكون سببا في الغاء الامن الشرعي في المدينة ؟ ان اغتيال الدكتور الرفيق خليل يحمل تقديرات دالة، تتطلب الكشف عن دوافع الجريمة السياسية هذه وخيوط تنفيذها كشفا علنيا جهاراً، كشفا يؤكد جدية القضاء وبعده واستقلاله عن القوى المدبرة والمنفذة لهذه الجريمة السياسية. ان الجهر بالاتهام وبالتحقيق يضمن صدق القضاء وبعض المبادىء والاصول الانسانية التي يجب ان تسود كل مدينة تريد هذا الاسم. والاتهام الكبير ينص على ان ادانة الصمت الذي يغلف كل جريمة سياسية يراد لها ان تبقى غامضة، فالى المطالبة بالتحقيق العلني عمن دبر ونفذ هذه الجريمة السياسية.

تموز ١٩٩٣

(ح ت ش د و) - (من ابرز عناصر هذه المجموعة خالد السلام)

بيان صادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي

القيادة القطرية المؤقتة

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

أنها ليست المرة الأولى التي يبتلي حزبنا بعناصر مشبوهة تمتطي صهوة الظروف وتستغل ثقة قواعد الحزب وكوادره لتلعب لعبتها، أما بالتسلط على الحزب وتدمير صيغه واعدام مناضيله كما حصل ويحصل الان او تفكيك الحزب من الداخل وتحويله الى شراذم أنتهازية وأبقاء راية الحزب مرفوعة والاختفاء خلفها وممارسة كل انواع الدعارة السياسية تحت راية هذا الحزب. وما حصل في الحقبة الاخيرة والتي أمتدت عشرين عاماً من القهر والاذلال والتصفيات الجسدية لمناضلي الحزب والقوى الوطنية الاخرى الا دليل واضح على ماتقدم.

ان هيمنة مجموعة من الاميين والجهلة على الحزب وقيادات الدولة وتحويل العراق الى مزرعة خاصة بهم وترك الشعب يتضور جوعاً حيث القهر وظروف الحصار الدولي وما العزلة والدمار ومحاولات التقسيم الا نتيجة طبيعية للسياسة الخرقاء والمشبوهة التي وجه من خلالها دكتاتور العراق اكبر طعنة لاهداف ومبادىء الحزب - الوحدة - عندما ضم قسراً وبالقوة العسكرية بلداً عربياً وشقيقاً وأذل أهله بدلاً من ان يكون الجيش العراقي ذراع الامة العربية الأيمن.

وبناء على ما تقدم فقد تداعى عدد من مناضلي الحزب القدامى ومن الذين ساهموا في بنائه منذ تأسيسه، منهم من خارج التنظيم الرسمي ومنهم من كوادر التنظيم العاملين من مدنيين وعسكريين الى عقد اجتماع خلال الفترة من ١٩٩٣/١/٨ لغاية ١٩٩٣/١/١٢، وبعد سلسلة من الدراسات والمناقشات حيث جرى تحليل دقيق للظروف التي يمر بها القطر العراقي والتردي الحاصل في منطقتنا وتهميش اي دور للحركات الوطنية وجماهيرنا وخرج المجتمعون بالنتائج التالية :

١- أنتخاب قيادة قطرية مؤقتة من بينهم تتولى عملية أعادة تنظيم الحزب على أسس علمية جديدة وأعتماد مبدأ الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي بشكل يضمن عدم تكرار ما حصل. ولا يتم ذلك الا بأشاعة روح النقد وأعتباره واجباً حزبياً.

٢- تتولى القيادة المؤقتة عملية الاتصال بجميع البعثيين العراقيين من دون استثناء الا من ربط مصيره مع القيادة الهزيلة أزلام صدام.

٣- تتولى القيادة الدعوة الى عقد مؤتمر قطري عن طريق لجنة تحضيرية واعداد الدراسات وتقييم المرحلة ونقدها نقداً ثورياً والتأكيد على مبدأ الديمقراطية والتعددية في الحكم من خلال أجراء انتخابات عامة وحرة ديمقراطية وان للعراق دوره الايجابي في النمو الاقتصادي والتعايش بسلام واخوة مع جيرانه وأشقائه دون التدخل في شؤون الغير الداخلية. وتوضيح الصورة للشعب لان أسم الحزب أصبح في نظر الشعب العراقي يترافق مع المصائب التي حلت به جراء تسلط عائلة صدام على الحزب والدولة.

ايها الرفاق. . . ان القيادة القطرية المؤقتة اذ تتوجه بندائها الى جميع أعضاء الحزب في أجهزة الدولة كافة المدنية والعسكرية لتحديد موقفهم بكل وضوح نظراً لخطورة المرحلة حيث ان التغير بات ضرورة وطنية وقومية ملحة لانقبل التأجيل او المساومات او انتظار الظروف التي يصنعها الاجنبي خصوصاً وان تنظيمنا قد قطع شوطاً بعيداً على طريق النضج والاكتمال، حيث اصبح يغطي بغداد وأغلب المحافظات ولم تعد الادوات القمعية للنظام قادرة على ألغاء دور الحزب او تعطيله وان تأخير الاعلان عن تشكيل القيادة الى هذا الوقت كان للسبب آنف الذكر ولضرورات أمنية أخرى.

وبهذه المناسبة ايضا نوجه تحذيرنا الى العاملين ضمن الاجهزة الامنية والتي تخدم العائلة الحاكمة فنقول لهم ، أنتم عراقيون وأغلبكم بعثيون عودوا الى رشدكم تحسسوا مصائب شعبكم لان المأساة تقع علينا جميعاً وان خط الرجعة مفتوح للجميع وبعكسه فأن حزبنا قادر على قطع اليد التي تمتد الى احد مناضليه.

ولايفوتنا ان نعلن ان القيادة كلفت احد أعضائها للاتصال بالاطراف الوطنية المعارضة لغرض تشكيل جبهة تضم العناصر والاحزاب الوطنية من العراقيين كافة لتنسيق الجهود والاسهام بما عليهم من واجبات تجاه شعبهم. وتنظيم حملة على صعيد عالمي لغرض فك الحصار الاقتصادي عن شعب العراق لان هذا الحصار قدم خدمة كبيرة لصدام حسين وأطال عمر نظامه دون ان يدرك ذلك العالم. هذا اذا كانوا فعلاً لايرغبون في بقائه حاكماً للعراق.

واننا نعاهد شعبنا على تقديم كل التضحيات المطلوبة حتى لحظة الخلاص من هذا الكابوس المظلم وعودة العراق الى مكانه الطبيعي بين الامم .

ودمتم للنضال

القيادة القطرية المؤقتة

أوائل ايلول ١٩٩٣

((الملف العراقي - يدعى ان المنشور اعلاه وزع في بغداد)).

واشنطن تنفي انها كشفت خطة لاغتيال صدام

الرأي العام الكويتية - ٨ نوفمبر ١٩٩٣

المنامة - اف ب. نفت الولايات المتحدة بشدة ان تكون قد "فضحت" مخططا يهدف الى اغتيال الرئيس العراقي صدام حسين وزودت الحكومة العراقية بمعلومات بشأنه وذلك في بيان لوزارة الخارجية الامريكية امس في البحرين. واكد البيان "ان ما قيل عن ان الولايات المتحدة زودت الحكومة العراقية بمعلومات ادت الى اعتقال مدبري المخطط غير صحيح ولا اساس له من الصحة".

ومما يذكر ان الصحيفة الاسبوعية البريطانية "صنداي تايمز" اكدت في نهاية اكتوبر الماضي ان "مفاوضات سرية" بشأن خطة لاغتيال الرئيس العراقي جرت في نوفمبر ١٩٩٢ في لندن بين وكالة المخابرات المركزية وبين معارضين عراقيين.

صراع الحركة الاسلامية في كردستان مع الاتحاد الوطني الكردستاني

بيان صادر عن الحركة الاسلامية في كردستان - العراق

الى جميع الأخوة الأعزاء في خارج كردستان ، السلام عليكم

قامت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢١ في مدينة دربندخان بخلق المشاكل مع أخواننا في الحركة الاسلامية فتم تصادم الطرفين وقتل في الحال مسؤول في الأمن من الاتحاد الوطني باسم (سيد خليل) وحمايته باسم (جهاد) في قضاء دربندخان وكان من أهالي جم جمال وبعد ارسال الجثة الى مدينة جم جمال قامت قوات الاتحاد الوطني بهجوم على مقرات الحركة وتصدت قوات الحركة للهجوم ببسالة وتوسعت دائرة المعركة الى مناطق (باينجان-تكية) وبعد معركة دامت ٤٨ ساعة متتالية دون التمكن من التقدم من مقراتنا خطوة واحدة قتل من جانب الاتحاد الوطني ٥١ وجرح مالايقل عن ٩٠ شخص ومن بين القتلى ١٣ من المسؤولين العسكريين بضمنهم معاون (محمود سنكاري) باسم (علي) وهذا بأعتراف المسؤولين الكبار في الاتحاد الوطني اثناء اجتماعات الصلح. وبعد توسل من جانب الاتحاد الوطني الكردستاني - الى قيادة الحركة وتوسط السيد مسعود البارزاني ومحمد الحاج محمود والحاج حكومة الاقليم لوقف أطلاق النار وافقت قيادة الحركة على وقف أطلاق النار وجلس الشيخ علي عبد العزيز مع جلال الطالباني، والمكتب السياسي للاتحاد وحكومة أقليم كردستان ووافقوا على عدة نقاط ووقعوا عليها والحوا على مشاركة الحركة في الحكومة ووقف أطلاق النار والان الاوضاع هادئة في كردستان وقوات الحركة مسيطرة على جميع المنافذ الاستراتيجية في جبل (زمناكو وطريق طويلة - وطريق اربيل كويسنجق وطريق أربيل - رانية) وداخل دربندخان وفي داخل محافظة السليمانية واربيل والحمد لله جميع المناطق الحساسة.

ونحن نؤكد بان الحركة لا تريد ولا تحب الاقتتال بين الشعب الكردي ولكن على أهبة الاستعداد للرد على اي خروقات من أي جانب كان.

والسلام عليكم ورحمة الله،

والى الامام تحت رأية الحركة الاسلامية في كردستان

اقليم كردستان العراق

(استلم الملف العراقي التقرير اعلاه بتاريخ ١٩٩٣/١١/٤- علما ان الشيخ علي عبد العزيز يتزعم الحركة الاسلامية في كردستان ذات العلاقة الطيبة بايران)

بلاغ مشترك بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاسلامية في كردستان العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

في مساء يوم ١٩٩٣/١٠/٢٨ وفي مقر السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني، عقد اجتماع مشترك بين المكتبين السياسيين للاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاسلامية في كردستان وحضر الاجتماع الذي عقد بأشراف من مام جلال من جانب الاتحاد الوطني الكردستاني، السادة ، رسول مامند، د. فؤاد معصوم، فريدون عبد القادر، عمر فتاح، عمر عبد الله، جبار فرمان.

ومن الحركة الاسلامية السادة ، ملا علي، شيخ محمد البرزنجي، عبد الرحمن نورسي، كريكار، سليمان، عبد القادر برايتي.

وفي جو ودي وأخوي ساد الاجتماع، تم البحث في الوسائل المؤدية الى تمتين الاخوة وتقوية علاقات الصداقة بين الطرفين وفيه، اتفق الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاسلامية على اساس حق تقرير المصير للشعب الكردي في عراق فيدرالي وديمقراطي وكالاتي:

١- مساندة مكاسب شعب كردستان وصيانتها، وفي مقدمتها البرلمان وحكومة اقليم كردستان العراق والحفاظ على القانون والنظام.

٢- عقد اجتماعات مشتركة بصورة منتظمة لغرض تقوية العلاقات بين الطرفين على الصعد السياسية والدبلوماسية والاعلامية.

٣- حل الاختلافات التي قد تظهر بين القوى السياسية بطرق سلمية ونبذ اللجوء الى القوة والسلاح. وبصدد ان خلاف قد ينشب بين الطرفين يجب التعاون للتغلب عليه وحله باسلوب اخوي وفق مصلحة كردستان.

٤- تبدي الحركة الاسلامية في كردستان العراق استعدادها للاشتراك في اجهزة حكومة الاقليم وطرحها للاراء والمقترحات من خلالها. وسيعقد الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعات للتباحث مع حكومة الاقليم لغرض تثبيت الاشتراك. وفي نهاية الاجتماع، واثر الوصول الى نتيجة مرضية اتفقت مع مصالح الشعب، تم مناشدة جميع اعضاء ومؤيدي وبيشمركة الطرفين وكل الجماهير من اجل ،

- توطيد الصداقة والاخوة بين الطرفين ونبذ الفرقة والخلاف.
- عودة قوات الطرفين اينما وجدت الى مواقعها الاعتيادية السابقة والى مقراتها وازالة اجواء التوتر بين الطرفين في المناطق.
- يمنع استفزار واختلاق المشاكل من قبل اي كان، والكل يتحمل مسؤولية ازاء توطيد الامن والنظام، ومن يتصرف خلافاً للاتفاق يتحمل المسؤولية التي تترتب على ذلك وسيعاقب بشدة.
- تقوم الاجهزة الاعلامية لدى الطرفين بتنفيذ نشر هذا البلاغ.

عن الحركة الاسلامية	عن الاتحاد الوطني الكردستاني
١-كريكار	١- رسول مامند
٢- عبد الرحمن نورسي	٢- فريدون عبد القادر

اعتقالات للاكراد في بون وباريس

الجمعة - ١٩٩٣/١١/١٩ باريس - اف ب ، شنت السلطات الامنية في فرنسا حملة اعتقالات واسعة بين الاكراد الموالين لحزب العمال الكردستاني تم خلالها توقيف ١١٠ فردا.

بون- ١٩٩٣/١١/١٢، دعا وزير الداخلية الالماني مانفريد كانثر الى منع انشطة حزب العمال الكردستاني التركي في المانيا معتبرا ذلك وسيلة ملائمة لمواجهة اعمال العنف التي يقوم بها اكراد ضد تركيا على الاراضي الالمانية.

الحزب الاشتراكي الكردستاني ـ عودة للعمل السياسي المستقل في كردستان

عادل مراد

يبدو ان الصيغة الوحدوية بين الاحزاب الكردية الثلاثة (الحزب الاشتراكي الكردستاني، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، حزب باسوك القومي) لم تتكلل بالنجاح رغم عقدهم مؤتمراً توحيدياً في اربيل بتاريخ ٢٠ آب ١٩٩٢. فقد ظلت الحزبية الضيقة والانتماء التنظيمي مهيمنة على اعضاء الاحزاب المتحدة مما ادى الى بروز تنافس الى حد التنافر فيما بينهم.

انسحب، بعد فترة قصيرة، عدد من كوادر وقادة الحزب الاشتراكي، واعلنوا انظمامهم الى الاتحاد الوطني الكردستاني (بقيادة الطالباني) فصدر ميثاق وحدوي بين الطرفين في ١٠ شباط ١٩٩٣، وبقيت العناصر الاخرى من الحزب الاشتراكي تعمل ضمن الصيغة التوحيدية المرتجلة باسم "الحزب الوحدة الكردستاني"، الامر الذي ادى الى رفض الدكتور محمود عثمان المشاركة رغم انتخابه رئيساً للحزب المذكور وهو خارج الوطن.

وفي اواسط اب المنصرم انضم الباقين من حزب الوحدة الكردستاني الى المؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني. ولكن يبدو ان كثير من القضايا السياسية العالقة لم تحسم بشكل ايجابي مما ادى الى انسحاب عدد كبير من الكوادر السياسية والعسكرية السابقة في الحزب الاشتراكي بهدف اعادة الحياة لتنظيمهم السابق، وقد جاء قرارهم هذا متجاوبا مع ضغوط مؤيدي واعضاء الحزب السابقين، خاصة عوائل شهداء الحزب الذي يتجاوز عددهم الثلاثة الاف شهيد عبر سنوات الكفاح المسلح منذ بداية عام ١٩٧٧ ولغاية الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١. ان اكثرية القواعد الحزبية لم تكن اصلا متحمسة لصيغة الاندماج التي دفع اليها الحزب الى حد ما بسبب فشله في انتخابات البرلمان الكردي في ايار ١٩٩٢، حيث لم يحصل الحزب الاشتراكي على الـ ٧٪ من الاصوات وهو الحد الادنى لدخول البرلمان.

ويعزى فشل الحزب الاشتراكي في انتخابات البرلمان الكردي الى جملة عوامل، بعضها نتيجة لسوء تقدير قيادته التي اعتمدت على تقارير مبالغ في تفائلها، وعزوفهم عن التحالف مع قوى كردستانية اخرى، اضافة الى التجاوزات المعروفة والتي سبق ان ذكرها السيد مسعود البارزاني في بيان خاص له.

بادرت الهيئة القيادية للكادر الوسطي للحزب الاشتراكي باعادة فتح عدد من المقرات في مدن كردستان العراق واصدرت جريدة "طريق الحرية" باللغتين الكردية والعربية، وقدمت طلبا رسميا الى الحكومة الكردية للحصول على ترخيص للحزب للعمل ضمن الجبهة الكردستانية والحكومة الكردية والجيش الكردي الموحد "قوات البيشمركة" والشرطة المحلية والامن الداخلي "ئاسايش".

هذا وان الحزب رغم جماهيريته وتاريخه النضالي الطويل سيكون في امس الحاجة الى دعم القادة التاريخيين للحزب وفي مقدمتهم د محمود عثمان، والكتلة السياسية التي كان يمثلها داخل الحزب الاشتراكي وعموم الحركة السياسية الكردية، وذلك لما يتمتع به د محمود من مكانة على الصعيد العراقي عموما والكردي خصوصا.

لماذا الحزب الاشتراكي الان؟؟

نشرت جريدة "طريق الحرية"، لسان حزب الاشتراكي الكردستاني، العدد ٨١، ٨ تشرين الثاني، ١٩٩٣، افتتاحية بقلم برزو على هزار، جاء فيها :

كان للحزب الاشتراكي الكردستاني دوره الريادي المتميز بتفجير ثورة شعبنا الجديدة التي اندلعت في ذرى جبال كردستان اثر الانتكاسة المروعة التي حلت بشعب كردستان نتيجة المؤامرة الدولية التي حيكت من قبل صدام حسين وشاه ايران المقبور.

وكان للحزب الذي بدأ النضال الثوري ضد النظام الفاشي تحت اسم الحركة الاشتراكية الكردستانية متحالفا مع رفاق السلاح في الاتحاد الوطني الكردستاني شرف ارسال اول مفرزة مسلحة الى جبال كردستان للايذان ببدء الكفاح المسلح الطويل ضد نظام العفالقة الذي استغل فرصة خلو الساحة الكردستانية من المقاومة ليبدأ بعمليات تهجير واسعة النطاق بادئا بتنفيذ سياسته العنصرية القائمة على اذابة العنصر الكردي والقضاء على وجوده وكيانه القومي.

ومع بداية اعلان نفسه كحزب اشتراكي في ١٩٧٩/٨/٨ ساهم الى جانب فصائل المعارضة الكردستانية والعراقية في توجيه الضربات الموجعة بالالة العسكرية المنتشرة في ارجاء كردستان ولم تخلو مدينة او محافظة في كردستان الا وشهدت شهادة الحق ببطولة بيشمركة الحزب الشجعان الذين نزلوا اليها من الجبال القصية ليعلنوا لجماهير الكرد ان الثورة لم تمت ولابد من تصعيد وتائر النضال حتى يتم تحقيق النصر النهائي على الاعداء ويتحقق بذلك التسليم لشعبنا بحقه في تقرير مصيره. بالاضافة الى ما ذكر فقد كان لحزبنا الاشتراكي الكردستاني دوره المؤثر في النضال السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي كان لحزبنا شرف البدء بانهاء الاقتتال الاخوي من خلال تصالحه مع اخوة السلاح في الاتحاد الوطني الكردستاني ومساهمته الفاعلة في مصالحة بقية اطراف الحركة الكردية والمعارضة العراقية عموما.

وكان الحزب من اوائل ممن دعوا الى انشاء الجبهة الكردستانية التي اخذت على عاتقها قيادة انتفاضة شعبنا في آذار ١٩٩١. حيث تشهد ادبيات الحزب بصدق طرحه لهذا المطلب الجماهيري الذي اشتدت الحاجة اليه لاسيما بعدما حل بشعبنا من ويلات وكوارث مدمرة تمثلت في القصف الكيمياوي الوحشي لمدينة حلبجة الصامدة وماتلاه من عمليات الانفال السيئة الصيت.

اما على الصعيد الخارجي فان حزبنا اوفد العديد من الوفود الى دول العالم وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية تمهيدا لتعريف المجتمع الدولي بقضية شعبنا العادلة ورغبته في تحقيق حقوقه القومية المشروعة ضمن اطار حكم ديمقراطي حر يستوعب كل الخيرين من ابناء الوطن الواحد.

وفي الانتفاضة الجماهيرية التي اجتاحت ارجاء العراق، كان الحزب سباقا في المشاركة فارسل كل ما يملك من قوات البشمركه الى مدن وقصبات كردستان ليساهموا جنبا الى جنب اخوتهم في تحرير الارض الكردستانية العزيزة من رجس النظام الفاشي.

ولما بدأت الانتخابات التشريعية في كردستان والتي تعتبر من اعظم انجازات الحركة الكردية، تحالف حزبنا مع الاخوة في الباسوك ليطرحا سوية برنامج عمل ثوري واضح المعالم يهدف الى خدمة ابناء شعب كردستان ويحقق طموحاته في بناء دولة القانون القائمة على اساس متين من الديمقراطية الحقيقية والروح القومية الخالصة. الا ان الاحداث التي رافقت عملية الانتخابات والتجاوزات التي حصلت اثناء سير العملية من جهة، والحسابات الخاطئة لبعض قياديي الحزب المتمثلة بالغرور الاعمى وعدم استيعاب هؤلاء لحقيقة الاوضاع الراهنة وضعف تنظيماتهم، ادت في نهاية المطاف الى فشل الحزب في احتلال المقاعد التي يستحقها في البرلمان.

وعلى اثر هذه الانتكاسة التي اصابت الحزب وفي ضوء النتائج التي افرزتها الانتخابات اقدم الحزب على خطوة تاريخية في حياته من خلال العمل على توحيد الحزب مع كل من حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاستقلال الكردستاني (باسوك) اللذين منيا بنفس النتيجة في الانتخابات.

ان خطوة الحزب هذه لم تأتي بسبب ضعف الحزب في مواجهة النتائج التي افرزتها الانتخابات، بل هي جاءت عن طريق قناعة ثابته وراسخة وكمبدأ من مبادىء الحزب الذي يؤمن به ويعمل من اجل تحقيقه. ولاسيما وان ادبيات الحزب تزخر بالعديد من الدعوات المخلصة اطلقها الحزب لاجل توحيد فصائل الحركة التحررية الكردية. ويكفي في هذا المقام ان نورد حقيقة هذا الموقف الذي تجسد في رفع شعار (جيش واحد، اعلام واحد، مالية واحد) كاهم شعار في حملة الانتخابات.

لكن الوحدة الاندماجية التي اقدم عليها الحزب مع حليفه في الجبهة الكردستانية استغلت من قبل بعض العناصر الانتهازية التي تبوأت قيادة الحزب الجديد. فبرغم مرور اكثر من سنة على عمر الحزب الجديد لم تتمكن القيادة من تعميق روح الوحدة في صفوف الاعضاء المنتمين للحزب ولم تكلف نفسها ولو لمرة واحدة من الاجتماع بقواعدها والتحدث اليها عن اهمية التحلي بالروح الوحدوية والعمل بيد واحده من اجل تعزيز مسيرة الحزب الجديد. مما ادى الى سيادة منطق هذا اشتراكي وهذا شعب وهذا باسوك ؟؟

وعلاوة على ذلك فان الحزب الجديد لم يستطيع ايجاد الموارد التي يمكن بواسطتها اعاشة العناصر المتفرغة، حيث بدأ الافقار بالنسبة للكوادر اعضاء الحزب ياخذ جانب تهديد حياة اسرهم، مما ادى الى تسرب العديد من هذه الكوادر الى احزاب اخرى واعتزال اخرين للعمل الحزبي وانصرافهم للكسب الحر. كل ذلك جرى في وقت كانت القيادة والعناصر المحيطة بها من افراد الحماية ينعمون بما بقى في خزانة الحزب.

نتيجة لذلك فان القيادة الجديدة وجدت نفسها عاجزة عن مسايرة الوضع وتاكدت تماما من فشل هذه التجربة الوحدوية فبدأت بعرض الحزب في سوق المزايدة لمن يدفع اكثر.

لذا فان اعادة تنظيم الحزب الاشتراكي بعد فشل تجربته الوحدوية هي من اولى مهمات النضال الملقاة على عاتق الكوادر والاعضاء المنتمين اليها سابقا، لاسيما وان الحزب يشكل بحد ذاته الخط الثالث الذي لابد من وجوده لكي يؤدي دوره في بناء الكيان القومي لشعبنا الكردستاني، خصوصا بعد اذابة الحزب الوحدوي.

ان الضرورة التاريخية تتطلب منا العمل على اعادة بث الروح من جديد في جسد الحزب خصوصا في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ شعبنا الذي يمر باحلك ايام حياته نتيجة تفاقم وضعه الاقتصادي والتهديدات التي تشكلها السلطة العفلقية على ارض كردستان المحررة. ان اعادة تنظيم الحزب الاشتراكي بما يملكه من قاعدة جماهيرية وارث كبير يتمثل في شهداء الحزب الذي يزيد عددهم عن اربعة الاف شهيد، لا تتعارض مع المبادىء الديمقراطية في كردستان، بل من شأن ذلك ان يساعد على ترسيخ قيم الديمقراطية والتعددية بالشكل الذي يخدم توجهات حركتها التحررية في ايجاد السبل الكفيلة لبناء كردستان الفيدرالية القائمة على اساس متين من الديمقراطية والتعددية الحزبية وتوفير فرص العمل النضالي لكل الخيرين من ابناء شعبنا الكردستاني العظيم. ■

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review

Published by the Centre for Iraqi Studies

Editor : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England

Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818

ISSN 0965-9498

المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي
١٢-٢٥ تشرين الاول، ١٩٩٣

بيان المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي :
"مؤتمر الديمقراطية والتجديد"

بعد ثماني سنوات من انعقاد المؤتمر الرابع لحزبنا، وفي وقت بلغت فيه المصاعب والتعقيدات التي تواجه شعبنا ووطننا وحزبنا، مستوى لا سابق له باشر المؤتمر الخامس (١٢-٢٥ تشرين الاول/ ١٩٩٣) بحثاً جاداً ومكثفاً لقضايا الساعة في البلاد، وسبل الخروج بالشعب من المأزق الذي اوصلته الدكتاتورية اليه، وللمهمات التي يتوجب انجازها في سياق عملية تجديد الحزب واشاعة الديمقراطية داخله.

وفي مجرى المناقشات والمساجلات التي شهدها المؤتمر، ركز المندوبون على اشتداد معاناة الشعب نتيجة سياسات النظام الدكتاتوري وحملاته الارهابية الوحشية وحروبه العدوانية واستهتاره بحياة المواطنين وحقوقهم الاساسية وتبديده الثروة الوطنية، ونتيجة الحصار الاقتصادي الدولي المتواصل منذ ثلاث سنوات، والذي تحول الى عقوبة لشعبنا، اكثر مما للدكتاتورية، وادى ذلك كله الى تصاعد النقمة على الحكام والتطلع الى الخلاص من سلطتهم الاستبدادية واسقاطها.

ومن ناحية ثانية تفاقمت أزمة النظام نفسه وتعمقت عزلة رؤوسه على نحو لم يسبق له مثيل، فازدادوا هزالاً واستعداداً للتفريط بالسيادة والحقوق الوطنية من جهة، وأوغلوا في اشهار سيف التعسف في وجه عموم الشعب وضد خصومهم السياسيين بوجه خاص.

وعلى صعيد آخر وفي سياق تطورات الاعوام الاخيرة العاصفة التي اعقبت توقف الحرب العراقية - الايرانية، وما شهدته من اصرار الطغمة الدكتاتورية على نهجها الارهابي الدموي في الداخل وسياستها العدوانية في الخارج، والتي تمثلت هذه المرة في كارثة غزو الكويت وماتلاها من تدمير مريع وغير مبرر لوطننا في مجرى "حرب الخليج الثانية"، ثم السماح للمزمرة الحاكمة باستخدام قواتها الضاربة لاغراق انتفاضة آذار ١٩٩١ الشعبية بالدم ، في سياق ذلك واصل حزبنا وشدد نضاله ضد الحكم الدكتاتوري وللوصول الى هذه الغاية سعى جاهداً، بصورة خاصة، الى توسيع وتعزيز نشاطه المفعم تضحية داخل الوطن، رغم القمع الدموي نادر المثال. وفي الوقت نفسه عمل بمثابرة على تحقيق التقارب بين احزاب المعارضة وقواها المختلفة، وجمع شملها وقدراتها في الكفاح لانقاذ الشعب من الدكتاتورية.

ولقد توقف مؤتمرنا بمسؤولية-بين أمور اخرى- عند مسألة العمل المشترك للمعارضة بالذات، ووجه في هذا الشأن نداء الى احزابها وقواها كافة، يدعوها فيه الى تغليب المصلحة العليا للشعب والوطن وتجاوز تبايناتها وخلافاتها، ورص صفوفها في المعركة ضد الدكتاتورية. وفي الوقت ذاته، وفي خطوة ملموسة على هذا الطريق، قرر المباشرة عاجلا في بذل الجهود لتحقيق العمل المشترك للقوى الديمقراطية ودعوة ممثلي هذه القوى والشخصيات الديمقراطية المستقلة الى التداول والحوار في هذا الخصوص.

وفي الاطار نفسه، وانطلاقا من الحرص العميق على تطوير الجهد المعارض وتفعيله توصل المؤتمر الى ضرورة مفاتحة الهيئات القيادية في المؤتمر الوطني العراقي الموحد في شأن نشاطه وآلية عمله وعلاقاته، كما في شأن موقع حزبنا داخله وعلاقته معه. وذلك بهدف تطوير عمل المؤتمر، ونقل نشاطه الى داخل الوطن والاقتراب من الواقع الملموس الذي تعيشه الجماهير. وتجميع طاقات أكبر من قوى المعارضة فيه والاعتماد على القوى ذات الامتداد الحقيقي بين جماهير شعبنا والتعويل بالاساس على نضالها لاسقاط الدكتاتورية، وتقرير موقف حزبنا اللاحق في ضوء ذلك.

وأعار مؤتمرنا، اهتماماً استثنائيا لمسالة الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد منذ سنة ١٩٩٠، والذي اوصل معاناة شعبنا اليوم الى حدود لاتطاق، وتوقف عند المعطيات التي تؤكد ان الطغمة الحاكمة التي هي اصل كل البلايا التي تحل بشعبنا ووطننا، تستخدم استمرار الحصار ستاراً للتغطية على مسؤولياتها المباشرة والاساسية عن المحنة التي تسحق الملايين، وذريعة لحرف نقمتهم بعيداً عنها، وانطلاقاً من هذه الوقائع ومن حقيقة ان الحصار لم يلحق كثير ضرر بالنظام من الناحية العملية، ولم يمنعه مع التدابير العقابية الدولية الاخرى التي اتخذت ضده بعد غزو الكويت من الحفاظ على مواقعه، وتدعيم أجهزته الامنية وترسانته القمعية، وجد المؤتمر ان الحاجة غدت ماسة الى المطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن شعبنا وتأمين احتياجاته من الغذاء والدواء وايصالها الى المحتاجين مباشرة عن طريق وكالات الامم المتحدة ذات العلاقة والمنظمات الانسانية.

ورأى مؤتمرنا ان من الضروري في الوقت نفسه تكثيف الجهود وتصعيدها لدفع المجتمع الدولي الى تشديد الخناق على الدكتاتورية، والزامها بتنفيذ القرار رقم ٦٨٨ الذي يمنع زمرة صدام حسين من انتهاك حقوق الانسان في العراق، والدعوة الى اجازة قرار مماثل في شأن تشكيل المحكمة الدولية لمحاكمة صدام حسين وكبار المسؤولين في نظامه عن الجرائم التي اقترفوها ويقترفونها بحق شعبنا والانسانية والسلام، وقرار آخر يفرض اجراء انتخابات ديمقراطية في العراق تحت اشراف الامم المتحدة وبادارتها.

واهتم المؤتمر كذلك بمسألة ترسيم الحدود مع الكويت وأكد موقف الحزب المعروف منها، ورأى ان قرار مجلس الامن رقم ٧٧٣ المتعلق بها، قرار وحيد الجانب ومجحف، وان اي اتفاق في خصوص الحدود لابد ان يحظى بمصادقة شعبنا في ظل ديمقراطية وحكومة تجسد ارادته. فترسيم الحدود مسألة سياسية وقومية بالدرجة الاولى تمس مصالح الشعبين ومستقبل علاقاتهما، وينبغي حلها بما يضمن المصالح وسيادة البلدين الوطنية، ويحول نهائياً دون عودتها مصدراً للنزاع والصدام.

وبحث مؤتمرنا في موضوع الحملة الارهابية الدموية التي يشنها الحكم الدكتاتوري على أبناء شعبنا في الاهوار، وسعيه الحثيث في اطارها الى اجبار عشرات الالوف من السكان على ترك قراهم ومواطنهم حتى عن طريق تجفيف الاهوار وتسميم مياهها، وبالتالي

البيئة الطبيعية للمنطقة وقطع موارد الرزق فيها. وناشد الرأي العام استنكار هذه الاعمال الاجرامية والمطالبة بوضع حد لها وبان تطبق الامم المتحدة قرارها رقم ٦٨٨.

وعالج مؤتمرنا كذلك الوضع في كردستان، التي تواجه مصاعب جمة بفعل الحصار الدولي والحصار الذي يفرضه النظام الدكتاتوري، والمساعي التي يبذلها الحكام في بغداد لافشال التجربة الديمقراطية الكردستانية عن طريق عملائهم، وضغوطهم المستهترة التي تضاعف صعوبات العيش اليومي للجماهير الواسعة. ويعتقد مؤتمرنا ان التجربة التي تعيشها كردستان اليوم جديرة بالدعم والاسناد، وان حمايتها وتطويرها يستلزمان تكاتف المخلصين جميعاً في كردستان لتخليصها من النواقص والثغرات التي تشوبها.

وأقر المؤتمر موقف حزبنا من مسألة الفيدرالية لكردستان، مؤكداً دعمه هذا المطلب المنسجم مع المطامح المشروعة لشعب كردستان في اطار الجمهورية العراقية.

وكرس مؤتمرنا جزءاً اساسيا من مداولاته التي استمرت أسبوعين لدراسة موضوعة "الديمقراطية والتجديد" التي رفعها عنواناً لاعماله، وتحديد الاجراءات الملموسة الواجب اتخاذها لتحويل هذا الشعار الى واقع حي في حياة الحزب الداخلية وفي سائر مفاصل وميادين نشاطه.

وقيم المؤتمر بصورة ايجابية ماتحقق من خطوات في مجال اشاعة الديمقراطية في داخل الحزب، واعتماد مبدأ علنية الفكر والسياسة، ومبدأ الانتخاب في جميع الهيئات على اساس الترشيح الفردي وعقد المجالس الحزبية في جميع المنظمات، مؤكداً ضرورة تطوير هذه العملية واغنائها في الممارسة، وانماء الوعي الديمقراطي. ونوه في هذا الاطار بأهمية ضمان حق الاقلية في الاحتفاظ بآرائها والدفاع عنها ونشرها في الصحافة الحزبية.

وشدد المؤتمر على وجوب الالتزام بعقد مؤتمرات الحزب في مواعيدها المحددة، وقرر تقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين مؤتمر وطني وآخر الى ثلاث سنوات، وعقد مجلس حزبي في منتصف الفترة بين مؤتمرين، كما قرر ان تكون لقرارات المجلس قوة قرارات المؤتمر الوطني. واكد ضرورة تشاور القيادة مع منظمات الحزب في القضايا الجوهرية والمنعطفات السياسية، والدعوة لهذا الغرض حتى الى عقد مؤتمرات استثنائية.

وفيما يتعلق بالعمل القيادي توصل المؤتمر الى ضرورة اعتماد آلية جديدة تستهدف اشباع اللجنة المركزية والهيئات القيادية الاخرى بصلاحياتها والحيلولة دون تداخل الصلاحيات بين هيئة وهيئة. ومن اجل تحسين النشاط النوعي للقيادات وتطوير عمل الحزب في الميادين كافة اوصى بتشكيل لجان متخصصة لتحقيق ذلك.

وانطلاقا من خصوصيات الوضع في كردستان اولى المؤتمر اهتماما كبيراً للدور الذي يتوجب ان يضطلع به الشيوعيين الكردستانيين في تطوير عمل الحزب في كردستان، وصادق على وثائق وقرارات المؤتمر الثاني لمنظمة اقليم كردستان. واقر قيام الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق (حشكع)، والعلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي (حشع)، تقوم على استقلالية (حشكع) في معالجة الشؤون الكردستانية كافة، بالاستناد الى منطلقات (حشع) البرنامجية العامة.

وفي اطار دعم نضال القوميات وتعزيز نشاط الحزب بين أبنائها، أكد المؤتمر اهمية اقامة هيئات حزبية خاصة لتوجيه نشاط الحزب في صفوفها.

وشدد على الدور الهام الذي ينهض به حزبنا الشيوعي العراقي، باعتباره حزب الطبقة العاملة والفلاحين وسائر الكادحين من شغيلة اليد والفكر، في الدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية وحقوقها والنضال من اجل اقامة عراق ديمقراطي فيدرالي موحد.

كما اكد تمسك الحزب بالماركسية منطلقاً فكرياً ومرشداً في الكفاح لبلوغ اهدافه وخياره الاشتراكي.

وتناول المؤتمرون تطورات الاوضاع العربية في السنوات الاخيرة واشاروا خصوصا الى الوضع الشائك والمعقد الذي تعيشه حركة التحرر الوطني العربية وفصائلها، الناجم عن اشتداد الهجوم الامريكي، لاسيما غداة انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية السابقة والنتائج الكارثية للحرب العراقية-الايرانية وغزو الكويت.

وتوقف المؤتمر عند ظاهرة تنامي الحركات "الاصولية" الظلامية الناجمة عن فشل الحكومات العربية في حل مشاكل الجماهير، وحرمانها من حرياتها الديمقراطية، وملاحقتها القوى الديمقراطية واليسارية.

ومن الواضح ان التغيرات التي طرأت على الوضع في المنطقة وفي ميزان القوى، وبضمنها الاصطفافات الجديدة التي أحدثها الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، تلقي بمسؤوليات جسيمة على قوى وأحزاب حركة التحرر الوطني العربية وفي المنطقة للتصدي لكل مايمس سيادة واستقلال شعوبنا ويهدد مكاسبها وتطورها المستقل وحقوقها المشروعة.

وتدارس المؤتمر كذلك، الوضع الجديد على الصعيد الدولي، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية في تقرير المصائر الدولية. وأشار الى ان ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لم يسفر عن تحقيق اي من الامال التي قيل انها تستهدف الوصول اليها في اشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية والتكافؤ بين الدول ووضع حد للصراعات والنزاعات. ذلك ان العالم لم يصبح اكثر أمناً، ولا الشعوب أكثر حرية واستقلالاً في تقرير مصائرها واختيار طرق تطورها المستقل. فيما تحولت الامم المتحدة الى أداة بيد واشنطن لتغطية مخططاتها وتنفيذ سياستها. غير ان الوضع لن يستمر، والولايات المتحدة الامريكية لايمكن ان تبقى القطب الاوحد في السياسة الدولية.

وتطرق المؤتمر ايضا الى عوامل انهيار التجربة الاشتراكية ودحض المزاعم القائلة ان هذا الانهيار هزيمة للفكر الاشتراكي، مؤكداً ان طموح البشرية منذ الازل الى العدالة والعيش الكريم والغاء الاستغلال الطبقي والتمييز القومي والديني يبقى حياً، ولابد ان يتجسد واقعا ملموساً.

واظهرت مناقشات المؤتمر ومداولاته التي جرت في جو من الديمقراطية والمكاشفة الرفاقية الجريئة وجود تباينات في الرؤية والاجتهاد ازاء مختلف مفاصل نشاط الحزب وسياسته، الى جانب الحرص الشديد على وحدة الحزب وتعزيز مكانته وتطوير نضاله.

وقبل ان ينهي المؤتمر جلساته، قيم المندوبون تقييماً عالياً نضال الرفيق عزيز محمد السكرتير العام السابق للجنة المركزية، كما أشادوا بجهود ونضال الرفاق الآخرين من قدامى الشيوعيين. ورد الرفيق عزيز محمد، معاهداً المؤتمرين على بذل كل ما يملك من طاقة

لخدمة الحزب والشعب والوطن، وتمنى لهم ولقيادة الحزب الجديدة كل النجاح.

وتجسيداً للعزم على تجديد الحزب، انتخب مؤتمرنا في ختام أعماله لجنة مركزية جديدة، يزيد عدد أعضائها الجدد على نصف مجموع الاعضاء. وفي اول اجتماع عقدته اللجنة المركزية بعد انفضاض المؤتمر، انتخب مكتب سياسي، واجمعت على انتخاب الرفيق حميد مجيد موسى سكرتيرا لها.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

٢٦ / ١٠ / ١٩٩٣

((الملف العراقي - تضم اللجنة المركزية المنتخبة خمسة عشر عضواً، وانتخب من بينهم اعضاء المكتب السياسي وعددهم خمسة، ويلاحظ غياب السكرتير العام السابق عزيز محمد، والسيد فخري كريم من اللجنة المركزية والمكتب السياسي، هذا وفيما يلي اسماء المكتب السياسي المنتخب وبعض اسماء اللجنة المركزية :

١- حميد مجيد موسي البياتي - مدينة الحلة - مكتب سياسي

٢- حسان عاكف حمودي - مدينة عانة - مكتب سياسي

٣- حامد ايوب العاني - مدينة عانة

٤- عبد الرزاق الصافي - مدينة كربلاء - مكتب سياسي

٥- لبيد عباوي - موصل - مكتب سياسي

٦- عمر علي الشيخ - سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني - مكتب سياسي

٧- د. ماجد الياسيري - محافظة الديوانية

٨- فايق بطي - بغداد ، مسيحي

٩- مفيد الجزائري - محافظة الديوانية

١٠- ملازم ازاد - كردي فيلي

١١- سعدون (كردي فيلي)

١٢- ابو سيروان (حاجي سليمان) كردي

١٣- سامي خالد

١٤- هادي سلمان

١٥- . . . . .))

بوش يرأس مجموعة استثمارية كويتية ـ مصرية ـ امريكية مشتركة

الانباء الكويتية - ٦ تشرين الاول ١٩٩٣ - كشف مستثمر كويتي بارز عن ان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش قد قبل تولي رئاسة مجموعة استشارية كويتية مصرية امريكية مشتركة تدعى (جايا تكنولوجيا) تقوم بتصنيع معدات الري بالرشح اللازمة لاستزراع الصحراء في منطقة الشرق الاوسط ومناطق اخرى كأول مشروع من نوعه في العالم.

وابلغ رئيس مجموعة المفيد الاستثمارية مفيد محمد العرادي "كونا" ان المجموعة التي سيتولى بوش رئاستها قد نفذت بالفعل مشروعا ناجحا برأسمال كويتي مائة بالمائة في صحراء ولاية كاليفورنيا الامريكية. .

واوضح ان المجموعة بصدد اقامة مصنع تابع لها في مصر تبلغ استثماراته نحو ٢٠ مليون دولار لتصنيع انابيب شبكات الري بالرشح وسيبدأ المصنع انتاجه الفعلي في اوائل العام المقبل لتلبية احتياجات المنطقة والعالم.

وذكر ان الابحاث التي جرت لاقامة المشروع والمجموعة قد تكلفت قرابة مليون دولار وستضم المجموعة الاستثمارية في عضويتها شركة "الشعبية" للتجارة والخدمات الكويتية وشركة "ليكي بايب ميدل ايست" المصرية وشركة "جايا تكنولوجي" الامريكية.

تراجع المياه

واشارت دراسة اعدتها مجموعة "جايا تكنولوجي" وحصلت كونا على نسخة منها ، ان العالم سيشهد انخفاضا هائلا في كمية المياه الصالحة للشرب والزراعة تبلغ نسبته ٤٥٪ في عام ٢٠١٠.

ودعت الدراسة الى توفير كميات المياه المستخدمة في الزراعة لمواجهة نقص الموارد المائية وزيادة السكان خاصة في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليا.

واوضحت ان الدول العربية تعاني بالفعل من محدودية الموارد المائية وبالتالي فهي مدعوة اكثر من غيرها لترشيد طرق استخدام المياه والري قائلة "حتى الان لم تتخذ الخطوات المناسبة لمواجهة نقص المياه وزيادة السكان باستخدام طرق الري الحديثة".

واشارات الاحصائيات الى ان حجم انخفاض المياه في عام ٢٠١٠ سيبلغ نسبته ٣٢٪ بالمائة في الجزائر و٣٣٪ في مصر و ٣٨٪ في ليبيا و ٤٢٪ في موريتانيا و ٢٧٪ بالمائة في تونس.

اما في باقي الدول العربية فستبلغ نسبة انخفاض المياه في اوائل القرن المقبل ٤٢٪ في الاردن و ٢٥٪ في قطر و ٥٠٪ في السعودية و٤٥٪ في سوريا و ٥٠٪ في دولة الامارات العربية المتحدة و ٤٨٪ في اليمن.

ولم تتطرق الدراسة الى دولتي الكويت والبحرين لانهما لاتمتلكان اية موارد مائية بينما ذكرت ان اسرائيل ستقل مواردها المائية بنسبة ٥٤٪ ونوهت الدراسة الى ان استهلاك المياه تضاعف ثماني مرات في الدول الصناعية الكبرى دون تجديد مصادرها واكدت ان انتاج طن الحديد الواحد يتطلب استهلاك ٢٠٠ طن من المياه. كما ان انتاج الطن الواحد من القمح يتطلب انتاجه ٨٠٠ طن مماثلة من المياه.

ارسلت فنزويلا سفيرا جديدا الى بغداد هو اول سفير دولة غربية يتسلم مهامه في العراق منذ حرب الخليج

القدس العربي السبت ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٣

وسيقدم السفير الفنزويلي الجديد اوراق اعتماده في الايام المقبلة. وصرح السفير السفير الفنزويلي ارنيستو فيلاسكو روخاس (٧٠ عاما) ان مهمته ستتركز بشكل خاص على التعاون مع العراق في مجال النفط، واوضح روخاس الخبير في المسائل النفطية "ساهتم بالنفط بنسبة ٩٥٪ في المئة وبالسياسة بنسبة خمسة في المئة".

من التراث النقابي في العراق
عود الى إضراب عمال الزيوت النباتية في نوفمبر ١٩٦٨

د. عزيز الحاج

قرأت باهتمام كبير ذكريات الأخ، المناضل النقابي المعروف عبد جاسم عن اضراب الزيوت النباتية التي واجهتها سلطة البعث الثانية، وهي في اسابيعها الاولى، بالقمع الدموي. وجاء المقال بمعلومات قيمة، ونزيهة، تستحق التوثيق.

وبودي إضافة مايلي، من الملاحظات عن الجانب السياسي من الموضوع :

١- ان منظمة بغداد العمالية الشيوعية لحزب القيادة المركزية كانت هي التي تقف وراء الاضراب المذكور، اعدادا وتنفيذا، وكما ورد في المقال، بحق، في قائمة "كفاح العمال" كانت تحت قيادة الحزب رغم ان القائمة ضمت حزبيين، ومؤيدين، وأصدقاء، اي لم تكن حزبية بحتة. وجدير بالذكر، اننا عندما انفصلنا في ١٧ أيلول ١٩٦٧ عن القيادة البريجنيفية (التي ادانتها اكثرية الحزب وطالبت بأقصائها عن مراكز المسؤولية) فقد ضمت حركتنا (او "الانتفاضة" كما تسمى ايضا) الاغلبية العظمى من منظمات الحزب في بغداد، وتنظيماته العمالية، والطلابية، فضلاً عن قطاعات حزبية واسعة خارج بغداد. وقد رفض الجناح الاخر جميع عروضنا لهم، وللقوى القومية التقدمية في الحركة النقابية، بالتعاون والتنسيق في الانتخابات العمالية، كما رفضوا عروض التعاون في الميادين المهنية الاخرى فضلا عن العمل السياسي ضد دكتاتورية عارف.

وكانت بعض التيارات والتشكيلات القومية الناصرية، او شبه الناصرية، تميل الى هؤلاء، وتتحيز لهم، وتدافع علنا عن افكارهم ومواقفهم، وتتخذ، مثلهم، مواقف القطيعة في التعاون مع القيادة المركزية. وفي هذا المناخ والجو، تم عدد من الانتخابات العمالية قبل تموز ١٩٦٨ وبعد قيام سلطة البعث الثانية. واليكم ما كتبناه في جريدتنا السرية "طريق الشعب" - بتاريخ أواخر اكتوبر ١٩٦٨ تحت عنوان"

"تسقط مهزلة الانتخابات النقابية" :

(ان النهج الذي تسلكه الحكومة نقيض عملي لمدعياتها ووعودها. وقد استثمرت الحكومة (البعثية) على اوسع نطاق المواقف والاعمال التخريبية لجماعة "اللجنة المركزية" الاصلاحية، وكتلة هاشم علي محسن وشركائه. فقد عمل هؤلاء بكل جهودهم لمنع قيام تعاون نزيه وشامل بين القوائم التقدمية. وبعد ان نجحت الجهود في قيام قائمة "كفاح العمال"، انبرى هؤلاء لطعنها من الوراء، وفي الظلام، مستخدمين السيد هاشم علي محسن الذي يطمح بصورة لامشروعة لتزعم الحركة النقابية وتوجيهها وجهة اصلاحية. . . ان عناصر المنشقين اليمينيين وحلفائهم الاصلاحيين هم وحدهم يتحملون مسؤولية قيام جبهة نقابية تقدمية شاملة.

وكان ذلك قبل أيام من المجزرة التي راح ضحيتها عاملان شهيدان، والعديد من الجرحى في مقدمتهم عبد جاسم، فضلاً عن اعتقال عدد آخر. . وكانت هذة المجزرة من بين الاحداث والعوامل الاساسية التي ساهمت في دفع حزب القيادة المركزية الى الاصطدام السياسي الجبهوي بالسلطة في يناير ١٩٦٩ برفع شعار اسقاطها. وكان ذلك اندفاعاً متشنجاً دفعنا ثمنه باهظا (سأبحث ذلك كله في كتابي الجديد عن الموضوع).

٢- إنني اكتب اليوم كمؤرخ، ومحلل، وموثق [وان كان يستحيل فصل الجانب الذاتي لأنني شاركت في صنع الاحداث] وعندما انظر اليوم بعد اكثر من ربع قرن، وأتأمل بهدوء، وعن بعد، فان التقدير عن مسؤولية هؤلاء في كل ما حدث مؤكد، وثابت، ولولا مواقفهم الانقسامية لحسبت السلطة حسابات آخرى قبل الاقدام على القمع الدموي. واذكر ايضا، انهم عندما انخذلوا خذلانا تاماً وشاملاً في الحركة الطلابية لجأوا الى الاعتداء، وكان أول شهيد لحزب القيادة المركزية بعد مجيء سلطة البعث الجديدة هو الطالب سامي مهدي الهاشمي، الطالب في كلية الاقتصاد، الذي ضربوه بالرصاص في الكلية، ولم يكتفوا بسقوطه جريحا على الارض، بل عادوا واجهزوا عليه بافراغ خمسة رصاصات في رأسه. وقد لجأ القاتل الى احد أوكارهم. وتظاهر الطلبة التقدميون احتجاجا على الجريمة، واصدرنا بيانات استنكار في اكتوبر ١٩٦٨ وفي الجريدة السرية. وكان الحكم العارفي قد سمح بأجراء انتخابات طلابية في اواخر ١٩٦٧، تميزت بدرجة من الحرية، أجهزت عليها السلطة الجديدة، فيما بعد. وقد تم انتخاب قيادة الاتحاد العام للطلبة في مؤتمر ضم ١٠٠ (مائة) طالب، منهم ٩٨ من قائمة يقودها حزب القيادة، ولم يكن للطرف الاخر غير عضوين فقط :: أما البعث فلم يكن له ولا عضو واحد. ومع ذلك فقد لجأ الاخرون الى تجنيد عناصر سبق طردها من الحزب الشيوعي، والى عناصر هزيلة اخرى وأعلنوا (على الورق) عن تشكيل اتحاد طلابي جديد. . وهكذا كان امعانهم في الانقسام، والتفتيت على الساحتين النقابية المهنية، والسياسية، تسندهم في ذلك بعض الرموز والشخصيات القومية التي تعاونت مع عبد السلام عارف في "اتحاده الاشتراكي" المهلهل الذي سرعان، ما اندثر، غير مأسوف عليه.

٣- لقد كانت استراتيجية حزب القيادة المركزية تأخذ بالحساب التام جميع أشكال الكفاح السلمي، الجماهيري (ومنه الانتخابات المهنية والنقابية) و الكفاح المسلح، بكل صيغه. وهذه حقيقة أساسية سوف اوضحها على اساس الوثائق، وقد طمست، مع الاسف، ولعلني شخصيا، اتحمل شطراً مهما من المسؤولية. . صحيح ان خط الاصطدام بالسلطة البعثية كان مرتجلاً، او على الاقل، كان مبكراً، ولم تنضج ظروفه، وقد جرى ايضا، استغلال عمليات خارج بغداد لم تكن مخططة مركزياً. ولكن الاستراتيجية العامة التي اعتمدناها رسميا بعد مناقشة واسعة، لاسيما في الاجتماع الموسع للكوادر في يناير ١٩٦٨، كانت تجمع بين كل اشكال الكفاح. وكان اهتمامنا بانتخابات الطلبة، والمعلمين، عام ١٩٦٧ من الادلة البارزة، ومن ثم الانتخابات العمالية "الصورية" في عهد البعث الثاني. . والى اللقاء في كتاب عن تجربة "القيادة المركزية".

باريس - أوائل نوفمبر ١٩٩٣

حزب الدعوة الاسلامية . . ودوره في توحيد المعارضة العراقية

ردا على الدكتور غسان العطية

سامي العسكري - عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية

رد على افتتاحية الملف العراقي، العدد ٢٢ - اكتوبر ١٩٩٣

نشرت صحيفة (القدس العربي) في عددها الصادر في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) مقالا بعنوان "حزب الدعوة الاسلامية واشكالية التعامل مع المعارضة العراقية" للدكتور غسان العطية، تطرق فيه الى حزب الدعوة الاسلامية ودوره في المعارضة العراقية.

وقد وقع كاتب المقال في جملة من الاخطاء والتبست عليه بعض الامور، مما اقتضى تصحيح ما أخطأ فيه وتوضيح ما أشكل عليه.

في بداية حديثه عن بروز حزب الدعوة الاسلامية على الساحة العراقية باعتباره "اقدم تنظيم حزبي على الساحة العراقية المعارضة"، قارن الدكتور العطية بين الدعوة وحزب البعث والشيوعي، وكيف تعرض كل من هذه الاحزاب الى الاضطهاد قبل وصوله الى السلطة، ثم تحول الى مضطهد لغيره من الاحزاب عند استلامه مقاليد الحكم، مستشهدا بتجربة الحزب الشيوعي العراقي الذي مارس الاضطهاد لحزب البعث وغيره من القوى المعارضة لحكم عبد الكريم قاسم، ثم قيام حزب البعث بعد وصوله الى السلطة عام ١٩٦٨ باضطهاد حزب الدعوة . . وحسب التسلسل الذي طرحه العطية، فان حزب الدعوة الاسلامية، سيقوم باضطهاد المعارضة عند وصوله الى الحكم، ولا ادري من اين جاء الكاتب بهذه الحتمية التي يريد ان يزرعها في ذهن القارىء. ومن قال ان الاضطهاد هو السنة الطبيعية في الحياة السياسية، واذا سلمنا بهذه المقولة الخاطئة، فاي طرف معارض يعاني من الاضطهاد في مرحلة معينة، سيكون اداة مضطهدة وقمعية لغيره من القوى السياسية . . انها لصورة سوداء قاتمة تلك التي يبشر بها العطية.

السرية والدكتاتورية

ثم ينتقل الكاتب الى قضية العمل السري الذي تعتمده الاحزاب في عملها تجنبا للقمع والاضطهاد ولا خلاف في ذلك، فالسياسة القمعية التي انتهجتها الانظمة التي تعاقبت على حكم العراق، وخاصة النظام البعثي، فرضت على القوى السياسية العمل في الخفاء، والا تعرضت الى التصفية الجسدية، الا ان الخطأ الذي وقع فيه الاخ العطية هو قوله " وبحجة ظروف استثنائية مارست قيادة تلك الاحزاب التفرد بالقرار". وهو هنا لا يفرق بين الاحزاب، والذي يعنيني توضيحه هنا، هو ما يتعلق بحزب الدعوة الاسلامية الذي حشره الكاتب حشراً لا مبرر له مع حزب البعث والشيوعي.

فحزب الدعوة الاسلامية منذ تأسيسه عام ١٩٥٧، اعتمد القيادة الجماعية واسلوب الشورى في اتخاذ قراراته، ومع نمو الحزب واتساع قاعدته داخل العراق وخارجه، بات القرار الدعوتي تشترك فيه قواعد الحزب وكوادره، من خلال المؤتمرات الاقليمية والعامة، ومجالس الشورى، واذا ما قورن ببقية الاحزاب البارزة في العراق والساحة العربية عموما، فيمكن القول بان حزب الدعوة هو اكثر الاحزاب في عقده للمؤتمرات العامة، والتي تتولى رسم سياسة الحزب وانتخاب قيادته، ومنذ دخوله المرحلة السياسية في نهاية السبعينات، لم تمض سنتان دون عقد مؤتمر يتم فيه انتخاب قيادة جديدة، وفي معالجتها للقضايا الحساسة، فان القيادة ملزمة بعقد مجلس شورى الدعوة، وهو يضم الكادر المتقدم في الحزب، والذي يجري انتخابه هو الاخر في مؤتمر الدعوة . . فكيف جاز للاخ العطية القول بان القيادة متفردة بالقرار بحجة الظروف الاستثنائية، وظروف الدعوة والعراق هي دائما استثنائية في ظل حكم صدام.

حزب الدعوة والتبعية

وخطأ آخر وقع فيه الكاتب حين يقول، "كما تشترك هذه الاحزاب بامتداد ايديولوجيتها الى خارج حدود الوطن العراقي لتصبح في حالات عديدة مرجعيتها الفكرية والتنظيمية خارج الوطن".

اما عن امتداد الايديولوجية خارج حدود الوطن العربي، فأمر طبيعي ينبع من طبيعة الاسلام الذي يتخطى الحدود السياسية بين الاوطان الاسلامية، وهو امر لا تعاب الدعوة عليه، انما يعاب عليها اذا وقعت في مرض "الاقليمية" في المجال الفكري . . ولكن امتداد الفكرة الى خارج الوطن (العراقي) شيء ، وان تكون المرجعية الفكرية والتنظيمية للحزب خارج الوطن شيء آخر . . اما عن المرجعية الفكرية، فحزب الدعوة الاسلامية باعتباره حزبا اسلاميا نشأ في الاساس في احضان المرجعية الدينية في النجف الاشرف، وساهم في تأسيسه علماء دين بارزون، لايجد نفسه منفصلا عن التوجيه الديني والفقهي للمرجعية الدينية في كل مراحل عمله، وهذه العلاقة لاتتأطر بحدود سياسية، فالمرجع الديني يمكن ان يكون اليوم في النجف وفي وقت آخر في قم او بيروت او كابل . . الخ وهذا الارتباط الفكري بالمرجعية الدينية، والذي يحرص عليه كل مسلم سواء انتظم داخل حزب سياسي او لم يرتبط، لم يمثل حالة تبعية سياسية للبلد الذي يستقر فيه المرجع الديني، بقدر ما هو ارتباط فكري عقيدي.

واما عن المرجعية التنظيمية خارج حدود الوطن، فاذا كان الاخ العطية يعني بذلك ان قيادة حزب الدعوة هي خارج العراق فذلك معروف للجميع. وهو امر مضطر اليه، كما اضطر اليه كل المعارضين لحكم صدام، وصاحب المقال احدهم، فحملات الابادة والتصفية الجسدية التي مورست في العراق ضد المعارضة، وخاصة حزب الدعوة الاسلامية حيث اصدر النظام بحقه حكم الابادة الجماعية في القرار ٤٦١ والذي صدر عن مجلس قيادة الثورة العراقي في ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٠، وحكم بالاعدام على كل المنتمين لحزب الدعوة والمروجين لافكاره، وهو القرار الذي شكل سابقة قانونية خطيرة في العراق، اذ نص على انه ذو اثر رجعي.

هذه الحملات التي قدم فيها حزب الدعوة الاف الشهداء من علماء دين واساتذة جامعة واطباء ومهندسين ومثقفين وطلبة جامعات، اضطر القيادة الى الهجرة الى خارج العراق، بسبب الظروف السياسية في المنطقة، حيث كانت غالبية الانظمة المحيطة بالعراق حليفة لصدام، اختارت اغلب القيادات ايران وسورية كمقر مؤقت لها.

اما اذا كان كاتب المقال يعني "بالمرجعية التنظيمية" ان قرار الدعوة الاسلامية، تؤثر فيه او تتخذه "جهات" من خارج القيادة، فهذا ما

تكذبه الوقائع منذ انتقال قيادة حزب الدعوة الى الخارج ولحد الان، فالمعروف في الاوساط الاسلامية والعراقية هو استقلال قرار حزب الدعوة وعدم خضوعه للمؤثرات الاقليمية، وهو الامر الذي دفعت الدعوة ثمنه باهظا، واشار اليه العطية في نفس مقالته حيث يقول " ان هذا التشخيص يعكس تباين واختلاف حزب الدعوة مع ايران، ويبدو ان هذا الاختلاف تمتد جذوره الى ما قبل حرب الخليج الثانية" فاذا كان موقف حزب الدعوة متباينا مع الموقف الايراني، وان هذا التباين لم يكن وليد اللحظة الراهنة، بل يمتد الى ما قبل حرب الخليج الثانية، فكيف جاز للاخ الكاتب القول بان المرجعية التنظيمية لحزب الدعوة " في طهران باسم الاسلام".

العنف ـ الغاية تبرر الواسطة

ان الخلط الذي مارسه الدكتور العطية بين حزب الدعوة والحزبين الشيوعي البعثي، قد جره الى أخطاء أخرى، ومنها قوله "ولجأت الاحزاب الى السلاح واعتماد القوة في تحقيق اهدافها مكرسة بذلك مبدأ الغاية تبرر الواسطة".

ان اي باحث مطلع على سيرة حزب الدعوة وادبياته، يعرف جيدا، انه لم يكن يوما يعتقد بصحة تحقيق الاهداف عن طريق القوة، فالحزب الذي امضى اكثر من عشرين عاما يمارس التوعية والتثقيف والدعوة الى الاسلام "بالحكمة والموعظة الحسنة" لم يسجل عليه خلالها القيام باي عمل من اعمال القوة رغم ما تعرض له من عمليات مطاردة واعتقال واعدام للعديد من قياداته منذ وصول حزب البعث الى السلطة في العراق، واستمر في نهجه هذا حين انتقل الى مرحلة العمل السياسي، الا ان وصول صدام الى رأس السلطة في العراق في تموز (يوليو) ١٩٧٩، وشروعه بتنفيذ مخطط تصفية الاسلاميين وابادتهم في العراق، دفع حزب الدعوة الى حمل السلاح دفاعا عن النفس، فشن الحزب عمليات عسكرية داخل العراق استهدفت رأس النظام والدائرة المحيطة به من كبار المسؤولين في الحزب والسلطة، وكانت تلك العمليات تهدف الى ردع النظام وزعزعته وتحطيم هيبته، وكسر جدار الخوف الذي بناه حول الشعب العراقي، ولم يكن استخدام القوة والسلاح يهدف الى فرض البديل الاسلامي الذي تبناه ويدعو له حزب الدعوة، فاختيار النظام السياسي الذي يخلف حكم صدام من وجهة نظر الحزب "وهو من حق الشعب العراقي وحده، ولا يصح فرض اية صيغة جاهزة للحكم على الشعب خلافا لارادته الحرة" (انظر برنامجنا، البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الاسلامية، آذار ١٩٩٢، ص ٤٤)، والغاية في منهاج حزب الدعوة لا تبرر الواسطة، "فانطلاقا من قيم الاسلام ومبادئه، فان الغايات والوسائل والاهداف لا ينفك بعضها عن بعض، فالغاية لاتبرر الوسيلة" (انظر، صوت الدعوة. النشرة الداخلية لحزب الدعوة الاسلامية العدد ٤٤، ص ١٤).

حزب الدعوة والمعارضة العراقية

يؤكد الدكتور العطية في مقالته ان الامام الصدر وهو المؤسس والمنظر لحزب الدعوة، كان داعية للتفاهم والحوار مع القوى الاخرى ويستشهد ببيان التفاهم الصادر عن حزب الدعوة في مطلع الثمانينات (قبل الحرب العراقية-الايرانية) كنموذج لهذا التفكير. وهذا كلام صحيح ولاخلاف عليه، الا انه يعود ليقول "ان هذا المنحى السياسي الايجابي تحول بعد نشوب الحرب العراقية-الايرانية الى موقف مغاير، حيث اسقط حزب الدعوة من نشاطه العمل من اجل التحالف مع القوى العراقية العلمانية".

وهذا موضوع يحتاج الى توضيح وازالة اللبس الذي وقع فيه الاخ العطية كما وقع فيه بعض المعارضين لنظام صدام في فهم موقف حزب الدعوة، ورؤيته للعمل السياسي والتحالف مع القوى الاخرى.

فمنذ انتقاله الى المرحلة السياسية، اعتمد حزب الدعوة الاسلامية سياسة الانفتاح على القوى السياسية العراقية المعارضة لنظام صدام حيث اكد في ادبياته "بان القوى التي تعمل على هدم الاوضاع السياسية القائمة، وتشتبك في صراع سياسي مع النظام الجائر، وتشكل جزءا من المعارضة السياسية وتحمل افكارا غير منسجمة مع الخط الاسلامي، مثل هذه القوى من الخطأ ان نلغي دورها باخراجها من ساحة الصراع او نشتبك معها، بل لابد من فسح المجال امامها لتساهم في هدم الاوضاع السياسية للنظم الجائرة" (انظر، ثقافة الدعوة الاسلامية - القسم السياسي ج١، ١٩٨٣، ص ٢٥).

وكانت الخطوة الاولى في هذا المجال اصداره لبيان التفاهم في بداية عام ١٩٨٠ (كما اشار كاتب المقال) دعا فيه مختلف القوميات والمذاهب والطوائف والقوى السياسية العراقية، الى العمل المشترك من اجل الاطاحة بنظام صدام، وانقاذ العراق من شروره، وتمكين العراقيين من اقامة نظام حكم يحقق مصالحهم المشروعة ويصون استقلال بلادهم.

الا ان اندلاع الحرب العراقية-الايرانية في ايلول ١٩٨٠ افرز وضعا جديدا على الساحة العراقية، حيث اختلفت مواقف القوى السياسية العراقية من تلك الحرب، فتبددت بسبب ذلك العديد من فرص التعاون بين حزب الدعوة وبعض اطراف المعارضة غير ان ذلك لم يمنع من بناء علاقات وطيدة مع بعض القوى السياسية الرئيسية وخاصة الحركة الكردية العراقية، وهي علاقات نمت وتطورت خلال تلك الفترة، وكان طابعها الاساسي هو العمل الميداني داخل العراق. واستمرت هذه الحالة حتى توقفت الحرب العراقية-الايرانية في آب (اغسطس) ١٩٨٨، وزوال السبب الذي اعاق التفاهم بين الكثير من القوى السياسية فنشط حزب الدعوة باتجاه ايجاد اطار سياسي لتوحيد اطراف المعارضة.

وكانت العاصمة السورية دمشق، الساحة الرئيسية التي شهدت ذلك النشاط، والذي تكلل بالاعلان عن تشكيل لجنة العمل المشترك في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ اي بعد غزو صدام الكويت، رغم ان الجهود والمساعي قد بدأت قبل ذلك بفترة طويلة.

كان حزب الدعوة يعتبر لجنة العمل المشترك، خطوة اولى في مشروع توحيد المعارضة العراقية، فاستمر وبالتعاون مع بقية الاطراف السياسية بالعمل لتطوير هذه الصيغة وتمكينها من استيعاب مختلف قوى المعارضة العراقية، وساهم في الاجتماعات التمهيدية لعقد مؤتمر عام للمعارضة في اوروبا من اجل تحقيق هذا الهدف، وكان حزب الدعوة حريصا على قضيتين جوهريتين في هذا المجال، الاولى استيعاب كل (او اغلب) مكونات الساحة العراقية المعارضة من تيارات فكرية وتنظيمات سياسية، والثانية هو بقاء المبادرة بيد المعارضة العراقية وان يكون قرارها مستقلا غير خاضع لحسابات سياسية خارج المصلحة العراقية.

الا ان الملابسات التي رافقت عمل اللجنة التحضيرية، وعدم

التزامها بكلتا القضيتين دفعت بحزب الدعوة الى عدم المشاركة في المؤتمر الذي عقد في فيينا في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، وشارك الدعوة في موقفه العديد من القوى السياسية العراقية.

وبعد انتهاء مؤتمر فيينا وبروز صيغة المؤتمر الوطني، استأنف حزب الدعوة سعيه من اجل اصلاح الخلل الذي احدثه هذا المؤتمر داخل صفوف المعارضة العراقية، والعمل على تجاوز السلبيات التي افرزها، وتكلل سعيه بعقد اجتماع موسع لاطراف المعارضة في مصيف صلاح الدين في كردستان العراق في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢، حضره ممثلو القوى السياسية الرئيسية، واتفق في ذلك الاجتماع على عقد مؤتمر عام. شارك حزب الدعوة فيه، الا ان المؤتمر الجديد، وقع هو الاخر في نفس الاخطاء السابقة، حيث جرى التعامل مع قضية الاطار السياسي الجامع لاطراف المعارضة، من خلال تصورات برهنت الاحداث لاحقا على خطأها تنظر الى الموقف الدولي وترسم هياكلها على اساسه، دون النظر الى خصوصيات الواقع العراقي وما يستلزمه.

ولكي لا يعطي حزب الدعوة انطباعا بفشل المؤتمر، تريث في اعلان موقفه، لحين انتهاء اعمال المؤتمر حيث اعلن تحفظاته واشكالاته، ثم اعطى فترة زمنية كافية بذل خلالها جهودا حثيثة لمحاولة تصحيح مسيرة المؤتمر. وحين لم تلح في الافق امكانية تحقيق ذلك، اعلن حزب الدعوة الاسلامية انسحابه من المؤتمر الوطني العراقي الموحد في آب (اغسطس) ١٩٩٣.

اذكر هذا الاستطراد لان كاتب المقال يقول : ان بيان حزب الدعوة في الانسحاب من المؤتمر الوطني الموحد وتصريحات قادة الحزب جاءت عامة وتحاشت وضع النقاط على الحروف".

وبعد قرار الانسحاب، عقد المكتب السياسي لحزب الدعوة ندوة سياسية في لندن في ١٢ ايلول (سبتمبر) طرح فيها تصوراته لمشروع المعارضة الذي يطمح ويسعى لتحقيقه، اكد على جملة من الثوابت السياسية اسماها "المرتكزات الاساسية لمشروع المعارضة" وهي :

١- ان عملية اسقاط النظام هي مهمة عراقية بالدرجة الاولى، فالشعب العراقي هو صاحب المصلحة الحقيقية في التخلص من هذا النظام، ومهمة المعارضة العراقية، هي قيادة حركة الشعب العراقي لتحقيق هذا الهدف، فلا بد ان يكون مشروع المعارضة منطلقا من ارادة عراقية، تضع العراق وشعبه بالمقام الاول. وان تمتلك المعارضة ارادة حرة غير خاضعة لحسابات لاتمت الى مصلحة الشعب بصلة.

٢- ولما كانت مهمة اسقاط النظام تستلزم حشد كل الطاقات العراقية وتنظيمها وتوجيهها صوب هذا الهدف المركزي فلا بد للمشروع القدرة على استيعاب مختلف فصائل المعارضة العراقية.

٣- ولاجل ان يضمن المشروع التفاف الجماهير العراقية الواسعة وتلاحمها معه، فلابد ان يعتمد على القوى والشخصيات العراقية ذات التاريخ النضالي المعروف وصاحبة السمعة الوطنية الطيبة، اضافة الى ضرورة كونها صاحبة قرار وتأثير في التيارات الفكرية والتنظيمات السياسية التي تمثلها.

٤- ان المشروع يجب ان يعتبر سيادة العراق ووحدته ارضا وشعباً من الثوابت الوطنية التي لا يجوز التفريط به، وبالتالي فان الصيغ التي يتبناها لمعالجة مشكلات الواقع العراقي يجب ان تنطلق من هذا الثابت الجوهري، وصياغة العلاقات التي تربط المعارضة العراقية بالقوى الاقليمية والدولية بما يعزز هذه القضية.

٥- ان مهمة المعارضة العراقية الاساسية هي حشد الطاقات باتجاه اسقاط النظام وتحرير ارادة الشعب العراقي، وتمكينه من ممارسة حقه الطبيعي في صياغة النظام السياسي الذي يحقق له مصالحه وتطلعاته، ولذا فان مشروع المعارضة العراقية يجب ان يركز على الهدف المركزي والابتعاد عن الخوض في تقرير قضايا تفصيلية تخص مستقبل العراق السياسي الشعب العراقي، وحده صاحب الحق في البت فيها، ولايستطيع اي طرف عراقي معارض مهما كان حجمه ودوره في الساحة العراقية، الادعاء بانه يملك تخويلا من الشعب في تقرير هذه القضية او تلك.

٦- ان عملية اسقاط النظام تعتمد في الاساس على قوى المعارضة العراقية داخل الوطن من عسكريين احرار وطلائع جهادية وجماهير شعبية رافضة، ولذا فان مشروع المعارضة العراقية يجب ان يعطي اولوية خاصة للعمل الميداني داخل العراق، باعتباره الفصل الاساسي في حركة المعارضة، مما يستلزم دعمه واسناده بكل العوامل التي تمكنه من انجاز مهمته.

٧- يجب ان يستوعب المشروع التنوع القومي والمذهبي والديني للشعب العراقي. وان يوظف هذا التنوع في عملية المواجهة مع النظام، ولذا فان صياغة الاطار السياسي للمعارضة العراقية بحاجة الى تجسيد حالة التنوع هذه وتمثيلها داخل هياكله التنظيمية وبرامجه العملية. وان يرفض الطائفية السياسية.

٨- ان من ضمن الاهداف التي على مشروع المعارضة العراقية تحقيقها، هو توحيد الخطاب السياسي للمعارضة. وتوجيهه لكي يكون معبرا بصدق عن الشعب العراقي وتطلعاته، وان يستهدف حشد التعاطف والتأييد الاقليمي والدولي للقضية العراقية.

٩- ان يسعى المشروع الى تأكيد التزامه بسياسة حسن الجوار مع الدول الشقيقة المحيطة بالعراق، وان يعمل على ازالة الاثار السلبية التي خلفتها سياسات النظام الاجرامية وحروبه العدوانية على العديد من شعوب ودول المنطقة.

١٠- كما كانت مسألة امن واستقرار دول المنطقة مترابطة، فمن الضروري ان يولي المشروع اهمية خاصة لتطمين دول الجوار العراقي ودول المنطقة عموما وزالة المخاوف والشكوك التي تراود البعض من المستقبل السياسي، تجنب العوامل والقضايا التي تنعكس سلبيا على علاقة المعارضة بهذه الدول دون المساس بوحدة العراق وسيادته الوطنية ومصالح شعبه (انظر، صوت العراق العدد ١٣٨، ١٥ ايلول ١٩٩٣).

احتلال الكويت

يقول العطية في مقاله "ان القوى الاسلامية كانت تأمل في ان تحقق حرب الخليج الثانية ما فشلت الحرب الاولى من تحقيقه" وهذا خلاف الواقع. فحزب الدعوة الاسلامية الذي شجب غزو الكويت واستنكر الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الكويتي، وطالب بانسحاب غير مشروط لقوات صدام من الاراضي الكويتية، واحترام الشعب الكويتي، شجب في نفس الوقت الحشود العسكرية الامريكية والغربية، مؤكداً "ان القوات الامريكية انما جاءت لتحقيق هدفين رئيسين لا علاقة لهما بدعوى تحرير الكويت،الاول هو تدمير الجيش العراقي والبنى التحتية للاقتصاد العراقي، والثاني احكام السيطرة

على المنطقة النفطية وتحقيق الهيمنة الامريكية للتحكم بشريان الاقتصاد الدولي المتمثل بالنفط" (انظر، برنامجنا، البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الاسلامية، اذار ١٩٩٢، ص ٢٩).

نعم كان حزب الدعوة يأمل في ان تنجح الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في اذار ١٩٩١ بالاطاحة بنظام صدام، وهذه الانتفاضة ليست لها علاقة باهداف حرب الخليج، الامر الذي انعكس واضحا في الموقف الامريكي ومواقف دول المنطقة التي مكنت صدام من قمع الانتفاضة، وقد ادان حزب الدعوة هذا الموقف.

ان غزو الكويت، قد احدث تبدلا في المناخ السياسي في المنطقة، وتبدل مواقف الحكومات العربية من نظام صدام، فليس صحيحا ما يقوله العطية من "ان حزب الدعوة قد انفتح على دول الجوار من باب المرونة التي بدأت بعد غزو الكويت". فالانفتاح على دول الجوار ودول المنطقة عموما، كانت الدعوة تسعى له منذ تصديها لمقارعة نظام صدام، الا ا ن اغلب الانظمة في المنطقة (باستثناء ايران وسورية) كانت تقف مع صدام في خندق واحد. الا انه بعد غزو الكويت تبدلت مواقف هذه الانظمة وابدت استعدادا للانفتاح على المعارضة العراقية. فالتبدل في واقع الامر حصل في مواقف الانظمة اما موقف حزب الدعوة فبقى ثابتا في معارضته لنظام صدام، والمعارضة العراقية ومنها حزب الدعوة رحبت بذلك التبدل في المواقف واعتبرته منسجما مع ما يفرضه الواجب القومي والاسلامي تجاه شعب عربي مسلم يتعرض للذبح على يد جزاره وتأمل ان تترجم هذه المواقف الى خطوات عملية تمكن الشعب العراقي من التخلص من كابوس النظام البعثي.

هذه هي بعض الملاحظات التي اوردتها على ما جاء في مقال الدكتور غسان العطية. امل ان يتسع صدر الاخ الكاتب لها، وعسى ان تكون مساهمة في طريق توضيح الحقائق حول مواقف المعارضة العراقية، وبالذات حزب الدعوة الاسلامية، وتصحيح التصورات الخاطئة العالقة في اذهان بعض السياسيين والمراقبين لاوضاع العراق والتي هي من مخلفات الحرب الاعلامية التي شنها صدام ضد الاسلاميين وحزب الدعوة بالذات.

(صوت العراق) صحيفة الدعوة الاسلامية في اوربا - العدد ١٤٢، ١٩٩٣/١١/١٧).

الاقمار الامريكية تكشف التعاون بين العراق وايران

الانباء الكويتية (١٦ آكتوبر ١٩٩٣) واشنطن، اتهمت الولايات المتحدة الامريكية ايران بانتهاك الحظر المفروض دوليا على العراق وذلك من خلال تجارة غير مشروعة عبر الحدود تتركز على النفط وقطع الغيار الصناعية. ورد هذا الاتهام في رسالة وجهتها الحكومة الامريكية امس الاول الى رئيس اللجنة الدولية التي شكلها مجلس الامن بموجب القرار ٦٨٧ وكلفها بمراقبة العقوبات المفروضة على العراق.

واطلعت الحكومة الامريكية اعضاء اللجنة قبيل توجيه هذه الرسالة على صور ملتقطة بواسطة الاقمار الصناعية تبين انتقال شاحنات بين البلدين. واكدت الرسالة ان الحركة التجارية التي تتجاوز بكثير مستوى التهريب التقليدي تتم في مركزين على الاقل هما منفذ خانقين الذي تسيطر عليه بغداد ثم منفذ قرب البصرة في جنوب العراق. واوضحت ان معظم الشحنات العراقية تضمنت في السابق سلعا مثل الاسمنت والاسمدة. واضافت ان نظام بغداد بدأ يشحن منتجات النفط المكرر الى ايران، مشيرة الى ان الامر المزعج اكثر من سواه هو ان دلائل توفرت مؤخرا قد اثبتت بشكل قاطع انه تم انشاء خط انابيب لنقل النفط بين البلدين وان هذا الخط يسمح بتصدير كميات ضخمة من النفط يوميا. واضافت الرسالة الامريكية ان بالرغم من ان ايران اكدت للمجلس انها تلتزم تماما بالعقوبات فاننا نشهد ادلة متزايدة على استمرار صادرات نفطية عراقية الى ايران بصورة تشكل انتهاكا للعقوبات الدولية.

وقالت ان ايران تعمد ايضا الى شحن مواد غذائية الى العراق دون ان تبلغ الامم المتحدة بذلك علما ان هذه المواد مسموح بها اصلا بموجب القرارات الدولية. واكدت ان هذه التجارة غير المشروعة تقلل من اهمية الجهود الدولية المبذولة لتحقيق انصياع نظام بغداد للقرارات الدولية ولضمان احترام الدول لهذه القرارات.

بيان صادر عن تجمع ابناء العشائر العراقية في الغربة

نحن ابناء العشائر العراقية المتواجدين في الغربة (سوريا-ايران- معسكرات رفحا في السعودية) وبعد التشاور والتباحث ودراسة التطورات الراهنة التي تشهدها بلادنا في ضوء الهجمة الصليبية الهمجية، واستمرار الحصار الظالم والمجرم ضد شعبنا وبلادنا فقد اجتمعنا على مايلي:

١- لقد قاسينا الكثير في الغربة من السماسرة والمرتزقة الذي تنكروا لكل القيم ومبادىء الشرف والنخوة والحمية العربية وارتموا في أحضان الاجنبي الصهيوني وعملائه وبذلك وجهوا طعنات الغدر والاساءة لتاريخ آبائنا المجيد في مقارعة الاجنبي الصليبي، اننا نستنكر وندين ممارسات أولئك الخونة المتعاونين مع الاجنبي ضد بلادنا وأهلنا ونعلن تمسكنا بالثوابت القومية وقيم الاسلام الحنيف.

٢- بعد اطلاعنا على البيان الموقع من قبل مائة شخصية سياسية وطنية عراقية في تموز ١٩٩٣، فاننا نؤكد اعتزازنا وتأييدنا لكل ما ورد في ذلك البيان، ونعتز بوطنية وشجاعة واخلاص الذين أصدروه، اننا نعلن التزامنا بالخط السياسي الوطني الذي تجسد في بيان تموز.

٣- ندين ونستنكر الحصار الجائر ضد شعبنا في العراق ندعو كل الخيرين في بلاد العرب والمسلمين الى العمل من اجل تحطيم هذا الحصار الظالم الذي يستهدف اذلال شعبنا وكسر ارادته.

٤- اننا نتوجه الى أبناء العشائر ورجالاتها بالتحزم بقيم ومبادىء آبائنا وأجدادنا والتمسك بالاخلاق العربية الرفيعة وصيانة تاريخ أهلنا وتجسيد قيم المروءة والشهامة والنخوة.

كذلك ندعو الجميع الى التوحد ورص الصفوف والتعاون مع كل المخلصين من اجل درء المخاطر التي تحيق ببلادنا وشعبنا. ولنتمسك دائما وأبدا بقوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا. صدق الله العظيم). اواسط ايلول ١٩٩٣

الانفتاح الايراني على بغداد يصطدم بحسابات ثنائية واقليمية ودولية

احمد سلامة

القبس الكويتية - ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٣

تساؤلات حول اسبابه الحقيقية

القرار الايراني بالانفتاح على النظام العراقي اثار قلقا وتساؤلات في ان واحد لدى دول التعاون الخليجي وواشنطن وان كان عدم نجاح زيارة نائب وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف الى بغداد قد خففت من هذا القلق دون ان تلغي التساؤلات لانها كانت عملية تمهيد لزيارة يقوم بها وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي لبغداد.

وتعددت التساؤلات حول اسباب هذا القرار المخالف عمليا للقرارات الدولية التي تنظم المقاطعة للعراق وتناولت جملة احتمالات.

هل للقرار علاقة بالتحرك للانفتاح على النظام العراق ومحاولة طهران تأمين حضور مواز لها او حتى اكثر اهمية على اعتبارها اكثر قربا من مشاكل العراق الداخلية وتداخلا معها؟

هل يهدف القرار الايراني الى الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا لموازنة الاثارة المستمرة لموضوع احتلال الجزر الاماراتية من قبل ايران.

هل التطورات التي شهدتها اجتماعات "اوبك" الاخيرة تقف وراء التوجه الايراني الجديد الذي يحاول ان يتدارك اي عودة عراقية الى سوق النفط في وقت قريب.

لقد اظهرت نتائج زيارة ظريف الى بغداد اضطرار الطرفين للتمسك بمواقفهما الاصلية، او الحد الاقصى لمطالبهما بشأن القضايا المختلف عليها لان كلا منهما يرى ان نجاح الطرف الاخر في كسب وده له ثمن كبير وهو التنازل عن كل طلباته لدى الطرف الاخر خصوصا وان ايران لاتستطيع ان تقول للنظام العراقي بانها قادرة على فك عزلته ما دامت هي معزولة بدورها. لذلك لم يحصل اي تقدم في موضوع الاسرى وعادت ايران تربط اعادة الطائرات العراقية برفع الحظر الدولي عن بغداد، مثلما اصرت على دفع تعويضات الحرب لها والتي تتراوح المطالب الايرانية بشأنها ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ مليار دولار بالاضافة الى تشكيل لجنة دولية تحدد البادىء بالحرب.

وازاء وصول المفاوضات الى طريق مسدود عاد الايرانيون لتعليق اهمية خاصة على الزيارة المرتقبة لولايتي معتبرين انها ستفتح "فصلا جديداً" في العلاقات بين البلدين الجارين.

الاحتواء الامريكي مستمر

وكانت واشنطن اعربت عن قلقها من محاولات ايران فك عزلتها وتحسين علاقتها مع المجتمع الدولي دون تغيير سلوكها بعدما اكدت استمرار العقوبات على العراق واعربت وزارة الخارجية الامريكية عن قناعتها بان اي تسوية قريبة للمشاكل الايرانية-العراقية لاتزال مستبعدة.

ويراقب المسؤولون الامريكيون عن كثب التحركات الايرانية العراقية على السواء في اطار الاستمرار في السياسة الامريكية للاحتواء المزدوج للبلدين وهي السياسة التي اعتمدتها ادارة كلينتون منذ فترة. ولكن مساعد وزير الخارجية الامريكي ادوارد دجيرجيان عاد واكد على وجود فرق في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق وسياستها تجاه ايران ولكنه اوضح انه لايعترض على اطلاق مصطلح "الاحتواء المزدوج" في التعامل الامريكي مع البلدين، واوضح المسؤول الامريكي ان ادارة كلينتون "لن تدعم رفع العقوبات عن العراق الى ان يلتزم قرارات الامم المتحدة فيما يعتمد التكتيك الامريكي حيال ايران على العمل مع الحلفاء الاوروبين واليابانيين لارسال اشارات الى طهران تدعوها الى تغيير سلوكها في مجالات عدة تشمل دعم الارهاب وتطوير الاسلحة".

موقف طهران

اما بالنسبة لموقف طهران نفسها فان مصادر ايرانية قالت لـ (القبس) انها تعتبر ان عودة العراق للانفتاح على العالم تقترب معتبرة ان ملف المنطقة كلها معرض للتجاذب بين ايران وروسيا وتركيا مع خصوصية ايرانية مع ملف العراق؟

وفسرت المصادر هذه الخصوصية بانها تكمن في الواقع في كون ان المطلوب من طهران تسوية اثار وتداعيات حربين خاضهما العراق في المنطقة في حين ان المطلوب من الدول الاخرى تسوية نزاع حرب الخليج الثانية فقط مع العراق.

وتابعت المصادر الايرانية خصوصية اخرى تملكها ايران فيما يتعلق بدورها مع العراق هو في كونها تملك اطول حدود خارجية مع هذا البلد بالنسبة لسائر جيرانها حيث تمتاز تلك الحدود بالتضاريس الارضية والبشرية والوطنية والمذهبية المختلفة.

واضافت من هنا يستغرب المرء حين يعلم ان السفارة الايرانية في بغداد وكذلك العراقية في طهران لم يتم اغلاقهما طوال ثمان سنوات من الحرب الطاحنة بينهما عدا اسابيع قليلة سرعان ما عاودت الحكومتان فتحهما، الامر الذي يدلل على مدى الحساسية والخصوصية البالغتين اللتين تمتاز بهما العلاقات الثنائية.

على قاعدة هذه الخلفية في النظرة الى العلاقات الايرانية-العراقية تدعو المصادر انه ينبغي دراسة ملف التطبيع الايراني-العراقي الذي تسهر العاصمتان حاليا على تخطي بعض العقبات الاولية منه وخاصة تلك المتعلقة منها بالاجواء النفسية المحيطة بموضوع التطبيع المفترض.

نقطة وسط وعدم استعجال؟

وتتابع المصادر الايرانية من جهتها كما تؤكد جهات حكومية ومستقلة متواترة ترغب بشكل جدي في تجاوز العديد من العقبات النفسية والتاريخية بهدف الوصول الى نقطة التوازن الوسط بين الاحلام والخيال بشأن تطبيع علاقاتها مع بغداد ولما كانت طهران تعلم جيدا بان زمن الفتح العسكري قد ولى وان العالم الجديد بات يعتمد على الغلب الاقتصادي والتنموي ومشاريع التكتلات والتجمعات الاقليمية الاقتصادية فهي منذ مدة طويلة نسبيا بصدد ايجاد علاقات تجارية وثقافية ودينية واقتصادية طبيعية مع جارتها الاهم تاريخيا بالنسبة لها وهي العراق لكنها في الوقت نفسه تريد ان يجري كل ذلك بشكل حذر ومدروس ويقوم على اسس واضحة حتى لا تكرر تجارب الماضي المأساوية ولذلك فهي غير مستعجلة اطلاقا على عقد

اي اتفاق سواء استراتيجي او تكتيكي مع العراق تحت اية ظروف مهما كانت استثنائية اقليميا او دوليا، على عكس ما يروج في وسائل اعلام عديدة منها ما هو داخلي او اقليمي.

لكن طهران -تتابع المصادر- باتت تقرأ المؤشرات الدولية والاقليمية جيدا بعد تجربتين ثمينتين دفعت في الاولى من دمها وفي الثانية من نفطها لم يعد بمقدورها ان تبقى متفرجة كذلك على ما يجري قرب حدودها وفي محيطها الاقليمي الحيوي من اعادة صياغة للعديد من المفاهيم الجغرافية والسياسية.

وذهبت المصادر الى القول ان هناك سباقا محموما يجري في المنطقة حاليا بين العديد من العواصم يستهدف احتواء آثار العودة العراقية المرتقبة الى الساحتين الاقليمية والدولية لصالحه وما زيارة المسؤول الايراني الرفيع المستوى الى بغداد والتي يقال بانها تأتي للاعداد لزيارة ولايتي الى بغداد قريبا الا خطوة محسوبة في هذا الاتجاه فطهران لا تريد ان تتخلف عن قطار تسوية حرب الخليج الثانية الذي يجري الاعداد لانطلاقته قريبا وهي بالتالي تريد حقوقها المؤجلة من حرب الثماني سنوات المفروضة عليها كما لا تريد في الوقت نفسه ان تكون الاخيرة في سلم التطبيع الاقليمي الدولي مع بغداد خاصة وهي تسمع وتشاهد عن قرب التحركات التركية تجاه بغداد؟

ومن ثم فان عودة بغداد النفطية ليست باقل اهمية، حسب المصادر الايرانية من عودة بغداد السياسية الى العالم الخارجي وبالتالي فان على طهران ان تدقق في حسابات السوق النفطية وفي معادلات التوازن التي تتحكم في منظمة الاوبك وفي السوق النفطية العالمية ايضا وثمة من يعتقد هنا بان التقارب السعودي الايراني بهذا الخصوص والذي تجلى مؤخرا بشكل بارز في مؤتمر الاوبك الاخير انما يأتي استعدادا للمستجدات العراقية في هذا السياق ذلك ان تنظيم الحصص "الكوتا" النفطية بالاتفاق المعلن والمحافظة على التسعيرة البترولية ثابتة قدر الامكان والتعهد بالالتزام بالمقررات من قبل طهران كما جاء عقب اتفاق اوبك الاخير على لسان الرئيس رفسنجاني ودعوته الدول الاخرى للعمل بوحدة وتعاون اكثر استحكاما من ذي قبل انما يأتي بنظر المراقبين كخطوة وقائية من قبل طهران لاستيعاب قرب عودة العراق للسوق النفطية.

ملف التسوية مغلق امام ايران

وتقر المصادر الايرانية ان طهران غير قادرة وحدها علي استيعاب كل هذه الملفات الضخمة وحدها ولكنها ستأخذ حيزا اكبر من الاهتمام في المرحلة المقبلة خصوصا وان الملف التقليدي لازمة الشرق الاوسط بات في حكم المغلق امام طهران.

وفي المقابل بدا واضحا ان النظام العراقي غير مقتنع سلفا بان ايران قادرة على فك عزلته وان كان يستخدم العلاقة معها لتعزيز موقفه. كما تفعل ايران بدورها لذا فهو يحاول التوجه الى العواصم الاوربية وخصوصا الى باريس وموسكو اللتين تتمايزان في موقفهما مع واشنطن والدليل على ذلك زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الى باريس بحجة المرض الذي سرعان ماتبين انه "متمارض" لذلك اعتبرت الصحف العراقية زيارة ظريف مجرد "تمهيد حوار سياسي بين البلدين".

وبدورها قالت موسكو التي استقبلت نائب وزير الخارجية العراقي رياض القيسي ان زيارة الاخير "كانت واجهت صعوبات لو اكلت بغداد الطعم الايراني".

ومن الواضح ان موسكو غير جادة بدورها في فك عزلة النظام العراقي وهي تعترف ان واشنطن تتمسك بالعقوبات ولكنها تريد استخدام هذه العلاقة للضغط على الامريكيين والخليجيين معا خصوصا عشية جولة فيكتور بوسوفاليوك المدير العام لدائرة افريقا والشرق الاوسط مطلع الاسبوع المقبل الى عدد من دول الخليج وتشمل الكويت وقطر وعمان بالاضافة الي وجود نية روسية لتنشيط العلاقة مع الخليج من خلال تعيين سفراء على مستوى عال في عواصم دول المنطقة.

من الواضح ان كل الاطراف المعنية مازالت تعمل في اطار المناورات والمناورات المضادة ولكن ذلك لايعني ان النظام العراقي لن يحاول الاستفادة من كل هذه المناورات لاسقاط العقوبات عنه دون تنفيذ القرارات الدولية. وهو ما يتوجب الانتباه له بدقة باستمرار. ■

الدور التركي الجديد في الشرق الاوسط

رويتر - ١٩٩٣/١١/١٩ ، انقرة ، قال وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين ان التغيرات السريعة في الشرق الاوسط تحتم على بلاده لعب دور نشط في المنطقة. وقال ان تركيا يجب ألا "تجلس في الخلف وتخلق اعداء" في حين تقيم اسرائيل سلاما مع جيرانها العرب.

وقال تشيتين في هجوم على ما يبدو على رئيسة الوزراء تانسو تشيلر ان تركيا سترتكب "خطأ تكتيكيا" ان هي اعلنت ان جميع جيران تركيا اعداء فيما يتصل بالصراع مع الثوار الاكراد الانفصاليين في جنوب شرق تركيا.

وقد اتهمت تشيلر سورية وايران والعراق وارمينيا بمساندة حزب العمال الكردستاني الذي تسببت حربه من اجل قيام دولة مستقلة في مقتل ١٠٫٣٠٠ شخص منذ ١٩٨٤. وقال تشيتين ان حزب العمال يجد "مصادر ودعما من الخارج" لكن هذا لايعني ان تركيا تعتزم استخدام تحكمها في موارد المياه كسلاح تصوبه على جيرانها. واضاف قوله "قلت لوزير الخارجية السوري. انكم تلجأون للارهاب من اجل المياه. توقفوا عن هذا، فتركيا ستحل مشكلة الارهاب لكنكم لن تستطيعوا حل مسألة المياه بدون تركيا".

وقال تشيتين ان تركيا ليس لديها دليل يثبت ان الغرب يستغل عملية حماية شمال العراق التي تقوم بها طائرات حربية تابعة للقوات المتحالفة مقرها تركيا في دعم حزب العمال الكردستاني.

واضاف ان القوات التركية قادرة على الاضطلاع بهذه العملية لكن هذه الخطوة ستضع تركيا في نزاع مباشر مع حكومة بغداد. وقدر حجم الخسائر التي لحقت بتركيا نتيجة عقوبات الامم المتحدة على العراق بعد غزوه الكويت في ١٩٩٠ بنحو ٢٠ مليار دولار. وقال ان تركيا تريد تعويضا.

الحصار والاهوار في الصحافة الغربية

الولايات المتحدة تبقي العقوبات شديدة على العراق

(الن السنر) من واشنطن في ١٩٩٣/١١/٢٣ - رويتر،

تبدي الولايات المتحدة اهتماما قليلا تجاه الانتهاكات العراقية الجديدة لحقوق الانسان الا انها مصممة على الاستمرار في الحظر التجاري الدولي المفروض على بغداد.

فلم يعلق اي مسؤول امريكي رفيع المستوى على حملة العراق المستمرة في تدمير الاهوار العراقية وسكانها وعلى الحصار العراقي المستمر للاكراد في الشمال. كما يستمر الرئيس العراقي في تحديه للولايات المتحدة والمجتمع الدولي وذلك من خلال سلسلة من التحرشات على الحدود العراقية - الكويتية.

فقد قام عدد من العراقيين يوم الاحد الماضي باجبار اثنين من مراقبي الامم المتحدة على الترجل من سيارتهما التي سرقوها بعدئذ، هذا اضافة الى التظاهرة التي قام با مئات العراقيين الذين جيء بهم الى منطقة الحدود وعبروا الحدود فعلا الى الاراضي الكويتية.

تعتبر اوضاع سكان الاهوار في جنوب العراق اكثر خطورة، فقد جاء في تقرير لحقوق الانسان اصدرته الامم المتحدة يوم الثلاثاء الماضي (١١/٢٣) بان العراق يقوم بقصف التجمعات السكانية بلا تمييز، كما يقوم بحملات الاعتقال العشوائية واحتجاز العديد من الاشخاص، اضافة لقيامه بمنع الغذاء والدواء عن السكان وتدمير البيئة. الا ان الادعاءات القائلة بان العراق قد استخدم في عملياته الاسلحة الكيمياوية لم يتم اثباتها.

صدر التقرير المذكور في الوقت الذي وصل فيه طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي الي نيويورك لمحاولة رفع الحظر المفروض على صادرات العراق النفطية منذ عام ١٩٩٠. فقد اشتكت بعض الدول المجاورة للعراق من الاضرار التي اصابت اقتصادها جراء استمرار الحصار وتحبذ تركيا والاردن تخفيف العقوبات خلال هذه السنة، كما ابدى بعض المسؤولين الفرنسيين والروس تفهما لهذا الرأي.

الا ان وزارة الخارجية الامريكية صرحت هذا الاسبوع بان العراق لم ينفذ كل قرارات الامم المتحدة المعنية، ولذلك فان "اي حديث عن رفع العقوبات سابق لاوانه".

تم في الاسبوع الماضي تمديد العمل بالعقوبات لمدة ٦٠ يوما اخرى، الا ان اعضاء مجلس الامن لم يتفقوا على ما الذي يجب على العراق عمله بالضبط لكي يفوز بتخفيف العقوبات عنه - فبعض الدول ترى في تنفيذ العراق لمتطلبات الامم المتعلقة بتدميره لاسلحة الدمار الشامل سببا لرفع العقوبات، بينما ترى الولايات المتحدة بان على بغداد تنفيذ كل ما جاء في قرارت الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان والاعتراف بترسيم الحدود الجديدة للكويت، وهنا تبرز اهمية الوضع في الاهوار.

يقول (جفري كمب) المحلل في مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي: "هناك اثباتات لاتقبل الشك بان صدام حسين ينفذ سياسة مدروسة في تدمير بيئة الاهوار، انها بمثابة سياسة افناء للجنس. لقد كان رد الحكومة الامريكية تجاه هذه العمليات اقل حتى من التصريحات التي ادلى بها الامير تشارلز، وهو امر يثير الاشمئزاز".

على الرغم من قيام المخابرات المركزية الامريكية بنشر صور فضائية الاسبوع الماضي تثبت المدى الذي جففت فيه الاهوار، الا ان المسؤولين الامريكيين اختاروا عدم جعل فعاليات صدام حسين امرا ذو اولوية قصوى.

تقول لوري ماروي، الباحثة المختصة بالعراق في معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى بان ادارة الرئيس كلينتون غضت النظر عن الاوضاع الداخلية في العراق وتركت لصدام اخذ زمام المبادرة الدبلوماسية". يبدو ان واشنطن تشعر - بامتلاكها لحق الفيتو في مجلس الامن، اضافة الى التأييد المؤكد الذي تحظى به من لدن بريطانيا وغيرها من الدول الاعضاء - بان بامكانها الابقاء على العقوبات بدون ان تثير الكثير من الانتباه للعمليات الانتقامية التي يقوم بها صدام ضد شعبه.

انتبهوا لصدام!

(الهيرالد تريبيون - ١٩٩٣/١١/٥)

يجب قرع نواقيس الخطر من ان العراق يعزز حملته للتخلص من العقوبات التي تفرضها عليه الامم المتحدة، و يصبح بذلك حراً ليستأنف العمل في برنامجه التسليحي النووي و التقليدي الذي يهدد به جيرانه. تمثل استجابة صدام الاخيرة لطلب الامم المتحدة الرئيسي في الكشف عن الشركات التي جهزت صناعة العراق الحربية بالمواد و التقنية، خطوة في هذا الاتجاه. و ما يساعد صدام في مسعاه لهفة بعض الدول المجهزة في اوربا و سواها على العودة للتعامل مع العراق بشكل كامل و اعتقاد دول اخرى بأن العراق - او على الاقل شعب العراق - قد نال من العقاب ما يكفي.

قام صدام حسين في الشهر الماضي بتسليم الامم المتحدة قائمة بمجهزيه بالمواد "الحساسة" المتعلقة بصناعة الاسلحة و الاعتدة البايولوجية و الكيمياوية و النووية، و تقوم اللجنة الخاصة التي شكلتها الامم المتحدة لغرض التأكد من نزع سلاح العراق بتدقيق هذه القائمة. يقول العراق بأنه، باتخاذه هذه الخطوة، قد اوفى بجميع التزاماته تجاه الامم المتحدة فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح. الا ان على مجلس الامن - اذا كان يتحلى فعلا بالمسؤولية - ان يصر على ان يقر العراق رسميا بمسؤولياته ن ان يسمح بالمراقبة طويلة الامد و ذلك للتأكد من عدم تحويل المواد ذات الاستخدام المزدوج من الصناعات المدنية الى الصناعات العسكرية.

ليس للوعود العراقية قيمة تذكر. و لا تنحصر الافعال المطلوبة منه لأجل تخفيف القيود على صادراته و وارداته، في مجال نزع السلاح فقط، بل تشمل كذلك المجالات السياسية و حقوق الانسان. فقد اعطى مجلس الامن الدولي - في قرارات سابقة - لنفسه صلاحية اجبار العراق على احترام قواعد القانون الدولي فيما يخص السياسة الخارجية و الداخلية.

يقوم العراق، و بدون اكتراث بزيادة ما يعانيه شعبه من متاعب، و من ثم استجداء العطف على تلك المتاعب في محاولاته التخلص من العقوبات، على الرغم من ان الامم المتحدة تسمح له باستيراد الاغذية

و الدواء اضافة الى تصدير كميات من النفط لتغطية اثمان المواد المستوردة. كان بامكان الحكومة العراقية - اذا ارادت - تخصيص مواد الاغاثة الضرورية للشرائح المحتاجة لها فعلا. ان هذه الخطوات تعتبر فعلا انتقاص من سيادة و كرامة العراق، الا ان صداما قد فرط في احترام المجتمع الدولي لهذه الاعتبارات عندما اقدم على غزو الكويت و مهاجمة اكراد العراق و شيعته.

اذا ما تم رفع القيود عن العراق، فسوف يعود الى النشاط الكيمياوي و البيولوجي خلال اشهر معدودة، و الى النشاط النووي و الصاروخي خلال سنوات قليلة، و يعود صدام الى عدوانيته خارج حدود العراق و يكثف من بطشه داخل العراق.

وصول اول باخرة الى الموانىء العراقية

اف. ب. (١١/٢٥) من نبيلة مجالي، المنامة :

سمحت البحرية الامريكية - لاول مرة منذ حرب الخليج - لباخرة نقل بأكمال رحلتها الى العراق عبرالخليج، وقال متحدث باسم البحرية بانه قد تم تفتيش الباخرة (تفيس) التي تحمل العلم القبرصي والتي تحمل شحنة من السكر الكوبي الذي تسمح باستيراده الامم المتحدة قبل ان يؤذن لها باكمال رحلتها. كما كشف النقاب بان البحرية -وعلى مدى السنوات الثلاثة الماضية- قد منعت سفينتين كانتا تحملان معدات عسكرية من اكمال رحلتيهما الى العراق. كانت هذه الاسلحة تتضمن قاذفات الصواريخ والمتفجرات والصواعق والقنابل اليدوية وادوات احتياطية للدبابات.

قال (بروس كول) المتحدث باسم البحرية الامريكية بان المدمرة الامريكية (اليوت) اعترضت السفينة (تفيس) والتي يبلغ طولها ٤٥٦ قدم في الساعة السادسة والنصف صباحاً واستمرت عملية التفتيش ثلاث ساعات. وكانت السفينة- تحمل طاقما من ٢٧ كوبيا- متجهة من ميناء (بارانكاتا) في البرازيل الى ميناء ام قصر.

قال (كول) بان هذه السفينة هي الاولى التي يسمح لها بالاستمرار في رحلتها الى العراق منذ حرب الخليج، واضاف "اذا كانت تحمل مواد غذائية، فذلك ليس من الممنوعات".

توقفت كافة نشاطات الشحن البحري المتعلقة بالعراق منذ ازمة الخليج وكان التركيز في ملاحقة السفن المخالفة منصبا على السفن المتوجهة من والى خليج العقبة، نظرا للعلاقات الحميمة بين العراق والاردن كانت البضائع تنقل برا عبر حدودهما المشتركة.

ويذكر بان السفن الحربية الغربية قد قامت لحد ٢١ تشرين الثاني- وفي سياق تنفيذ قرارات الحظر- باعتراض ١٨,٧٤٠ سفينة، وتفتيش ٧٩٦ و منعت ٤٣٠ سفينة من الاستمرار في رحلاتها، وذلك حسب ارقام البحرية الامريكية. وذكر (كول) بان ٢٠ من هذه السفن قد منعت من الاستمرار في رحلاتها لحملها مواد محظورة، اما البقية فقد منعت اما لعدم امكانية تفتيشها او لكون وثائق الشحن غير اصولية، ما اكد (كول) لاول مرة بان شحنات من الاسلحة قد تم ضبطها، الا انه لم يدلي بمصادر هذه الاسلحة.

اما السفينتين اللتين ضبطت على متنهما الاسلحة فقد كانتا كل من السفينة (ديمتري فرمانوف) والتي تم اعتراضها في كانون الثاني ١٩٩١ وكانت تحمل قاذفات صواريخ واجهزة اتصالات ومتفجرات وصواعق وادوات احتياطة للدبابات، والسفينة الدنماركية (جورغن فزتا) والتي اعترضت في كانون الاول ١٩٩٢، وهي تحمل على متنها صواريخ وقنابل يدوية وسيارات (لاندروفر) التي تستخدم لاغراض عسكرية.

حماية دولية لعرب الاهوار

"الاندبندنت" - افتتاحية العدد ١٦/١١/١٩٩٣- اضاف "اسقف كنتربري" صونه الى اولئك الذين يعتقدون بوجوب عمل شئ ما لانقاذ عرب الاهوار في جنوب العراق من الابادة على يدي صدام حسين. فقد قال "الامير تشارلس" مؤخرا بأن معاناة هذا الشعب العريق مافتئت تقض مضجعه لاكثر من عام كامل، كما ان فريقا من المفتشين التابعين للامم المتحدة يقوم الآن بالتحقيق في ادلة قد تثبت بأن نظام بغداد قد استخدم الاسلحة الكيمياوية ضدهم. و لا يكاد يمر اسبوع واحد بدون ورود شهادات جديدة عن محاولات العراق تجفيف الاهوار و افراغها من ساكنيها و قتل او تسفير كل من يعتبرهم اعداء للدولة.

تعرضت حياة عرب الاهوار - الذين يسكنون منطقة التقاء نهري دجلة و الفرات - الى اهوال الحرب مرتين: في الحرب العراقية-الايرانية، و من ثم الانتفاضة ضد صدام التي اعقبت هزيمته في الكويت.

بخفوت انتباه العالم ازدادت شجاعة صدام و زبانيته. و لعدم مقدرته او عدم رغبته في التحرش بالمنطقة الآمنة التي يحميها الحلفاء للاكراد في الشمال، صب النظام انتقامه على العرب الشيعة في المحافظات الجنوبية. يشير تقرير - لم يسترعي الكثير من الانتباه - صادر عن مراقبي الامم المتحدة المتواجدين على الحدود العراقية الكويتية الى مخالفات عراقية روتينية للحدود تشمل حتى المنطقة منزوعة السلاح بضمنها طلعات لطائرات عسكرية. اما خلف الحدود فتعيث قوات علي حسن المجيد فسادا.

ما من شك في ان تصرفات العراق تخرق روح قرارات الامم المتحدة التي تفرض على النظام الامتناع عن القيام بما من شأنه الاخلال بالسلام الاقليمي، لاسباب ليس اقلها احتمال ان يتحول هذا النموذج البائس "للتنظيف العرقي" الى حرب مع ايران. لذلك فإن بغداد تستحق المزيد من التأديب. هناك حاجة لقرار جديد يصدره مجلس الامن يمنع بموجبه اي نشاط جوي عراقي - مدني كان ام عسكري - فوق منطقة واسعة من جنوب العراق. من شأن قرار كهذا ازالة اي شكوك حول استخدام الطائرات و يجعل صدام متيقنا من ان هناك ثمنا يجب دفعه مقابل اية مخالفة. يجب اعلان الاهوار منطقة محمية من قبل الامم المتحدة و اخطار العراق بأن اي تشكيل عسكري هجومي سيهاجم من الجو، كما يجب التوقف الفوري عن اية اعمال للحفريات و البزل تحت طائلة الهجوم الجوي. يجب معاملة عرب الاهوار بنفس الطريقة التي تعامل بها الغرب مع الاكراد، كما يجب الابقاء على العقوبات ما دام العراق مستمر في جرائمه. ■

وثائق شيوعية

رسالة كوادر الحزب الشيوعي العراقي حول المؤتمر الرابع للحزب تموز ١٩٨٦

رسالة كوادر الحزب الشيوعي بتاريخ تموز ١٩٨٦

نحن الذين نوجه اليكم هذا الرسالة، اعضاء واعضاء احتياط في اللجنة المركزية واعضاء في المكتب السياسي وفي سكرتارية اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر الوطني الثالث لحزبنا الشيوعي العراقي الذي انعقد في ظروف الشرعية والارادة الحزبية الشاملة وعلى اساس الانتخابات الديمقراطية لمندوبي المؤتمر الذي شارك فيه (٢١٨) مندوبا عن جميع منظمات الحزب.

يؤسفنا ان نحيطكم علماً بان الاوضاع في حزبنا قد تردت لدرجة خطيرة في ظروف تشتد فيها الحاجة لان يكون الحزب موحداً على اساس سياسة صحيحة ومراعاة صارمة لقواعد المشروعية الثورية، لكي يكون قادراً على تأدية دوره في انقاذ شعبنا الذي يتعرض له على يد الطغمة الدكتاتورية في بغداد.

اخذت الامور في حزبنا تتدهور خاصة بعد اضطرار قيادة الحزب للهجرة الى الخارج، ومعها مئات الكوادر، وبعد ان ارغم الحزب على الانتقال الى معارضة النظام القائم الذي بادر الى تخريب التحالف وشرع بتطبيق خطة تستهدف تصفية الحزب.

ان رغبة كادر الحزب واعضائه بمراجعة تجربة التحالف مع الحزب الحاكم واستخلاص الدروس، تمنح حزبنا القدرة على التماسك واستعادة مواقعه التنظيمية والسياسية ومعالجة آثار الضربة التي تعرض لها، ورسم سياسة صحيحة واساليب عمل تنسجم مع الظروف البالغة الصعوبة التي وجد نفسه فيها، ان هذه الرغبة استغلت، مع الاسف، من جانب بعض الرفاق القياديين في الحزب لاغراض وصولية وذلك بالتحريض على دفع الحزب في طريق الانعزالية والمغامرة والتذبذب في المواقف والسياسات وتعطيل وتشويه المبادىء اللينينية في الحياة الحزبية واشاعة مظاهر البيروقراطية والفردية والتسلط واجواء التحريض والاساءة والتنكيل بكوادر الحزب واعضائه.

وقد نجم عن خط النهج المغامر تفاقم خسائر الحزب وتضحياته التي بلغت حوالي (٥٠٠) شهيد يمثلون صفوة كوادر الحزب وعناصره الواعية العمالية والمثقفة من المهندسين والاطباء والكتاب والادباء العلماء وخريجي الجامعات والكوادر العسكرية، بالاضافة الى بضعة الوف طردوا من الحزب او تركوا تحت تأثير اسباب مختلفة، ومن بين هؤلاء نسبة عالية من كوادر الحزب المجربة فضلاً عن مئات اخرى من الذين انتقلوا الى صفوف السلطة تحت وطأة ظروف شاقة. ونظراً لتفاقم الخسائر في الفترة الاخيرة، فقد جرى التستر عليها واخفائها عن اعضاء الحزب وكوادره حيث بلغ عدد الشهداء، بين اجتماعي اللجنة المركزية تموز ١٩٨٤ وتشرين الاول ١٩٨٥ (١٠٠) رفيق، وكان من ضمن هذا العدد الاحداث المفجعة باعدام نحو (٥٠) رفيقاً من مفارز الانصار داخل مدينة اربيل في يوم واحد وفق تواطؤ غادر مع دوائر الامن العراقية.

وجراء ذلك كله، اخذت تتضائل اكثر فأكثر الامكانيات لتعزيز قوى الحزب داخل الوطن لدرجة اصبح فيها حزبنا مهدداً بالتحول الى حزب مهجر منعزل عن الجماهير، وذلك بتأثير الصعوبات الاستثنائية المفروضة على حزبنا التي عمقتها لدرجة كبيرة الاجراءات الحزبية الشاذة التي استهدفت عرقلة بناء منظمات الحزب داخل الوطن. وقد عبر التقرير التنظيمي الذي قدم لاجتماع اللجنة المركزية عشية المؤتمر الرابع عن جزء من هذه الحقيقة حيث اشار الى ان مايزيد عن نصف الذين ارسلوا الى المناطق العربية لبناء المنظمات الحزبية قد عادوا الى قواعد الانصار.

لقد اصبحت عقلية واجراءات التمييز القومي داخل الحزب، وتقليص دور القيادة والعناصر العربية تدريجياً، نهجاً ثابتاً لفريق معين من العناصر في هيئات الحزب، وبضمنها السكرتير الاول، والذين ما انفكوا منذ سنوات عديدة يبذلون كل جهد للأستئثار والتحكم بقيادة الحزب وكانوا في الكونفرس الثالث (١٩٦٧) فقد اخرجوا عشرة اعضاء في اللجنة المركزية دفعة واحدة، ودون اي سبب على الاطلاق، وجميعهم من العرب وقد تكرر ذلك في المؤتمر الثاني للحزب وكانت هذه الاجراءات تستهدف اكثر العناصر القيادية جدارة. وها ان ما يسمى بـ (المؤتمر الرابع) يواصل نفس النهج ويستكمل حملته باقصاء مايزيد عن عشرة رفاق من العرب الذي شغلوا طوال ثلاثة عقود وفي اصعب الظروف مواقعهم بجدارة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

لقد استفحلت هذه الظاهرة الغريبة، التي يشعر بها اغلب اعضاء الحزب وجماهير الشعب والقوى التقدمية، العربية والعالمية، في الفترة الاخيرة، خصوصا. ويجمع كل الحريصين على حزبنا وعلى مكانته بين الجماهير وعلى كفاءة قيادته، على ان هذه الظاهرة الغريبة، تشكل انتهاكا لتقاليد ومبادىء الحزب الذي تأسس واكتسب نفوذه الجماهيري الواسع، بوصفه حزباً طبقياً وطنياً واممياً، يجسد وطنية الشعب العراقي، بسياسته ونشاطه وتركيبه، الذي ينبغي ان يضم في قيادته وسائر هيئاته ومنظماته، اكثر الرفاق العرب كفاءة وتجربة وشجاعة الى جانب امثالهم من الرفاق الاكراد الكفوئين وغيرهم من ابناء القوميات والاقليات القومية والدينية والطوائف الاخرى، وعلى اساس وحدة رفاقية راسخة ومبدئية.

في هذه الظروف غير الطبيعية والمعقدة التي وصفناها، وتحت شعار (سرية العمل) جرت مفاجئتنا ومفاجأة الحزب كله بعقد المؤتمر الرابع في تشرين الثاني ١٩٨٥، علما بان سرية العمل لم تمنع حزبنا من عقد الكونفرس الثالث عام ١٩٦٧ والمؤتمر الثاني عام ١٩٧٠ في المنطقة الكردية ايضا بسرية مطلقة وفي ظروف الملاحقات البوليسية، وعلى اساس الانتخابات الحرة للمندوبين. وكان من الممكن اجراء انتخابات المندوبين للمؤتمر الرابع في مختلف المواقع التي يتواجد فيها اعضاء الحزب بصورة علنية، كالمنطقة الكردية، وسوريا، واليمن الديمقراطي، والجزائر، والبلدان الاشتراكية.

ان عقد المؤتمر والتهيئة الناجحة له، كان مطلباً عادلاً لجميع الرفاق في حزبنا، ولكن هذا الطموح المشروع قد اسفر عن خرق فظ للمشروعية الحزبية وللحد الادنى من مبادىء القيادة وتعريض وحدة الحزب الى التمزيق، وتكريس لكل السياسات والاساليب والتكتيكات التي يطالب اعضاء الحزب بدراستها وتعميمها، خاصة ما يتعلق بادخال تعديل جدي على اساليب الكفاح وتعديل الموقف المشروش من

الحرب العراقية - الايرانية التي اتخذت طابعا عدوانياً توسعياً من جانب ايران بعد ان استكملت تحرير اراضيها، كذلك التركيز على الشعار الاني والملح الذي يطالب به شعبنا وهو : الوقف الفوري لهذه المجزرة الرهيبة وصيانة استقلالنا الوطني وتخليص البلاد من حكم التسلط والارهاب في العراق.

لقدتم تعيين اعضاء المؤتمر دون اي انتخابات ودون معرفة منظمات الحزب، وحتى دون استشارة اللجان الحزبية القائدة او اخذ رأيها بمن يمثل منظمات الحزب في المؤتمر، ودون استشارة وموافقة غالبية اعضاء اللجنة المركزية الذين وجدوا انفسهم فجأة امام الامر الواقع وبغياب سبعة من الرفاق الاعضاء والاحتياط من اصل (٢٩) رفيقاً في اللجنة المركزية.

واتضح حتى لاعضاء اللجنة المركزية ان مندوبي المؤتمر قد جلبوا اليه قبل اتخاذ اللجنة المركزية قرارها بالاكثرية بعقده، في الاجتماع الذي عقد في ٢١ تشرين الاول وقد عبر الرفيقان باقر ابراهيم وعدنان عباس، اللذان حضرا اجتماع اللجنة المركزية عشية عقد المؤتمر، عن معارضتهما لعقده وطعنا بشرعيته، وحذر رفاق آخرون من الاعضاء والاعضاء الاحتياط في اللجنة المركزية من عواقب عقد المؤتمر.

لقد سادت جلسات اللجنة المركزية قبيل انعقاد المؤتمر اجواء متوترة مفتعلة، وكان كل ذلك تمهيداً لتمرير ماتم تدبيره بصورة تآمرية من قبل حلقة ضيقة من اعضاء القيادة الذين استهدفوا اقصاء نصف اعضاء اللجنة المركزية من مراكزهم القيادية.

ان الطبيعة الانقلابية والانقسامية لهذا الاجراء قد جسده السكرتير الاول حينما اعلن في اجتماع اللجنة المركزية : "اننا اجتمعنا لكي يلغي نصفنا النصف الاخر" علما انه لم يحصل على مصادقة نصف اعضاء اللجنة المركزية على هذا الاجراء الغريب. كما لم يقدم في المؤتمر اي تبرير للأجراء الذي اتخذ بعدم تقديم اسماء اربعة رفاق من اعضاء ومرشحي اللجنة المركزية في قائمة الترشيحات لعضوية اللجنة المركزية، التي ضمت ٢٤ اسماً وطلب من المندوبين انتخاب (١٥) رفيقا من بينهم.

ان هذه الاجواء المبيتة مسبقاً قد حملت الرفيق باقر ابراهيم ان يعتذر عن ترشيح نفسه في قائمة الانتخابات من خلال كلمته التي القاها في المؤتمر، وعبر فيها عن موقفه تجاه الاوضاع السياسية والتنظيمية التي يمر بها الحزب. وبهذه الصورة اسفرت النتائج عن استبعاد العديد من رفاق اللجنة المركزية. ان اقصاء هذا العدد من اعضاء القيادة وفق تخطيط مسبق، قد شمل نزع الثقة ايضا عن (٣) رفاق من اعضاء اللجنة المركزية الجديدة الذين لم يحصلوا على الاكثرية المطلقة من اصوات الناخبين في المؤتمر والتي يستوجبها النظام الداخلي للفوز بالانتخابات وقد جرى تجاوز هذا النقص في الاصوات باجراء استثنائي آخر يقضي بضم هؤلاء الرفاق الثلاثة الى اللجنة المركزية بقرار مباشر من المؤتمر، وكان ذلك تجاوزا مكشوفا على نص صريح في النظام الداخلي للحزب، وبدون تعديله من قبل المؤتمر.

ان الرفاق الذين اخرجوا من قوائم قيادة الحزب يمثلون اقدم الاعضاء فيها، وهم الذين واكبوا العمل القيادي في اللجنة المركزية والمكتب السياسي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبعدها وحتى وقت قريب كما اخرج جميع اعضاء سكرتارية اللجنة المركزية التي انتخبت بعد المؤتمر الوطني الثالث للحزب عام ١٩٧٦ وشملت هذه الحملة المدبرة ابرز الرفاق في قيادة التنظيم الحزبي، والذين قادوا الحزب في ظروف الهجمات الشرسة والعمل السري للحزب الاعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٨، ومن تولوا اعادة بناء منظمات الحزب بعد الضربات المعادية التي وجهت اليه، هذا في حين ترك آخرون من العناصر القيادية العراق لدى اول بادرة لتعقد الاوضاع مع الحزب الحاكم، كما شملت هذه الحملة قادة بارزون في المنظمات الجماهيرية، العالمية، كأتحاد النساء العالمي، مجلس السلم العالمي، ومنظمة التضامن الاسيوي الافريقي واتحادات عربية مختلفة وشملت ايضا شخصيات سياسية واجتماعية معروفة بين جماهير الشعب وفي اوساط حركة التحرر الوطني العربية والحركة الشيوعية العالمية، وغالبيتهم من مناشىء طبقية عمالية وكادحة، وقد اكتسبوا خلال عملهم الطويل والمثابر تجارب سياسية وتنظيمية، وتمرسوا بمختلف اساليب الكفاح وعانوا من عذاب السجون وظروف العمل السري الشاقة.

وتتميز هذه النخبة من الرفاق بسمات الثبات المبدئي والصمود بوجه الارهاب والحرص على وحدة الحزب ضد الانشقاقات والنزعات التخريبية، وآخر مواقفهم المشهودة التي استثارت ضدهم النقمة والمكائد، النضال الحزبي الداخلي، الذي خاضه قسم كبير منهم ضد الاتجاهات السياسية والتدابير التنظيمية والاجراءات الشاذة التي استهدفت افساد وتخريب الحياة الحزبية وتفتيت وحدة الحزب والدفع بسياسته نحو المغامرات والانعزالية والتذبذب.

ليس من قبيل الصدفة ان يكون من بين الذين ازيحوا من مراكز القيادة الرفيقان الوحيدان من بين سائر اعضاء اللجنة المركزية اللذان تطوعا للعمل داخل الوطن في بغداد والبصرة عام ١٩٨٤ وباشرا ببناء وتعزيز المنظمات الحزبية في المنطقة العربية. هذا اضافة الى تهيئة الاجواء منذ مدة طويلة لأزاحة عدد من الرفاق المعروفين بجهودهم المرموقة في الميادين التنظيمية والفكرية والصحافة السرية والعلنية والعلاقات الوطنية والعربية طوال ثلاثة عقود، وفي مقدمة هؤلاء الرفيق باقر ابراهيم الذي تولى قيادة التنظيم الحزبي المركزي في الحزب حتى اواخر ١٩٧٨، وحتى الاجتماع الكامل للجنة المركزية عام ١٩٨٤ كان المسؤول الاول عن التنظيم الحزبي داخل الوطن.

اسمحوا لنا ان نؤكد حقيقة باتت معروفة لجميع اعضاء الحزب، وهي ان هذا الانقلاب الفوقي في القيادة قد جرت التهيئة له بحملات الدس والاساءة ضد عدد كبير من الرفاق القياديين داخل منظمات الحزب والصحافة في الخليج وقبرص وغيرها التي تسلسل هذا التأليب المغرض، قبل عقد المؤتمر بشهور، بوسائل تبعث على الارتياب وضد نفس الاشخاص الذين اقصوا من قيادة الحزب وبأسمائهم الصريحة ومواقفهم الحزبية، بالاضافة الى رفاق آخرين ازيحوا من اللجنة المركزية في دوراتها السابقة بدون حضورهم وفي ظروف غير طبيعية، ومن الوقائع الغريبة على تقاليد الحزب ومبادىء القيادة الجماعية وعلى نظامه الداخلي والاستهانة بارادة الشيوعيين واللجنة المركزية، استحصال موافقة المؤتمر على اقتراح يقضي بتخويل السكرتير العام وحده اختيار عشرة اعضاء جدد بدون معرفة اي شيء عنهم من قبل المؤتمر واللجنة المركزية وقد اعرب الكثير عن عدم رضاهم واستيائهم من هذا الاجراء فيما بعد، خصوصاً بعد ان عرفوا

اسماء من تم تعيينهم في اللجنة المركزية من العناصر غير المرغوب فيها من قبل كوادر ومنظمات الحزب.

ايها الرفاق الاعزاء،

لامجال للحديث هنا عن الوثائق التي اقرها المؤتمر، اي التقرير السياسي والبرنامج ووثيقة التقييم لسياسة الحزب بين ١٩٦٨-١٩٧٩ والتي تحتاج جميعها الى مراجعة وتعديلات جدية، ولم يستطع حتى اعضاء المكتب السياسي والسكرتير الاول من نكران حقيقة ان المؤتمر صادق على وثائق تكبل الحزب بسياسة انعزالية ومتناقضة وبعيدة عن الواقع.

وتجدر الاشارة هنا الى ان مسودات الوثائق البرنامجية قد وصلت المؤتمر مع وجود تحفظات اساسية عليها، حيث حرم من المشاركة في وضعها شطر واسع من الرفاق اعضاء القيادة وجرى اهمال واضح لملاحظات قيمة قدمت عنها.

نؤكد لكم بكامل المسؤولية، ان غالبية رفاق الحزب وكوادره، قد استقبلت نتائج المؤتمر بذهول واستياء وخيبة امل واضحة، وقد كانت هذه النتائج متوقعة من جانب عدد غير قليل منا، ولذلك وجدنا من الضروري التوجه الى الرفاق والاصدقاء في فترة مبكرة لاحاطتهم علماً بما يراد لحزبنا من تفتيت وتمزيق ومن عزلة عن الجماهير وسياسة مغامرة لامستقبل لها.

لقد التزمنا ولانزال، النضال المبدئي الصبور، احتمال شتى المضايقات حفاظاً على وحدة الحزب ومانزال نرى ان ما يهدد حزبنا من مخاطر، لاتقتصر على مجرد ازاحة نصف اعضاء القيادة، بل على مبدئية الحزب ووحدته ومكانته بين الجماهير وصواب سياسته.

ان حفنة من الاشخاص يتحملون مسؤولية اساسية في وضع الحزب بهذا الاتجاه الخطر والاصرار عليه، وفي مقدمتهم السكرتير العام يعاونه في ذلك فخري كريم وغيره. لقد كرس هؤلاء الاشخاص جهداً استثنائيا، ولاسيما في الفترة الاخيرة لتثبيت نهج تقسيمي فردي تعسفي يستهدف شق الحزب وتخريب وحدته وتسميم حياته الداخلية، وانتهاك مبادئه ونظامه الداخلي وقواعد الشرعية في صفوفه وخلق وضع يهدد مبادىء الحزب الاممية والعلاقات الشيوعية الرفاقية بين العرب والاكراد وابناء الاقليات القومية.

ان هؤلاء الاشخاص ومن يشاطرهم هذا الموقف، من اعضاء القيادة، يتحملون مسؤولية تاريخية عن الضحايا الكثيرة والنزيف المستمر في عضوية الحزب وكوادره وعن تدهور منظماته والانتقاص من سمعة حزبنا بين الجماهير وفي الاوساط العربية التقدمية في الخارج، لقد اعرضوا عن سماع اي نصيحة رفاقية مخلصة لمنع التدهور في الطريق الخطر الذي اختطوه، ويبدو انهم مصرون على ذلك. لذا وجدنا من واجبنا ان نتوجه اليكم، ايها الرفاق والاصدقاء الاعزاء، من منطلق القناعة الراسخة، بحرصكم على وحدة حزبنا ومصالح شعبنا، بالرجاء ان تستطلعوا الحقائق وتتعرفوا بالوسيلة المناسبة، على الارادة الجماعية للشيوعيين العراقيين، ونقترح مبدئياً، من اجل الحفاظ على وحدة الحزب ومنع تمزقه ان تحتكموا الى الحقيقة من خلال الاستماع الى وجهات نظر رفيقين منا، بأمل ان تيسروا لهما لقاءً مشتركاً.

بانتظار ذلك، واستناداً الى الطعن الواسع بشرعية المؤتمر، والى ارادة الاغلبية من اعضاء الحزب وانصاره، فنحن نؤيد المطالبة العادلة بالغاء النتائج التي اسفر عنها المؤتمر ونرى العودة الى القيادة الشرعية التي انتخبها المؤتمر الثالث ليمارس جميع الرفاق اعضاء القيادة، المنتخبين فيه، واجباتهم القيادية عداالذين أخرجوا من اللجنة المركزية بسبب مواقفهم امام العدو.

ونحن ندعم كذلك، المطالبة العادلة في الحزب اعادة النظر بالعقوبات التي اوقعت بالمئات من اعضاء الحزب وكوادره، واجراء التحقيق في اسباب ترك مئات اخرى لصفوف الحزب بدون اعادة العناصر الشيوعية السليمة لحزبها والعمل على سيادة الشرعية الحزبية، ووضع حد لأساليب التجسس والوشاية والتأليب داخل الحزب والتطاول على الشرعية الحزبية، وانتهاك قواعد النظام الداخلي للحزب وتصفية مظاهر التسلط والبيروقراطية والقيادة الفردية.

وفي اعتقادنا، ان سعينا في هذا الاتجاه سيضمن استعادة الاجواء المبدئية والديمقراطية التي ستساعد حزبنا على الخروج من محنته وتقويم حياته الداخلية وارساء سياسته على اسس سليمة يقبلها كل اعضاء الحزب ويتوحدون حولها ويعملون على تنفيذها بحماسة وشعور عال من المسؤولية، ولنا وطيد الامل بان الارادة الخيرة للشيوعيين العراقيين هي التي ستأخذ طريقها الى العقل المؤثر، وستكون المقدمة الضرورية والسليمة لكي يستطيع حزبنا ان يستعيد مواقعه في صفوف شعبنا وحركتنا الوطنية الثورية.

(الملف العراقي - من ابرز الاسماء التي وقعت هذه الرسالة السيد باقر ابراهيم وحسين سلطان) ■

الامم المتحدة لم تجد دليل على استخدام العراق للاسلحة الكيمياوية في الجنوب

رويتر - من ليون برخو ، الثلاثاء ١٩٩٣/١١/٢٣ ذكر مصدر في الامم المتحدة في بغداد ان خبراء الامم المتحدة المكلفين بالتحقيق حول احتمال قيام الجيش العراقي باستخدام الاسلحة الكيمياوية ضد قرى في جنوب العراق انهوا مهتهم بعد يومين من التفتيش في الاهوار.

ووصل الخبراء الجمعة الماضية الى بغداد بعد ان زاروا ايران للتحقيق في الاتهامات الموجهة للجيش العراقي باستخدام الاسلحة الكيمياوية في قرى شيعية في الاهوار والتي وجهها اليه المجلس الاعلى للثورة الاسلامية العراقية. وقد نفت بغداد هذه الاتهامات ووصفتها بانها "اكاذيب".

رويتر، اف ب. الاربعاء ٢٤ تشرين الثاني، ١٩٩٣ ، قالت الامم المتحدة في بيان امس انه لايوجد حتى الان دليل على ان العراق استخدم غازات سامة ضد المتمردين الشيعة في الاهرار الجنوبية.

لكن البيان الصادر عن اللجنة المكلفة بأزالة اسلحة الدمار الشامل العراقية قال ان مفتشي الامم المتحدة اخذوا عددا كبيرا من العينات من المنطقة، وان تحليل نتائج الاختبارات المعملية التي ستجرى على هذه العينات قد يستغرق عدة اشهر.

وقال البيان ان "اللجنة الخاصة لن تكون قادرة على التوصل الى نتيجة محددة بشأن ما اذا كانت الاسلحة الكيماوية قد استخدمت ام لا قبل توفر نتائج هذه التحاليل".

وثائق شيوعية

حول التحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي
بيان الاجتماع الكامل الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي
٢٢ ٢ ١٩٧٧

من بيان الاجتماع الكامل الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

(جريدة طريق الشعب، العدد ١٠٣٧، الثلاثاء ١٩٧٧/٢/٢٢)

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتماعها الكامل الاعتيادي الثاني في ١٨ شباط ١٩٧٧ وتدارست فيه تطورات الوضع في البلاد والوضع العربي والدولي.

ولاحظت اللجنة المركزية بارتياح انغمار منظمات حزبنا وجميع اعضائه واصدقائه بالعمل الجاد والمسؤول تلبية لنداء المؤتمر الوطني الثالث، وتحويل الاستنتاجات والتوصيات والقرارات التي خرج بها الى رحاب التطبيق المبدع الحي تحت الشعار المركزي للمؤتمر :

"من اجل توطيد وتعميق المسيرة الثورية، وتوجه العراق نحو الاشتراكية"

ودرست اللجنة المركزية مساهمة الحزب في المسيرة الثورية التي تنتهجها السلطة الوطنية التقدمية، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، هذه المسيرة التي تجسدت في العمل على تعزيز التحالف الوطني، وتوطيد الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وتعميق نهج التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ مشاريع التنمية الضخمة في مجالات الصناعة والزراعة والري، والمبادرة الى تشجيع الممارسات الديمقراطية في العملية الانتاجية ودعم حركات التحرر الوطني والنضال من اجل السلم والانفراج الدولي وضد الامبريالية والاستعمار الجديد وفي التصدي للمشاريع الامبريالية والصهيونية والرجعية الموجهة ضد حركة التحرر الوطني العربية وحقوق الشعب الفلسطيني. . . .

نقف بحزم مع السلطة الوطنية وحزب البعث الحليف

ان الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية التي تجد في هذه المسيرة خطرا على مصالحها، جراء تحول العراق الى ركيزة ثورية طليعية في (العالم الثالث)، قد سعت وتسعى منذ مدة الى تصعيد نشاطها وتآمرها من اجل ايقاف مسيرة العراق والارتداد عما حققه من منجزات كبيرة. وان النشاطات الرجعية والتآمرية في العراق هي جزء من المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي في المنطقة كلها، هذا المخطط الذي يهدف الى فرض تسوية تستجيب لمصالح السياسية الامبريالية، وتقوم على حرمان الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه المشروعة في العودة الى وطنه واقامة دولته الوطنية المستقلة، ونسف مكتسبات حركة التحرر الوطني العربية وانظمتها التقدمية، والاستمرار في نهب الثروات النفطية، واحكام السيطرة الامبريالية على المنطقة. ويرتبط بهذا ايضا التسلح الذي تقوم به الدول الرجعية في المنطقة ومشاريع، مايدعى بأمن الخليج، والهجوم الرجعي على الحريات الدستورية في بلدانه، ومساعي الامبريالية لتصديع وحدة الدول المصدرة للنفط.

ان الحزب الشيوعي العراقي يقف بحزم مع السلطة الوطنية وحزب البعث العربي ا لاشتراكي الحليف، ويعتبر هذه النشاطات التآمرية المعادية، تحت اية صورة ظهرت وبأي شعار تسترت، موجهة ضد مجموع شعبنا المناضل، وجماهيره الكادحة ومكتسباته التقدمية.

واكدت اللجنة المركزية ان التحرك الامبريالي الرجعي الاخير يستلزم استخلاص الدروس والعبر الكفيلة بالقضاء عليه ووضع حد نهائي له.

فالامبريالية والرجعية تحاولان معاقبة القوى الثورية. وان خير رادع لهما هو استمرار تعميق وزيادة وتيرة الاجراءات الثورية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ان القوى المعادية تبتكر اساليب عمل واشكال تنظيم ودعاية جديدة باستمرار، وتهتم باستغلال مشاعر فئات مختلفة من المجتمع ومن بينها فئات الشبيبة.

وهذا يفرض على قوى الثورة مواجهة هذه الاساليب الجديدة، وردم الثغرات التي تنفذ منها، واحباط مساعيها لاستغلال المشاعر الدينية والطائفية والقومية والاهتمام بالتعبئة الجماهيرية وخصوصا بين الشباب.

ان اتخاذ اجراءات الحزم ضد النشاط التآمري حق من حقوق الثورة، ومبدأ يحدد واجبات القوى الثورية في صيانة منجزاتها. . .

في خندق واحد ضد اعداء الثورة

ودرست اللجنة المركزية سبل تعزيز التلاحم بين قوى شعبنا الثورية وتوطيد التحالف الوطني والجبهة الوطنية والقومية التقدمية، ولاحظت ان ثقة كبيرة تغمر الحزب كله بان قرارات المؤتمر الوطني الثالث، وتوصياته ووثائقه البرنامجية والتأييد الواسع الذي استقبلت به من قبل الجماهير الشعبية، واوساط الاصدقاء في الداخل والخارج، تسهم في توطيد الارضية المشتركة للتفاعل بين مختلف القوى الثورية وتحقيق المتطلبات الضرورية للسير المشترك يدا بيد نحو الافاق الرحبة التي تفتحها مواصلة تعميق مسيرة الثورة على طريق التطور اللارأسمالي صوب الاشتراكية.

ان التسلح بالنظرة البناءة للعمل الجبهوي وافاقه من شأنه ان يسهم في تحقيق التفاعل بين قوى الجبهة وتجاوز الصيغ والممارسات الخاطئة في العلاقات بين الشيوعيين والبعثيين، التي تضعهم في مواقع متقابلة، وتنمية الشعور المشترك بكونهم جميعا يقاتلون في خندق واحد ضد اعداء الثورة من امبرياليين وصهاينة ورجعيين. واذا كان التفاعل الايجابي المبني على اساس المسؤولية المشتركة والتصور المشترك حول المستقبل الثوري في بلادنا، يشكل ضرورة تاريخية تضع الشيوعيين والبعثيين وسائر القوى المتحالفة في المجرى العام الذي يقود القطر الى انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والسير نحو بناء الاشتراكية فان تحقيق هذا التفاعل بين القوى الثورية بشكل طبيعي وسليم، يستلزم - فيما يستلزم- تحويل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية الى قوة سياسية فعالة لتعبئة وتحريك الجماهير الكادحة في النضال لانجاز تلك المهمات . . .

تعميق التفاعل الايجابي المثمر بين قوى الحركة الثورية

ان دورا كبيرا، في عملية التفاعل الثوري، يقع على عاتق القيادات المتحالفة في الجبهة، كما ان لجان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية يمكن، وينبغي ان تنهض بهذه المسؤولية الكبيرة، اذا ما جرى توسيع ميادين نشاطها لتشمل قطاعات جماهيرية اوسع فاوسع، والاعتماد بالدرجة الاساسية على تحريك وتنظيم شبكة واسعة من اللجان القاعدية للجبهة في المحتشدات الجماهيرية، خصوصا بين صفوف العمال والفلاحين وسائر الكادحين.

ولاشك ان من بين العوامل الهامة في توسيع قاعدة العملية الثورية وتسريع التطور في بلادنا، هو تعميق التفاعل الايجابي المثمر بين قوى الحركة الثورية، لتطبيق البرامج والخطط الثورية التي نص عليها ميثاق العمل الوطني وبرامج الاحزاب المتحالفة وحكومة الثورة.

ان حزبنا الذي يسعى، لبناء الاشتراكية في العراق ويناضل من اجل تحقيقها بالطاقة الخلاقة للطبقة العاملة، وجماهير الشعب الكادحة، بقيادة طلائعها الثورية، يعرب عن تقديره الكبير للاستنتاج الذي خلص له حزب البعث العربي الاشتراكي الحليف، بصدد المستقبل الاشتراكي لبلادنا، وربطه بتعميق وتطوير التحالف الوطني باعتباره ضرورة وطنية ملحة، وشرطا لاغنى عنه للسير بالعملية الثورية نحو الاشتراكية.

من اجل عزل الاتجاهات اليمينية عن حركة شعبنا الكردي الديمقراطية

ان المهمات التي شخصناها في مجال توطيد العمل الجبهوي وتطويره، وتعميق المسيرة الثورية لبلادنا، تخص بدرجة اكبر من الالحاح والاهمية، منطقة كردستان، نظرا للظروف الخاصة التي تعيشها هذه المنطقة، والنشاطات التخريبية التي تتعرض لها من قبل الامبريالية والرجعية واليمينية.

ان الاهداف الحقيقية لهذه القوى هي آهداف معادية لمصالح شعبنا الكردي والعراقي باجمعه. انها تعادي الحكم الذاتي، والاصلاح الزراعي في كردستان والجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وكل مكتسبات شعبنا بعربه واكراده واقلياته القومية، ونهج السلطة الوطنية التقدمية المعادي للامبريالية والرجعية. وهي تسعى للاستفادة من الاثار السلبية الناجمة عن الصيغ الاستثنائية والممارسات الخاطئة في كردستان، لخداع الجماهير واثارتها واخفاء هوية تلك القوى واهدافها الحقيقية.

لقد كانت هذه الصيغ والممارسات موضع اهتمام كبير وملاحظات مستمرة من جانب حزبنا. وقد ثمنت اللجنة المركزية مبادرة السلطة الوطنية الى اصدار التعليمات والتوجيهات المطالبة بايقافها، حيث اكدت هذه التعليمات والتوجيهات ضرورة الانتقال الواعي والجاد الى الصيغ والاجراءات الطبيعية، والانفتاح والتعامل الديمقراطي مع الجماهير والافراد في المنطقة الكردية، والتعرف على مشاكلهم وشكاواهم بسرعة وكفاءة، واشاعة روح الاطمئنان بينهم. ونبهت الى اهمية اليقظة تجاه محاولات القوى الاستعمارية والمشبوهة لتكريس الصيغ الاستثنائية واجراءات الطوارىء للاستفادة منها في محاولاتها التخريبية، ودعاياتها المغرضة ضد الحكم الوطني التقدمي في العراق.

ان الممارسات الديمقراطية في تطبيق الحكم الذاتي، وتطويره، وتوفير المستلزمات لنهوض اجهزته بواجباتها، والعلاقة الديمقراطية بين السلطة المركزية وهيئاته، وتعميق التحولات الاجتماعية والاقتصادية في كردستان، وتنشيط وتطوير العمل الجبهوي على صعيد الكفاح السياسي والفكري هي العوامل الاساسية التي تؤدي الى كسب جماهير الشعب الكردي الواسعة وتعزيز التفافها حول السلطة الوطنية التقدمية والجبهة، وتوطيد الاخوة الكفاحية بين الشعبين العربي والكردي، الاقليات القومية، والى عزل الاتجاهات القومية اليمينية الرجعية عن حركة شعبنا الكردي الديمقراطية.

((الملف العراقي - تواريخ مهمة في تطور علاقة البعث والحزب الشيوعي العراقي ،

كانون الثاني/ شباط ١٩٦٩ - تم اعتقال قيادات وكوادر الحزب الشيوعي العراقي / القيادة المركزية بزعامة عزيز الحاج).

١٩٦٨- اذار ١٩٧٠ - مفاوضات شيوعية - بعثية

١١ آذار ١٩٧٠ - اعلان اتفاق اذار بشان الحكم الذاتي للاكراد

تشرين الاول ١٩٧١ - اعلان مشروع ميثاق العمل الوطني / البعث

١٦ تموز ١٩٧٣-اعلان الجبهة الوطنية القومية التقدمية بزعامة البعث

١٩٧٣ - اصطدامات مسلحة بين الاكراد والشيوعيين.

آذار ١٩٧٤ - تعليق اتفاق آذار بشان الحكم الذاتي، وعودة القتال.

آذار ١٩٧٥ - اتفاق الجزائر، وانتهاء الثورة الكردية في الشمال.

١٩٧٨ هربت قيادة الحزب الشيوعي للخارج، وانتهاء التحالف مع البعث.))

اطلاق السجين الامريكي لايدل على تغير عراقي

واشنطن، رويتر اف ب. ، رأي البيت الابيض ان افراج العراق عن مواطن امريكي، الثلاثاء ١٩٩٣/١١/١٦، لايدل على "تغيير في موقف النظام الحاكم في بغداد". يذكر ان الامريكي كينيث بيتي، المحكوم عليه في ايار الماضي بالسجن لمدة ثماني سنوات "لدخوله العراق بطريقة غير شرعية" اطلق سراحه امس بقرار من الرئيس العراقي استجابة لطلب السيناتور الديمقراطي ديفيد بورين (اوكلاهوما) الذي يزور بغداد.

وقالت دي دي مايرز في موقف العراق، نحن ننتظر منهما الالتزام بكل قرارات الامم المتحدة".

نداء الى العراقيين كتاب القصة القصيرة في خارج الوطن

يهيب باحث عراقي بمبدعي القصة القصيرة، ان يسهموا في انجاز دراسته النقدية عن هذا الفن القصصي، من خلال ارسال أعمالهم القصصية المنشورة وغير المنشورة التي تبدأ مع رحلة المنفى خارج الوطن مع نبذة قصيرة عن حياتهم واعمالهم الثقافية، الى عنوان الملف العراقي. مع الشكر

رسائل القراء

رد على رسالة زكي خيري، تعقيب على ما جاء في افتتاحية العدد ٢٢، وعزيز الحاج يعقب

رد على رسالة زكي خيري الى رفيقه هادي العلوي

كتب السيد هادي محمد حسن تعقيبا على "رسالة زكي خيري الى رفيقه هادي العلوي حول العراق والحرب والحزب الشيوعي" [الملف العراقي ، العدد ٢٢- ١٩٩٣]،

(. . . تتبجح بمنجزات الاشتراكية العالمية في الاتحاد السوفياتي فبربك ماهي المنجزات طيلة السبعون سنة من حكم دكتاتورية الطبقة العاملة فأسم الطبقة العاملة استغل لمصلحة الطبقة الحاكمة من قادة الحزب الشيوعي والذين ابتعدوا كل الابتعاد عن مصالح الطبقة العاملة لمصالحهم الذاتية . . . انك تتكلم الان عن الديمقراطية وحكم الشعب وتزدرأ بالديمقراطية الغربية فأين ديمقراطية الحزب الشيوعي السوفياتي طيلة السبعون عاماً الماضية . . . كما حاول الحزب الشيوعي العراقي وانت احد قادته ان يفرض نفس السياسة السوفياتية على الشعب العراقي بعد ثورة ١٤ تموز . . . .

تقول يا زكي خيري انسحب العراق من اراضي ايران بعد هزيمة المحمرة وسلم بشروط الامم المتحدة لوقف القتال. اين كانت الامم المتحدة قبل ان يجبر الجيش العراقي بالانسحاب من الاراضي الايرانية ولماذا لم تطلب من المجرم صدام حسين سحب قواته من الاراضي الايرانية، وتقول رفضت ايران تلك الشروط وغزت ارض للعراق في تموز ١٩٨٢ وتغير طابع الحرب بالنسبة للطرفين المتحاربين وانقلب المدافع غازيا والغازي مدافعاً. لماذا اعتبرت ايران غازية بعد تحريرها لأراضيها عام ١٩٨٢ ودخلت الاراضي العراقي للقضاء على المجرم صدام حسين وعصابته وتحرير الشعب العراقي من ظلمه وجوره ولم تعتبر الجيش السوفياتي غازيا عندما دخل الاراضي الالمانية واستمر في تقدمه حتى برلين . . .

وانت تقول مع الاسف الشديد لقد قمع هذا الجيش بعينه انتفاضة اذار ١٩٩١ لا لمجرد الدفاع عن النظام الراهن ورأسه بل خوفا من تمزق الوطن ايضا. ما هذا الكلام فلو قدر للشعب ان ينتصر بانتفاضته الجبارة ويستلم مقاليد الحكم من يد هذه العصابة التي عاثت في الارض فسادا منذ مجيئها عام ١٩٦٨ فأي وحدة تراب واي سيادة في ظل هذا النظام فاجواء العراق مباحة لطيران الحلفاء . . وارض العراق مباحة لفرق التفتيش الدولي وتفتيش العراق في نفس الوقت، جنوب العراق واهواره ممزق الى اشلاء وشمال العراق يكاد يكون منفصلاً او محرراً في الوقت الحاضر فما هو المبرر من تخوفك وتخوف الجيش العراقي من انتصار الانتفاضة خوفاً على وحدة العراق وسيادة العراق، فأي كلام هذا ؟

تقول لقد خذل صدام حسين المعارضة الديمقراطية في بلدان الخليج مرتين خلال العقد ١٩٨٠-١٩٩٠ فأولاً في حربه العدوانية على ايران لحماية شيوخ النفط من المعارضة . . . اقف عند هذه النقطة ليس دفاعاً عن شيوخ الخليج وانما دفاعاً عن الحق والحقيقة. فلو نضع مقارنة بين الشعوب السوفياتية وشعوب المنظومة الاشتراكية من ناحية وحياة شعوب دول الخليج السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاترك الحكم لضميرك وضمير كل انسان شريف فنرى الرفاه الاقتصادي يعم شعوب دول الخليج قاطبة وكذلك الحياة الديمقراطية النسبية . . واقول جازماً كل الشعوب العربية بدون استثناء لاتعيش شعوبها في ظل الانظمة العربية الحاكمة حاليا في وضع اقتصادي وسياسي ديمقراطي مثل شعوب دول الخليج. فانني عشت في دولة الكويت مدة ثمانية سنوات ١٩٨١-١٩٨٩ فلم أرى في حياتي شعباً مرفهاً مادياً وديمقراطياً مثل الشعب الكويتي . . اما من الناحية الديمقراطية في الكويت فان المعارضة المستقلة لها حق العمل السياسي فكانت جلسات مجلس الامة الكويتي تنقل مباشرة على شاشة التلفزيون وكان للنائب الكويتي الحق في محاسبة اي وزير كويتي على كافة اعماله . . فأي بلد شيوعي او بلدان العروبة فيها مثل هذا النظام؟ وعندما دخلت الجيوش العراقية الاراضي الكويتية لم يجد صدام حسين ونظامه ولا كويتي واحداً يتعاون معه، رغم البطش وظلم الجيش العراقي بالشعب الكويتي. فلو كان الشعب الكويتي غير مرتاح مع حكومته واميره فلماذا هذا الصمود الكبير بوجه القوات العراقية الغازية والالتفاف الكامل نحو حكومته واميره؟

لندن - ١٢ تشرين الثاني، ١٩٩٣.

لطفي العبيدي لم يكن مرتبطا بجهة اجنبية

السيد غسان العطية المحترم

أطلعت على مقالك (الرمال المتحركة) في الملف العراقي (العدد ٢٣) وجريدة الخليج وهو مقال جيد ويشهد الله على ذلك. ولكنك تجنيت في بعض سطوره على شخص توفاه الله قبل عشرين عاماً واكثر، والصقت أسمة بجهة أجنبية كان الحزب الحاكم في العراق قد روج لها في أول أيام حكمه وراح من جراء ذلك الاتهام عشرات الضحايا الابرياء. أن مايحز في النفس ويؤلمها هو تصديق تلك الأكاذيب التي أنتزعت من أصحابها المتهمين تحت طائلة التعذيب الرهيب من شخص مثلك واعي للقيم ومعايير الاخلاق ومن منبت طيب.

فالمرحوم لطفي العبيدي لم يكن في يوم من الايام مربوطاً بجهة أجنبية كما ذكرت سوى راوبط العمل التجاري البحت فمنبته وعائلته العريقة تربى به عن مثل هذه الاتهامات الباطلة. والان وقد ذهب الى دار الحق ولايملك دفاعاً عن نفسه وبصفتي أرملته السابقة وكذلك أبنة خاله أرى من واجبي ان آرد على ماكتبت وسيظهر لك التاريخ يوماً الحق من الباطل.

فما مات مظلومٌ ولاعاش ظالمٌ .

الهام العبيدي، ابو ظبي ١٩٩٣/١١/٨

عزيز الحاج يعقب على ما جاء في رسالة السيد مازن عبد المجيد

بالاشارة الى ماورد عن شخصي في الصفحة الأخيرة من العدد ٢٢ (١٩٩٣) من الملف العراقي، أقول، انني اتعفف من الرد على من لايريد رفع قناعه! . . ولربما، يقال، عن أمثال هذا الانسان ،

"وما حقدنا عليه" ولكن رحمنا خوفه الواضح من اشباح ماضيه. ولعل له أسبابه الشخصية للحقد على "القيادة المركزية" ؟ !!

باريس - ١٢ تشرين الثاني، ١٩٩٣